

Distr.: General  
22 March 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون  
البندين 140 و 141 من القائمة الأولية\*  
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022  
تخطيط البرامج

## الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء الخامس  
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب 20  
التنمية الاقتصادية في أوروبا

البرنامج 17  
التنمية الاقتصادية في أوروبا

\* A/76/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100521 160421 21-03855 (A)



## المحتويات

### الصفحة

3	تصدير .....
5	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020* * .....
87	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022* * * .....
	المرفقات
114	الأول - الهيكل التنظيمي المعتمد وتوزيع الوظائف لعام 2022 .....
117	الثاني - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة .....

\*\* تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

\*\*\* تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

## تصدير

يُعهد إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعزيزُ التعاون والتكامل الإقليميين كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في منطقتها. وكما هو مبين في التقرير الإحصائي الإقليمي الأول عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادر في عام 2020، حققت الدولُ الأعضاء في اللجنة تقدماً واضحاً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في بعض المجالات. ومع ذلك، أظهر التقرير أيضاً صورة متباينة على مستوى الأهداف والغايات، وكذلك على صعيد مختلف البلدان والمناطق دون الإقليمية. وفي صميم العديد من التحديات التي ينطوي عليها ضمان تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، هناك توتر قائم بين الرخاء الاقتصادي والضغط البيئي لم يُحل بعد<sup>(1)</sup>.

وقد أضاف تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحدياً استثنائياً لم يفلت من تأثيره أي بلد. وأصاب المنطقة بصدمات اقتصادية مختلفة، وكان له أثر مدمر على حياة الناس وسبل عيشهم. وتُظهر العديد من الإشارات أن الجائحة ستعرقل النمو الاقتصادي ويمكن أن تؤثر سلباً، في الأجل القصير على أقل تقدير، على طموح المنطقة المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ومن هذا المنطلق، حشدت اللجنة مجموعة من الأدوات والقدرات في مجال التعاون التقني وطائفة من التحليلات القائمة على الأدلة على الصعيدين الإقليمي والقطري، بما في ذلك في إطار الائتلافات القائمة على مسائل يعينها، لدعم الاستجابة الفورية من جانب الدول الأعضاء للجائحة. وفي عام 2022، ستواصل اللجنة تيسير جهودها لضمان التعافي من أزمة كوفيد-19 في المدى الطويل، مع مراعاة أن أهداف التنمية المستدامة توفر إطاراً بالغ الأهمية للبناء على نحو مستدام. وستسهم اللجنة بنشاط، استناداً إلى أساليب عملها الجديدة، في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة، من خلال استخدام قدرتها على عقد الاجتماعات ووضع المعايير والتعاون التقني، وذلك عن طريق الاستفادة من شراكاتها وأفضل الخبرات المستمدة من شبكات الخبراء، والعمل كمركز معرفي لتعزيز الحلول المتكاملة والشاملة لعدة قطاعات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيولي اهتمام خاص لتعزيز الحلول التي تساعد على معالجة الضغوط البيئية مع ضمان الازدهار الاقتصادي - الأمر الذي يمثل تحدياً مستمراً لمنطقة اللجنة وأساسياً للنهوض بالتنمية المستدامة. ومع مراعاة البصمة البيئية الكبيرة للاقتصادات في منطقة اللجنة، ستركز اللجنة اهتمامها أيضاً على إحراز التقدم نحو الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وهو ما قررت الدول الأعضاء أن يكون موضوع دورة اللجنة التي ستعقد في نيسان/أبريل 2021.

ويتطلب تيسيرُ التعجيل بوتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعمُ جهود الدول الأعضاء للتعافي من حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19 التعاونُ مع مختلف الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص وعبر الحدود الوطنية. وفي عام 2022، ستواصل اللجنة الاستفادة من حوارها وتعاونها الوثيقين مع المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والقطاع الأكاديمي، وذلك بهدف زيادة إشراكها في عمل اللجنة دعماً لدولها الأعضاء. وستوفر اللجنة منبرا قويا لدعم هذا الحوار وهذا العمل من خلال هيئاتها الحكومية الدولية المتعددة وشبكات الخبراء والتعاون التقني. وسيستفيد في هذا العمل أيضاً من الشراكات الاستراتيجية المستمرة للجنة، ومبادراتنا وبرامجنا ومشاريعنا المشتركة التي أُقيمت مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والأفرقة القطرية، والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك اللجان الإقليمية الأخرى.

وفي عام 2022، ستؤدي اللجنة دوراً فاعلاً في تنسيق عمل الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويعد إنشاء المنبر الإقليمي للتعاون لأوروبا ووسط آسيا كنتيجة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، سأسعى بصفتي نائبة مشاركة لرئيس المنبر إلى التشجيع على توثيق التعاون فيما بين الكيانات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وشركائها في معالجة المسائل السياسية الإقليمية والشاملة وتوفير منظورات إقليمية على الصعيد العالمي. وستواصل اللجنة أيضاً العمل عن كثب مع المنسقين المقيمين من أجل ضمان تنسيق الدعم المقدم إلى البلدان المستفيدة من البرامج في منطقتها، وستشارك بنشاط في الائتلافات القائمة على مسائل يعينها بغية تيسير العمل المتضام بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والشركاء على المستوى التنفيذي.

---

وتعرض الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة لعام 2022 أفضل ما توصلت إليه اللجنة من تقديرات بشأن الموارد المطلوبة لتنفيذ برنامج عملها وتحقيق أهدافها المشتركة. وهي تقدم معلومات محددة عن النتائج التي حققتها اللجنة في عام 2020 والنتائج المقررة لعام 2022 بغية دعم دولها الأعضاء في التصدي للتحديات في المنطقة. وإنني ملتزمة بضمان أن تظل اللجنة شريكا متجاوبا يعمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء للوفاء بأولوياتها.

(توقيع) أولغا ألغاييروفا

الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأوروبا

## ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

## التوجه العام

## الولايات والمعلومات الأساسية

1-20 تقع على عاتق اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسؤولية تيسير التكامل والتعاون الاقتصادي فيما بين دولها الأعضاء، وتعزيز التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي في منطقتها الإقليمية. وتستمد اللجنة ولايتها من الأولويات المحددة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بشأن مجالات منها خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة ونتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة في عام 2005 (القراران 38/2006 و 1/2013 على التوالي) وقرار المجلس 36 (د-4). ولا تزال منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تواجه تحديات اقتصادية وبيئية في معالجة التعقيدات المتصلة ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، وهي تحديات لا تزال تشكل مصدر قلق رئيسي للدول الأعضاء. وتوفر اللجنة محفلا حكوميا دوليا إقليميا تتصدى من خلاله لهذه التحديات بجملة إجراءات من بينها تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتشجيع التنقل المستدام في المنطقة الإقليمية وتيسير التجارة والتكامل الاقتصادي وحماية البيئة وضمان إمدادات الطاقة التي تتسم بالمرونة والكفاءة وتعزيز القدرة على قياس التنمية المستدامة وبناء الاستدامة الحضرية والتصدي للأثار المترتبة على الاتجاهات الديمغرافية. ويستند عمل اللجنة إلى العديد من اتفاقياتها وقواعدها وأفضل ممارساتها التي توفر حولا مستدامة لجملة من المشاكل في المجالات الحاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة، بما فيها المشاكل التي تتجاوز الحدود الوطنية. وإلى جانب العمل كمنبر للحكومات ولأصحاب المصلحة الآخرين من أجل التعاون على وضع الصكوك القانونية وصياغة السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، تقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا مساعدة تقنية متخصصة وقائمة على الطلب لبناء قدرات البلدان على تنفيذ هذه الصكوك والسياسات وأفضل الممارسات وتيسير تطبيقها. والدعم الذي تقدمه اللجنة بهدف تنمية قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات للتنمية المستدامة يُقدّم أيضا من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات والمشاريع ضمن إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية.

## الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

2-20 تهدف اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة اللجنة. وترسي الهيئات الحكومية الدولية التابعة لها، التي تتألف من اللجنة نفسها ولجانها القطاعية، الأساس للدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الحكومات الوطنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في السعي إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال عقد المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة سنوياً، توفر اللجنة محفلا على نطاق المنظمة يتيح لأصحاب المصلحة المتعددين متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التعلم من الأقران وتبادل الحلول العملية سعياً لتحقيق التنمية المستدامة. ويتواءم عمل اللجنة مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 والخطة الحضرية الجديدة.

3-20 وتستند استراتيجية البرنامج إلى تنفيذ المهام المترابطة الأساسية التي تتسق مع الولايات التشريعية المنوطة باللجنة، وهي الحوار بشأن السياسات، والعمل المعياري، والتعاون التقني. وتمشيا مع مبادئ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، ستوفر اللجنة، لدى تنفيذ استراتيجيتها في عام 2022، منبرا محايدا لإجراء حوار سياساتي من أجل معالجة القضايا العابرة للحدود والمشاركة بين عدة بلدان، وكذلك القضايا الاقتصادية والبيئية الإقليمية فيما بين الدول الأعضاء الـ 56 في اللجنة. وسيركز العمل المعياري للبرنامج على وضع صكوك وقواعد ومعايير قانونية دولية وتنفيذها في مجالات حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة، وعلى تحديد ونشر أفضل الممارسات المتبعة داخل المنطقة وخارجها. وسيقدم البرنامج، من خلال التعاون التقني في مجالات خبرته، المشورة المتكاملة في مجال السياسات، والدعم المعياري، وبناء القدرات، وذلك بهدف توسيع نطاق

استخدام نواتجه المعيارية، وتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وتحقيق آثار مضاعفة من خلال استهداف القضايا العابرة للحدود.

20-4 وتُنفَّذ استراتيجيات البرنامج من خلال نهج متكامل في تحقيق التنمية المستدامة، يستفيد من أوجه التآزر والعمل الذي يركز على النتائج الذي تضطلع به برامجها الفرعية الثمانية، وهي البيئة؛ والنقل؛ والإحصاءات؛ والتعاون والتكامل الاقتصاديان؛ والطاقة المستدامة؛ والتجارة؛ والغابات والصناعات الحرجية؛ والإسكان وإدارة الأراضي والسكان.

20-5 وتتمشى أعمال البرامج الفرعية للجنة مع أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة. وسيكون تحديد واستغلال أوجه التآزر بين القطاعات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإشراك جهات فاعلة متعددة من أجل العمل المشترك أمراً حاسماً لتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيظل محور تركيز استراتيجي رئيسي في عمل اللجنة في المستقبل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اللجنة الاستفادة من نهجها المتكامل في تقديم المشورة السياساتية وبناء القدرات ضمن قطاعات متعددة، وذلك من خلال التعاون الشامل لعدة قطاعات فيما بين برامجها الفرعية الثمانية المعنية بأربعة مجالات مترابطة يتلاقى فيها العديد من أهداف التنمية المستدامة، وهذه المجالات هي: (أ) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ و (ب) المدن المستدامة والذكية المناسبة لجميع الأعمار؛ و (ج) التنقل المستدام والربط الشبكي الذكي؛ و (د) وقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20-6 وفي عام 2022، سيواصل البرنامج تقديم الدعم لدوله الأعضاء في التصدي للتحديات الاقتصادية والبيئية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيولى اهتمام خاص لتعزيز الحلول التي تساعد على معالجة الضغوط البيئية مع ضمان الازدهار الاقتصادي - وهو تحد مستمر بالنسبة لمنطقة اللجنة يكتسي أهمية أساسية للنهوض بالتنمية المستدامة. وستسهم اللجنة بنشاط في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة، من خلال استخدام قدرتها على عقد الاجتماعات ووضع المعايير والتعاون التقني، وذلك عن طريق الاستفادة من شراكاتها وأفضل الخبرات المستمدة من شبكات الخبراء الخاصة بها، والعمل كمركز معرفي لتعزيز الحلول المتكاملة والشاملة لعدة قطاعات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع مراعاة البصمة البيئية الكبيرة للاقتصادات في منطقة اللجنة، ستركز اللجنة اهتمامها أيضاً على التقدم المحرز نحو الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وهو ما اتفقت الدول الأعضاء على أن يكون موضوع دورة اللجنة التي ستعقد في نيسان/أبريل 2021. وستواصل اللجنة أيضاً عملها لدعم جهود الدول الأعضاء لضمان التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المدى الطويل، مع مراعاة أن المنطقة، مع تعافيتها من هذه الأزمة، لديها فرصة فريدة لإعادة البناء على نحو مستدام.

20-7 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة التحديات المعروفة والمتوقعة التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة ما يلي: (أ) وضع تحليلات للسياسات وتقديم توصيات للدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بمرحلة التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19؛ و (ب) توسيع نطاق الصكوك الملزمة قانوناً الخاصة باللجنة ومعاييرها وأطرها المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد وتكييف هذه الصكوك والمعايير والأطر مع واقع ما بعد جائحة كوفيد-19 واحتياجات الدول الأعضاء؛ و (ج) تقييم الدروس المستفادة، وتنفيذ أنشطة بناء القدرات، وتعزيز تبادل الخبرات والممارسات السليمة، بسبل منها إعادة تركيز الأنشطة القائمة و/أو تكييفها، وذلك من أجل دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة وإنتاجية في المستقبل؛ و (د) إعداد الدراسات والمنشورات وتنظيم حلقات دراسية شبكية وحلقات نقاش بشأن الكيفية التي يمكن بها لمختلف قطاعات الاقتصاد أن تسهم في إعادة بناء اقتصادات أفضل ومدن ومجتمعات أكثر مرونة. وترد أمثلة محددة على هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار البرامج الفرعية من 1 إلى 8. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في البرامج الفرعية 1 و 3 و 6 و 8.

20-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستستفيد اللجنة من تعاونها الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية، من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وستعزز اللجنة أيضا شراكتها مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والدوائر الأكاديمية من أجل تيسير الحوار السياساتي للجنة وعملها المعياري، ولإشراك تلك الهيئات في تنفيذ الدول الأعضاء لخطة عام 2030.

20-9 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل اللجنة الاضطلاع بدور رئيسي في التنسيق بين الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبعد إنشاء المنبر الإقليمي للتعاون لأوروبا ووسط آسيا كنتيجة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، ستشارك اللجنة في قيادة المنبر وستعمل كجزء من الأمانة يقدم الخدمات للمنبر التعاوني، وذلك بهدف التشجيع على العمل المشترك وعلى توثيق التعاون فيما بين الكيانات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وشركائها في معالجة المسائل السياساتية الإقليمية والشاملة، وإسداء المشورة المتكاملة في مجال السياسة العامة، وتوفير منظورات إقليمية على الصعيد العالمي. وسيستفاد في هذا العمل أيضا من الشراكات الاستراتيجية المستمرة والمبادرات والبرامج والمشاريع المشتركة التي أقامتها اللجنة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومع المؤسسات المالية الدولية، من قبيل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي. وستشارك اللجنة بنشاط في الائتلافات القائمة على مسائل بعينها التي تهدف إلى تيسير العمل المتضافر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والشركاء على المستوى التنفيذي. وسيتم التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى من خلال المبادرات والبرامج والمشاريع المشتركة من أجل استخدام إدارة المعارف لتحقيق نتائج أفضل. ويشكل برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، الذي تشارك اللجنة في تنفيذه مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الإطار الرئيسي للتعاون مع سائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية في وسط آسيا. وعلى الصعيد القطري، ستعمل اللجنة بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في 17 بلدا من البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة في منطقة اللجنة، وذلك من أجل البحث عن فرص تنفيذ برامج ومشاريع مشتركة استجابة للطلبات القطرية، بما في ذلك فيما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية التي تعدها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وستواصل اللجنة أيضا مشاركتها النشطة في إطار الأفرقة القطرية الـ 17 التابعة للأمم المتحدة في المنطقة من خلال أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيعزز البرنامج أيضا التعاون الأقاليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

20-10 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) أن تواصل الدول الأعضاء دعم عمل اللجنة، وأن تولي أولوية عالية للتعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تحقيق التنمية المستدامة؛
- (ب) أن تكون لدى جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني الإرادة السياسية للتعاون في تنفيذ الصكوك القانونية للجنة وقواعدها ومعاييرها؛
- (ج) أن تظل الموارد من التبرعات متاحة.

20-11 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض تنفيذ المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022. ومع ذلك، إذا كان للجائحة أثر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسيتم تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل كجزء من المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

12-20 وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية وفي منجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. ويهدف عملها في هذا المجال إلى دعم الدول الأعضاء في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2022، ستدرج جميع اللجان القطاعية التي تتولى إدارة البرامج الفرعية للجنة مراعاة تعميم المنظور الجنساني في خطط عملها، وسيتم تقييم جميع مشاريع التعاون التقني للجنة في ضوء أثرها الجنساني، وستواصل اللجنة عملها المتعلق بالمساكنة الجنسانية والاقتصادية، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة من منطقة وسط آسيا. وعلاوة على ذلك، ستواصل جميع البرامج الفرعية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها الفنية وتعزيز مشاركة المرأة في جميع الاجتماعات وحلقات العمل.

13-20 وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وقرار الجمعية العامة 144/74، تقوم اللجنة بإدماج منظور الإعاقة في أنشطتها التنفيذية، ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستواصل اللجنة، من خلال أعمال برامجها الفرعية، تعميم مراعاة الجوانب ذات الصلة المتعلقة بالشمول في برامجها ومشاريعها، وستأخذ المنظورات المتعلقة بالإعاقة في الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير.

### الأداء البرنامجي في عام 2020

#### تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج في عام 2020

14-20 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 أثر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للجنة، مما أضر بقدرة اللجنة على عقد الاجتماعات وبالعامل الذي تضطلع به في مجال وضع المعايير. وشمل هذا الأثر ما يلي: (أ) القيام إلى حد كبير بتخفيض عدد ما تعقده اللجنة من اجتماعات حكومية دولية تقدم فيها خدمات الترجمة الشفوية (من ثلاثة اجتماعات إلى اجتماع واحد في اليوم) نتيجة لمزيج من تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والقيود المتعلقة بالسيولة، مما حال دون قيام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتوفير خدمات المؤتمرات اللازمة، بما في ذلك الترجمة الشفوية؛ و (ب) تأجيل الاجتماعات ومبادرات بناء القدرات إلى ما بعد عام 2020 أو إلغاؤها؛ و (ج) تغيير في طريقة عقد الاجتماعات وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات من الشكل القائم على الحضور الشخصي إلى المشاركة عبر الإنترنت أو الشكل المختلط مع الاستغناء عن خدمات الترجمة الفورية أو تقليصها. وترد أمثلة محددة عن الأثر في إطار البرامج الفرعية من 1 إلى 8. وكان للتغيير في النهج المتبع وتأجيل المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة وإلغائها تأثير أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 3 و 4 و 5 و 7.

15-20 ومع ذلك، جرى في الوقت نفسه تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة أو تم تحديد أنشطة جديدة خلال عام 2020 ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشملت هذه المسائل: (أ) وضع إطار عمل للجنة الاقتصادية لأوروبا للاستجابة لأزمة كوفيد-19 يشمل 13 أداة للطوارئ ذات صلة بالاستجابة الفورية للأزمة و 55 تدبيرا في الأجلين المتوسط والطويل يمكن استخدامها للحد من المخاطر و"التعافي على نحو أفضل"؛ و (ب) إطلاق منصة تفاعلية على الإنترنت بشأن جائحة كوفيد-19 وإحصاءات رسمية على الموقع الشبكي للجنة؛ و (ج) إنشاء مرصد بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على حالة المعابر الحدودية، وإنشاء الفريق الاستشاري المتعدد التخصصات المعني بالاستجابات لأزمة كوفيد-19 في مجال النقل والنشر المبكر للنظام الدولي اللامركزي وغير التلامسي للنقل الدولي بالطرق البرية؛ و (د) تكييف الموضوع العام للمنتدى الأول لرؤساء البلديات المعقود في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من أجل توطيد الحلول المحلية وتعزيز قدرة المدن على التصدي لحالات الطوارئ، بما في ذلك جائحة كوفيد-19؛ و (هـ) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19 من خلال المشاريع والأنشطة التي يمولها حساب الأمم المتحدة للتنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بجائحة كوفيد-19؛ و (و) إطلاق موقع على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات عن مخاطر فقد/هدر الأغذية في الدول الأعضاء واجمع المعلومات التي يمكن أن تدعم الحكومات في

التغلب على أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية؛ و (ز) الشروع في إجراء دراسات عن تأثير جائحة كوفيد-19 في المجالات الحاسمة بالنسبة للدول الأعضاء، وإجراء تقييمات سريعة لهذا التأثير؛ و (ح) توفير المعلومات والدروس المستفادة ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال المنشورات والحلقات الدراسية الشبكية وحلقات النقاش والإحاطات الإعلامية للدول الأعضاء. وترد أمثلة محددة على الأنشطة المعدلة/الجديدة في إطار البرامج الفرعية من 1 إلى 4 و 6 إلى 8. وأسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة المعدلة والجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية من 1 إلى 4 و 6 و 8.

16-20 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبيةً للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، ستعمم اللجنة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها نتيجة لجائحة كوفيد-19. وتشمل الأمثلة تحديدا اعتماد تدابير التخفيف عن طريق القيام، حيثما أمكن، بتعديل أساليب عمل اللجنة وتوجيهها في وضع توجيهاتها السياساتية المعيارية وغيرها من المنتجات. وعلى وجه الخصوص، نظمت اللجنة اجتماعات حكومية دولية رسمية إما في شكل مشاورات غير رسمية باللغة الإنكليزية فقط أو اجتماعات مختلطة/إلكترونية مع تخفيض القدرة على خدمتها، بما يشمل مرافق الترجمة الشفوية. وفي حين ساعد ذلك التعديل على ضمان استمرارية تصريف الأعمال، فقد قلل من فرص الربط المتاحة للمشاركين التي من شأنها أن تدعم عموما عملية التفاوض وصنع القرار. وقلل أيضا من مشاركة وفود الدول الأعضاء التي ليست اللغة الإنكليزية فيها لغة رسمية، مما أثر على كل من العمل المعياري وتقاسم الخبرات والدروس المستفادة على الصعيد الوطني. وقامت اللجنة أيضا، عن طريق المشاركة في منحنى تعلم غني بالمعلومات بشأن كيفية الاضطلاع بأعمال الأمم المتحدة على الإنترنت، بتنظيم حلقات دراسية شبكية وحلقات عمل إلكترونية جديدة لبناء القدرات موجهة إلى نفس المجموعات من الجهات صاحبة المصلحة والخبراء الذين كانوا يشاركون في أعمال اللجنة. وفي حين لم تكن مجالات العمل تصلح كلها لنهج الإنترنت، لأسباب منها الافتقار إلى خدمات الترجمة الشفوية والفوارق بين مناطق التوقيت، ففي المواضيع والأوضاع التي كانت تصلح لتلك النهج، كانت معدلات مشاركة الخبراء أعلى بكثير، وكان هناك تحسن في التحكم بجداول الأعمال، وكانت هناك مناقشة لمزيد من المواضيع الشاملة. واستنادا إلى هذه الدروس، ستستفيد اللجنة من مزايا التفاعلات الافتراضية وتلك القائمة على الحضور الشخصي مع تقليل أوجه القصور ذات الصلة إلى أدنى حد.

### الولايات التشريعية

17-20 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

#### قرارات الجمعية العامة

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي	16/71	المستقبل الذي نصبو إليه	288/66
التعاون بين بلدان الجنوب	237/72	التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية	10/67
إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	279/72	شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية	290/67
التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى	10/73	إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية	277/69
الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	195/73	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)	313/69
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	122/74	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	1/70
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	74/128	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون	14/71

## الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

144/74	تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري: إمكانية الوصول	306/74	اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)
216/74	تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواسلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	8/75	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية
231/74	التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل	9/75	التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة
235/74	دور المرأة في التنمية	12/75	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود
271/74	التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة	216/75	الحد من مخاطر الكوارث
297/74	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 71/243 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	221/75	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
		233/75	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

46/1998	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما	38/2006	خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا والصلاحيات المنقحة للجنة
		1/2013	نتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام 2005

### مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(64) A	أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا	(68) A	البيان الرفيع المستوى
(65) A	نتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام 2005	(68) B	تمديد ولاية المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة
(66) A	تأييد البيان الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة المتوقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا		

## المنجزات المستهدفة

18-20 يعرض الجدول 1-20 قائمة بالمنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-20

### المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
22	33	20	23
-	10	-	-
2	3	2	3
20	20	18	20
17	23	11	13
-	4	-	-
3	3	1	3
5	7	6	5

7 - اجتماعات الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية وبأهداف التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا	2	2	1	2
8 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
9 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
10 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
11 - اجتماعات المنبر الإقليمي للتعاون	4	4	-	-
<b>باء - توليد المعارف ونقلها</b>				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	-	-	1	-
12 - مشروع بشأن تحسين معارف الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتصميم وتنفيذ سياسات متكاملة لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيدين الإقليمي والوطني (مشروع مجالات العمل المترابطة للجنة الاقتصادية لأوروبا)	-	-	1	-
<b>الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)</b>	<b>20</b>	<b>28</b>	<b>18</b>	<b>28</b>
13 - دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص (رائدات الأعمال) بشأن قيادة المرأة للأعمال الحرة	20	28	18	28
<b>المنشورات (عدد المنشورات)</b>	<b>3</b>	<b>3</b>	<b>2</b>	<b>3</b>
14 - منشور عن تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الإقليمي	1	1	-	1
15 - منشور عن تسخير المنظور الجنساني في تحقيق التنمية المستدامة	1	1	1	1
16 - منشور عن التعاون التقني لتنفيذ خطة عام 2030	-	-	-	1
17 - التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأوروبا	1	1	1	-
<b>جيم - المنجزات المستهدفة الفنية</b>				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى ما يصل إلى 4 دول أعضاء تنفذ عملية إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وبرنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة".				
<b>دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال</b>				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد ترويجية (مطويات ولافتات ولوحات وملصقات وبطاقات بريدية)؛ وأفلام عن أنشطة اللجنة.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: الرسائل الإخبارية الأسبوعية للجنة؛ والمؤتمرات الصحفية عن أنشطة اللجنة؛ والنشرات الصحفية عن أنشطة اللجنة، من أجل الوصول الإقليمي والعالمي.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للجنة التنفيذية، والموقع الشبكي للقضايا الجنسانية، والموقع الشبكي لأنشطة التعاون التقني؛ وتحديث وتعهد الموقع الشبكي الذي يتيح الوصول إلى المعلومات والوثائق ذات الصلة باللجنة ككل؛ والأخبار المتعلقة بأنشطة اللجنة على 4 منصات على وسائل التواصل الاجتماعي.				

## أنشطة التقييم

19-20 استُرد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 بالتقييمات الذاتية التالية التي أنجزت في عام 2020:

- (أ) التقييم الذاتي المتعلق باستعراضات تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة وآفاق سياسة الابتكار على الصعيد دون الإقليمي (البرنامج الفرعي 4)؛
- (ب) التقييم الذاتي المتعلق بتعاون اللجنة مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في مجال توفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة (البرنامج الفرعي 5)؛

(ج) التقييم الذاتي المتعلق بالنهوض بالعمل الحكومي الدولي نحو تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان لشبونة الوزاري لعام 2017 واستراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (البرنامج الفرعي 8).

20-20 وقد روعيت في وضع الخطة البرنامجية لعام 2022 نتائج التقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه. فعلى سبيل المثال، تمشيا مع مبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، تهدف تقييمات اللجنة إلى تعزيز التعلم المؤسسي، والإسهام في إجراء تحسينات على الأداء البرنامجي، وكفالة مساءلة الأمانة. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، سيتم على النحو الواجب في الاستعراضات المقبلة إدراج التوصيات المنبثقة عن تقييم استعراضات تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وهي تعزيز الاتساق في مجال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من خلال الأنشطة المشتركة والقيام على نحو أكثر منهجية بجمع تعليقات استعراض الأقران كتابيا. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، سيتم على النحو الواجب إدراج التوصيات المنبثقة عن تقييم تعاون اللجنة مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في مجال توفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وهي مواصلة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل إدامة المساعدة التقنية والتدخلات الاستشارية لدعم وضع الأطر السياساتية والقانونية، وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، سيتم على النحو الواجب إدراج التوصيات المنبثقة عن التقييم المتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالعمل الحكومي الدولي نحو تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان لشبونة الوزاري واستراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وهي ضمان المزيد من الاتساق بشأن قضايا الشيخوخة على المستويين الوطني والإقليمي من خلال تعزيز الروابط بين خطة عام 2030 وأطر الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، والالتزامات الواردة في استراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة العمل. وفي عام 2022، ستواصل اللجنة تعزيز دور نتائج التقييم في تصميم البرامج وإنجازها وفي التوجيهات السياساتية المتعلقة بها. ومنذ عام 2017، دأبت الأمانة على إبلاغ اللجنة التنفيذية سنويا بالنتائج الرئيسية للتقييمات. ويتضمن التقرير السنوي عن التقييم موجزات للتقييمات وللخطط والتوصيات الرئيسية بغية اتخاذ إجراءات في المستقبل، كما يشير إلى التوصيات التي أُغلقت خلال الفترة.

21-20 ومن المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام 2022:

- (أ) تقييم ذاتي بشأن الأهمية التي يكتسبها الاستعراض السنوي لسوق المنتجات الحرجية بالنسبة لاحتياجات الدول الأعضاء والتحديات في قطاع الغابات (البرنامج الفرعي 7)؛
- (ب) تقييم ذاتي بشأن الموجزات القطرية المتعلقة بالتنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، وتوصيفات للمدن المستدامة الذكية بوصفها أدوات لدعم النهج القائم على الأدلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البرنامج الفرعي 8)؛
- (ج) تقييم ذاتي بشأن الأنشطة التي تقدمها اللجنة بموجب الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) وبروتوكولها المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها (2018-2021) (البرنامج الفرعي 1).

## برنامج العمل

### البرنامج الفرعي 1

#### البيئة

#### الهدف

22-20 الهدف الذي يُسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين الإدارة والأداء في مجال البيئة من أجل الحفاظ على البيئة والصحة.

## الاستراتيجية

20-23 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة للحوار الدولي بشأن السياسات والأعمال المعيارية وبناء القدرات وتعميم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجالات جودة الهواء، والمياه، والسلامة في أماكن العمل، والمشاركة العامة، وتقييم الأثر، والرصد والتقييم البيئيين، والأداء البيئي، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإدماج الشواغل البيئية في الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل الأربعة المترابطة للجنة، على النحو المبين في الفقرة 20-5 أعلاه.

20-24 وللإسهام في تحقيق الهدف، سيدعم البرنامج الفرعي تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة ومؤتمرات العالمية والإقليمية، وسيدعم ويعزز تنفيذ البلدان للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة، التي تسهم في تحقيق الأهداف 3 و 6 و 9، و 11 إلى 13، و 15 و 17 من أهداف التنمية المستدامة بشكل رئيسي، وذلك من خلال المهام الأساسية المترابطة الواردة في الفقرة 20-23. وإضافة إلى ذلك، سيسعى البرنامج الفرعي إلى دعم وتعزيز تنفيذ البلدان للأدوات السياساتية للجنة، التي تشمل برنامج استعراض الأداء البيئي للجنة، مما يسهم في تحقيق الأهداف 6، و 11 إلى 13، و 15 من أهداف التنمية المستدامة بشكل رئيسي؛ وبرنامج اللجنة الخاص بالرصد والتقييم البيئيين الذي يسهم في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشكل رئيسي؛ واستراتيجية اللجنة الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة التي تسهم في تحقيق الهدفين 4 و 12 من أهداف التنمية المستدامة؛ وبرنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة الذي يسهم في تحقيق الأهداف 3 و 11 و 13 و 17 من أهداف التنمية المستدامة بشكل رئيسي. وعلاوة على ذلك، سيسعى البرنامج الفرعي إلى دعم وتعزيز تبادل المعلومات (عن طريق نظام المعلومات البيئية المشترك على سبيل المثال) والخبرات والممارسات السليمة في منطقة اللجنة. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة، من خلال الأنشطة المشتركة.

20-25 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا إجراء استعراضات للأداء البيئي، ومساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات الواردة في تلك الاستعراضات، ورصد أثر التوصيات على السياسات الوطنية. وباستخدام نهج قطري قائم على الاحتياجات، سيدعم البرنامج الفرعي البلدان، مع التركيز على تلك الواقعة في القوقاز ووسط آسيا وشرق وجنوب شرق أوروبا، في وضع السياسات البيئية وفي أنشطة الرصد والتقييم والحوكمة المتصلة بها، بسبل منها توفير منبر حكومي دولي لتقرير السياسات وصنع القرارات بأسلوب تمثيلي، وتنظيم حلقات العمل والمناسبات التدريبية، وتقديم الخدمات الاستشارية. وسيعمل البرنامج الفرعي كذلك مع البلدان المهتمة من غير الأعضاء في اللجنة، بما في ذلك البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المفتوحة أمام العالم من أجل الانضمام إليها.

20-26 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق وضع مجموعات سياسات عامة و/أو توصيات، من قبيل تقديم توصيات محددة إلى الدول الأعضاء تتناول قضايا ناشئة تتصل بعمل البرنامج الفرعي، بما في ذلك ضمان الوصول الفعال إلى المعلومات ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في حالة حدوث أزمة تم تحديدها بوصفها مثيرة للقلق خلال جائحة كوفيد-19 ومرحلة التعافي الاقتصادي اللاحقة.

20-27 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

- (أ) تحسين الإدارة والأداء البيئيين؛
- (ب) تعزيز إدماج الشواغل البيئية في السياسات القطاعية في الدول الأعضاء في اللجنة؛
- (ج) تعزيز قدرات البلدان على وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات البيئية على نحو فعال؛
- (د) تحسين استجابة الدول الأعضاء في اللجنة للتحديات البيئية؛

(هـ) تعزيز التعاون عبر الحدود بين البلدان والتعاون الدولي والوطني الفعال؛

(و) تعزيز تنفيذ الالتزامات البيئية المتعددة الأطراف للجنة وزيادة التغطية الجغرافية.

28-20 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر تقديمه بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى تعزيز إدماج الشواغل البيئية في السياسات القطاعية خلال مرحلة التعافي الاقتصادي اللاحقة للجائحة في الدول الأعضاء في اللجنة.

#### الأداء البرنامجي في عام 2020

29-20 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

**تعزيز حقوق الجمهور في الحصول على المعلومات عن البيئة والمشاركة فيها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها خلال جائحة كوفيد-19**

30-20 تنص الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها وبروتوكولها المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها على عدة التزامات تكتسي أهمية على وجه التحديد في سياق جائحة كوفيد-19. وهاتان المعاهدتان هما السكان العالميان الوحيدان الملزمان قانوناً اللذان يمنحان الجمهور حقوقاً واسعة ومحددة للمشاركة في اتخاذ القرارات بشأن البيئة والحصول على المعلومات عنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها. وبذلك تربط الاتفاقية بين الحقوق البيئية وحقوق الإنسان، ويقصد منها حماية حقوق الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء لتتمكن من العيش في بيئة صحية. وتشمل إتاحة إمكانية الحصول على المعلومات وفقاً للاتفاقية المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ من قبيل منشأ الفيروس وما يتصل به من آثار على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وعلى الجوانب الأخرى من البيئة، فضلاً عن صحة الإنسان. وتتصل مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بدورها بالتشريعات والخطط والسياسات والمشاريع المتصلة بهذه المسائل. واستجابة للتهديدات الحالية التي تشكلها جائحة كوفيد-19 على صحة الإنسان و/أو البيئة، تقضي الاتفاقية بأن تُعمم إلى الجهات التي يمكن أن تكون متضررة، فوراً ودون إبطاء، جميع المعلومات التي تحتفظ بها سلطة عامة والتي يمكن أن تمكن الجمهور من اتخاذ تدابير لمنع أو تخفيف الضرر الناجم عن التهديد.

31-20 وتقدّم اللجنة خدمات لجميع الأنشطة التي تنفذ في إطار الاتفاقية وبروتوكولها. والعمل الذي تم إنجازه بموجب الاتفاقية وبروتوكولها لم يحافظ على الحقوق المذكورة أعلاه فحسب، بل عززها أيضاً في سياق جائحة كوفيد-19 نظراً لأنها تجسد الحق في بيئة صحية. وفي عام 2020، دعم البرنامج الفرعي، في جملة أنشطة أخرى، مشروع نظام المعلومات البيئية المشترك ونظّم دورات مواضيعية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومكرسة للمتطلبات الواردة في إطار الاتفاقية وبروتوكولها في سياق جائحة كوفيد-19 أيضاً، مع التركيز على سبيل المثال على التقاضي العام، وحماية المدافعين عن البيئة، ومشاركة الجمهور في المفاوضات التجارية، وسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، والتحول الرقمي لدعم الاقتصاد الدائري والسلامة البيولوجية وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ويقصد من هذه الأنشطة مساعدة الأطراف والدول الأعضاء الأخرى المهتمة على تعزيز الحوكمة والمساءلة، وتشجيع اتخاذ القرارات في المسائل البيئية على نحو أكثر فعالية وشمولاً. وإضافة إلى ذلك، يقصد من الأنشطة المساعدة في بناء توافق عام في الآراء بشأن القضايا البيئية وملكية عامة للحلول والقرارات، مما يؤدي أيضاً إلى زيادة التماسك الاجتماعي وتعزيز المجتمعات المحلية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

20-32 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، على نحو ما تجلى، على سبيل المثال، من خلال تحسين قدرة كازاخستان (انظر ECE/MP.PP/C.1/2021/6) على الوفاء بالمتطلبات الواردة في الاتفاقية من خلال عقد جلسات استماع علنية أثناء جائحة كوفيد-19 عن طريق التداول بالفيديو. وإضافة إلى ذلك، تلقت كازاخستان وغيرها من الأطراف والدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال الدعم الاستشاري الذي تقدمه اللجنة المعنية بالامتثال المنشأة بموجب الاتفاقية<sup>(1)</sup>، توصيات محددة بشأن كيفية ضمان الوصول الفعال إلى المعلومات، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في حالة حدوث أزمة من قبيل جائحة كوفيد-19 ومرحلة التعافي الاقتصادي اللاحقة (انظر الجدول 20-2).

الجدول 20-2  
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	تعزيز قدرة الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الوصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها وغيرها من الدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة على ضمان الوصول الفعال إلى المعلومات ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء أثناء جائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

20-33 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، غير البرنامج الفرعي النهج المتبع في تنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل الحكومية الدولية. وأخر أيضا لمدة سنة أو أكثر تنفيذ استعراضين من جانب برنامج استعراض الأداء البيئي التابع للجنة. وبسبب القيود المفروضة على السفر والإغلاق الشامل، اضطر برنامج استعراض الأداء البيئي إلى تأجيل بعثتي تقصي الحقائق بشأن الاستعراض الثالث لأذربيجان واستعراض الأداء البيئي الثاني للمغرب إلى عام 2021 (كانتا مقررتين لربيع وخريف عام 2020 على التوالي). وأعاد البرنامج الفرعي أيضا النظر في طريقة اضطراره بأنشطة بناء القدرات، وأتاح تنظيم عدة مناسبات لبناء القدرات على الإنترنت الوصول إلى جماهير جديدة. ومع ذلك، ثبت أن من الصعب تنظيم مناسبات افتراضية لبناء القدرات لفائدة بعض المناطق نظرا لصعوبة توفير خدمات الترجمة الفورية والفوارق في مناطق التوقيت. ونتيجة لذلك، كان لا بد من تأجيل بعض أنشطة بناء القدرات.

20-34 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة إضافية ومعدلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه. فعلى وجه الخصوص، ساعد البرنامج الفرعي البلدان على التصدي للجائحة من

(1) انظر بيان اللجنة المعنية بالامتثال بشأن تطبيق اتفاقية آرهوس خلال جائحة كوفيد-19 ومرحلة التعافي الاقتصادي. متاح على الرابط التالي - CC- <https://unece.org/fileadmin/DAM/env/pp/compliance/> .67/ece.mp.pp.c.1.2020.5.add.1\_advance\_unedited.pdf

خلال مجموعات سياسات عامة تزيد من القدرة على الصمود وتدعم التعافي الاقتصادي المراعي للبيئة؛ وشرع في إعداد مبادئ جديدة بشأن النقل المستدام الصحي والمراعي للبيئة، مع تقييم الخبرات المكتسبة من جائحة كوفيد-19؛ وأعاد تشكيل مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية في إطار برنامج الرصد والتقييم البيئيين لتعزيز قدرة البلدان المستهدفة على إنتاج مؤشرات ذات صلة بالبيئة والصحة واستخدامها في اتخاذ القرارات بشأن مواضيع البيئة والصحة؛ وقام من خلال الدعم الاستشاري الذي تقدمه اللجنة المعنية بالامتثال بتقديم توصيات محددة لكازاخستان وجهات ودول أعضاء مهتمة أخرى بشأن كيفية ضمان الوصول الفعال إلى المعلومات، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في حالة حدوث أزمة مثل جائحة كوفيد-19 ومرحلة التعافي الاقتصادي اللاحقة. وقد ساهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

### النتائج المقررة لعام 2022

20-35 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك فهما تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

#### النتيجة 1: تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية<sup>(2)</sup>

##### الأداء البرنامجي في عام 2020

20-36 دعم البرنامج الفرعي، عن طريق أمانة اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إسبو) العمل الفني، بسبل منها المساعدة في وضع الوثائق ذات الصلة وتنظيم اجتماعات الفريق العامل المخصص المنشأ في الدورة السابعة لاجتماع الأطراف المعقود في مينسك، بيلاروس، من 13 إلى 16 حزيران/يونيه 2017. وقد رشّح تسعة وعشرون طرفاً في الاتفاقية ممثلهم للمشاركة في أعمال الفريق العامل المخصص، من أجل إحراز تقدم في إعداد مشروع التوجيهات بشأن إمكانية تطبيق الاتفاقية على تمديد محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية مدى الحياة. وقد عُرضت نتائج العمل على الفريق العامل المعني بتقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي في اجتماعه المعقود في شكل مختلط في جنيف من 24 إلى 26 آب/أغسطس 2020 كي ينظر فيها. ومع ذلك، تأثر عمل الفريق المخصص بشكل كبير نتيجة لجائحة كوفيد-19 في عام 2020، مما أدى إلى إلغاء ثلاثة اجتماعات للفريق، وتواصل العمل من خلال إجراء خطي واجتماعات عن طريق الإنترنت. وفي نهاية المطاف، تم التوصل إلى الاتفاق على النص، وقدم إلى اجتماع الأطراف لاعتماده في دورته الثامنة المعقودة في فيلنيوس من 8 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2020.

20-37 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد توجيهات في الدورة الثامنة لاجتماع الأطراف في الاتفاقية بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في اعتماد التوجيهات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

20-38 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل تقديم الدعم كي تواصل الدول الأعضاء تطبيق المبادئ الواردة في التوجيهات في الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الجدول 20-3).

(2) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.20)).

2022 (الأداء المقرر)	2021 (الأداء المقرر) <sup>(1)</sup>	2020 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2018 (الأداء الفعلي)
مواصلة الدول الأعضاء تطبيق المبادئ الواردة في التوجيهات في الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية من خلال ما يلي: مراعاة الأطراف لمحتويات التوجيهات عند تنفيذ الاتفاقية وقيام لجنة التنفيذ بالنظر في التوجيهات عند أدائها لمهامها؛ وقيام الأطراف بتعميم التوجيهات على نطاق واسع على السلطات والجهات المعنية صاحبة المصلحة	نشر التوجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية وتطبيقها على نطاق واسع من جانب البلدان	سيكفل اعتماد التوجيهات أن تراعي الأطراف على النحو الواجب نتيجة تقييم الأثر البيئي العابر للحدود في قراراتها النهائية بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية	وضع توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية	عدم وجود توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقشي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

## النتيجة 2: تعزيز الأداء البيئي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا<sup>(3)</sup>

### الأداء البرنامجي في عام 2020

39-20 قام البرنامج الفرعي بإنجاز ونشر استعراض الأداء البيئي الثالث لأوزبكستان، الذي يتضمن تقييما للغايات ذات الصلة في إطار التنمية المستدامة. ونظرا لحالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19، استعيض عن عملية بدء الاستعراض على الصعيد الوطني بالترويج الواسع النطاق على الإنترنت من خلال وسائل الإعلام الجماهيري ومنصات التواصل الاجتماعي. وعمل البرنامج الفرعي أيضا على إجراء استعراض ثالث للأداء البيئي لرومانيا، وقد تم استعراضه من جانب الخبراء في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وتم استعراضه من جانب الأقران واعتماده في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ونشر في عام 2021. وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي نهجا جديدة لإجراء بعثات الاستعراض القطرية الخاصة به في أوقات الجائحة، من قبيل البعثات المختلطة أو البعثات الافتراضية، تبعا لمدى استعداد البلدان التي جرى استعراضها والجدوى التشغيلية لتنظيم هذه البعثات. وتشمل البعثات زيارات ميدانية (لمطامر النفايات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والمناطق المحمية على سبيل المثال)، واجتماعات عامة وفردية مع ممثلي الحكومة والسلطات المحلية والأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

(3) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

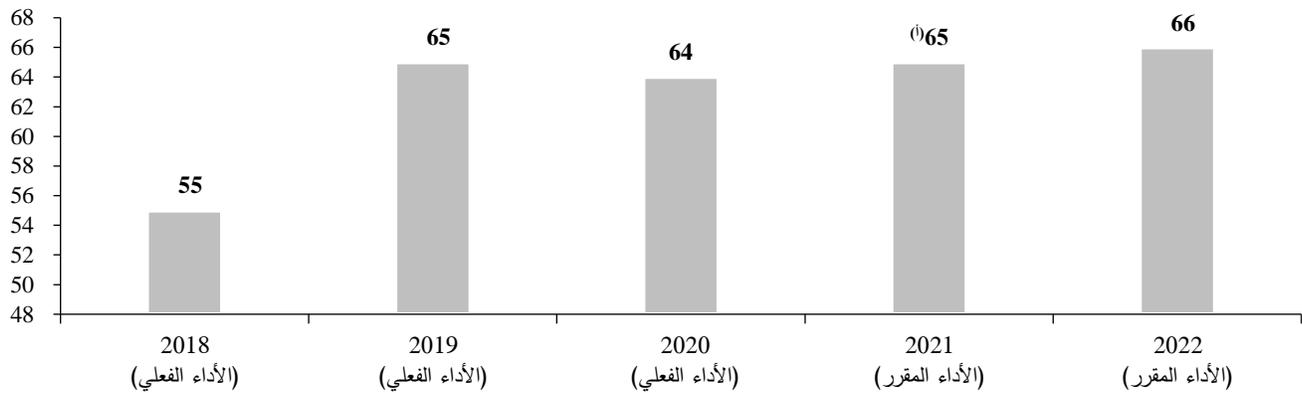
20-40 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق 64 غاية في إطار أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المشمولة باستعراضات الأداء البيئي، مما حقق الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

20-41 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. ومن أجل الإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيجري البرنامج الفرعي استعراضات للأداء البيئي للبلدان التي تطلب ذلك، بما في ذلك تقييم الغايات ذات الصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الأول من الباب 20).

الشكل الأول من الباب 20

مقياس الأداء: مجموع عدد غايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المشمولة باستعراضات الأداء البيئي في سنة واحدة



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

### النتيجة 3: تحسين المعلومات من أجل تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود

#### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

20-42 يتقاسم بلدان أو أكثر ما يزيد على 60 في المائة من تدفقات المياه العذبة في العالم داخل الأحواض. ولذلك فإن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود أمر بالغ الأهمية بالنسبة للسلام والتنمية المستدامة ورفاه الإنسان. ومع ذلك، لم يبلغ في عام 2018 عدد البلدان التي شملت جميع أحواضها العابرة للحدود في إطار ترتيبات تنفيذية للتعاون في مجال المياه سوى 17 بلداً في جميع أنحاء العالم. ومنذ عام 2017، يعمل فريق المياه التابع للبرنامج الفرعي على دعم أكثر من 150 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتقاسم المياه العابرة للحدود للإبلاغ عن المؤشر 6-5-2 من أهداف التنمية المستدامة (نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه). ويسهم تقديم المعلومات في إطار نموذج الإبلاغ في تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وتحقيق الغاية 6-5 من خطة عام 2030.

20-43 ويتم تنظيم الإبلاغ عن المؤشر 6-5-2 في دورات مدتها ثلاث سنوات، مع عقد الدورة الأولى في عام 2017 والثانية في عام 2020. واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وكالتان مشاركتان في رعاية المؤشر 6-5-2. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا سنوياً بإبلاغ اللجنة الإحصائية ببيانات عن مؤشر أحواض الأنهار والبحيرات العابرة للحدود. ثم يتم إدراج البيانات في التقرير المرحلي للأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة. وقد نُشر تقرير أساسي للمؤشر 6-5-2 في عام 2018، مع توقع صدور التقرير المرحلي التالي في عام 2021. وبالنسبة للأطراف في اتفاقية

حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، يتم الجمع بين الإبلاغ عن المؤشر 6-5-2 والإبلاغ في إطار الاتفاقية.

44-20 وخلال الفترة 2017-2020، قام البرنامج الفرعي بتنسيق إعداد وتقييم نموذج الإبلاغ وإعداد وثائق توجيهية لتيسير الإبلاغ عن المؤشر 6-5-2. ونظم البرنامج الفرعي العديد من اجتماعات الخبراء وأنشطة بناء القدرات على الصعيد العالمي والإقليمي لإذكاء الوعي بعملية الإبلاغ وتعزيز عمليات الإبلاغ عالية الجودة وتنسيق تقديم التقارير على مستوى الأحواض. ونظرا للتحديات الإضافية التي تواجهها البلدان في زمن جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بإعداد التقارير وتقديمها في الوقت المقرر وتنظيم المشاورات داخل البلدان وعلى مستوى الأحواض، نظم البرنامج الفرعي سلسلة من أنشطة بناء القدرات على الإنترنت.

#### الدروس المستفادة والتغيير المقرر

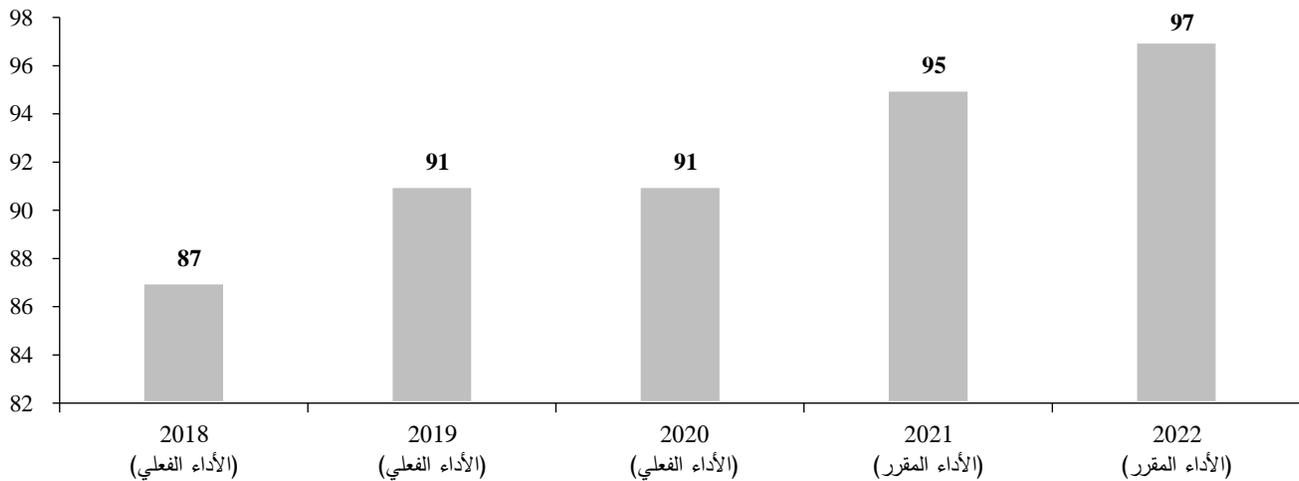
45-20 يتمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في أن الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي لم يكن كافيا لضمان تقديم تقارير عالية الجودة من جانب جميع البلدان التي تتقاسم المياه السطحية العابرة للحدود. ولذلك، ينبغي وضع نهج فعال ومنظم، وتخصيص موارد كافية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان التي تتقاسم المياه العابرة للحدود في الإبلاغ عن المؤشر 6-5-2 واستخدام التقارير لتحديد ومعالجة الثغرات في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود. وسيضطلع البرنامج الفرعي لدى تطبيق هذا الدرس بما يلي بتيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان؛ وتصميم وتنفيذ أنشطة لتنمية القدرات لدعم البلدان في تحسين نوعية الإبلاغ وإرشاد عمليات وضع السياسات المتعلقة بالتعاون في مجال المياه العابرة للحدود، بما في ذلك في ضوء التحديات المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ ووضع منصة إلكترونية/نظام للبيانات لتيسير عملية الإبلاغ والتحليل؛ وتحسين عملية الإبلاغ عن النتائج؛ ووضع أنشطة تكميلية تدعم البلدان في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود.

#### التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

46-20 ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من تقديم 97 بلدا بيانات دقيقة عن المؤشر 6-5-2 بشأن أحواض الأنهار والبحيرات العابرة للحدود، على النحو الذي أقره البرنامج الفرعي وأُبلغ إلى اللجنة الإحصائية في عام 2022 (انظر الشكل الثاني من الباب 20).

الشكل الثاني من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي قُدم بشأنها إلى اللجنة الإحصائية بيانات عن عنصر الأنهار والبحيرات العابرة للحدود من المؤشر 6-5-2 (عدد تراكمي)



## الولايات التشريعية

٤٧-٢٠ ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

### قرارات الجمعية العامة

2994	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية	169/70	حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي
(د-27)			
193/47	الاحتفال بيوم المياه العالمي	209/70	عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014)
68/62	النظر في منع الضرر العابر للحدود الناجم عن أنشطة خطرة وتوزيع الخسارة في حالة وقوع ذلك الضرر	222/71	العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028
200/64	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	313/71	أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030
291/67	الصرف الصحي للجميع	222/72	التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030
172/69	حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل	226/73	استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028
215/69	العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، 2005-2015، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه	238/73	دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى
235/69	التعاون في ميدان التنمية الصناعية		

### مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

CEP/AC.13/2005/2	تقرير الاجتماع الرفيع المستوى لوزارتي التعليم والبيئة الذي اعتمد استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة		لأوروبا، تقرير المؤتمر الوزاري السابع، المعنون "النهوض بالبيئة في أوروبا"، 2016
ECE/BELGRADE. CONF/2007/4/Add.1	بيان وزراء التعليم والبيئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، المعتمد في الدورة المشتركة بشأن التعليم من أجل التنمية في المؤتمر الوزاري السادس، المعنون "النهوض بالبيئة في أوروبا"، 2007	ECE/BATUMI. CONF/2016/2/Add.1	الإعلان المعنون: "أكثر مراعاة للبيئة وأنظف وأذكى!" الصادر عن وزراء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تقرير المؤتمر الوزاري الثامن المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا، 2016
ECE/AC.21/2014/2	تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة، 2014	ECE/BATUMI. CONF/2016/2/Add.2	بيان باتومي الوزاري بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى لوزارات التعليم والبيئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تقرير المؤتمر الوزاري الثامن المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا، 2016
ECE/ASTANA. CONF/2011/2/Add.1	الإعلان المعنون: "الحرص على المياه من الحرص على البيئة" الصادر عن وزراء منطقة اللجنة الاقتصادية		

### القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجالس إدارة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف للجنة الاقتصادية لأوروبا

ECE/EB.AIR/144 Add.1 و Add.2	تقرير الهيئة التنفيذية لاتفاقية لتلوث الهواء الجوي البعيد المدى عبر الحدود عن دورتها التاسعة والثلاثين		الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها عن دورته السادسة
ECE/MP.PRTR/ Add.1 و 2017/6	تقرير اجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها الملحق بالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها عن دورته الثالثة	ECE/MP.PP/2017/ 16-ECE/MP.PRTR/ Add.1 و 2017/2	تقرير الجزء المشترك الرفيع المستوى من اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها عن دورته السادسة، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها عن دورته الثالثة، وإعلان بودفا بشأن الديمقراطية البيئية من أجل مستقبلنا المستدام، الذي اعتمده اجتماعا الأطراف
ECE/MP.PP/2017/2 Add.1 و	تقرير اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة		

تقرير مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية في دورته الحادية عشرة	ECE/CP.TEIA/42 و Add.1	تقرير اجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي عن دورته السابعة، واجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي عن دورته الثالثة	ECE/MP.EIA/23- ECE/MP.EIA/SEA/7 و Add.1 و Add.2 و Add.3
تقرير اجتماع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية عن أعمال دورته الثامنة، بما في ذلك استراتيجية تنفيذ هذه الاتفاقية على الصعيد العالمي	ECE/MP.WAT/54 و Add.1 و Add.2	تقرير اجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، واجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي عن دورتهما الوسيطة	ECE/MP.EIA/27- ECE/MP.EIA/SEA/11 و Add.1
تقرير اجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالماء والصحة الملحق بالاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية عن دورته الخامسة	ECE/MP.WH/19 و Add.1 و Add.2		

### المنجزات المستهدفة

48-20 يعرض الجدول 4-20 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 4-20

### البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وئاتق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2020	2021	2022	192
1 - وئاتق لجنة السياسات البيئية، والهيئات الفرعية	82	17	30	37
2 - وئاتق اجتماع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، وهيئاته الفرعية، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالماء والصحة، والهيئات الفرعية	8	14	30	30
3 - وئاتق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية، والهيئات الفرعية	18	18	-	15
4 - وئاتق الهيئة التنفيذية لاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، والهيئات الفرعية	34	32	34	34
5 - وئاتق اجتماع الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، وهيئاته الفرعية، واجتماع الأطراف في الاتفاقية بوصفه اجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالتقييم البيئي الاستراتيجي الملحق باتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، والهيئات الفرعية	24	29	10	10
6 - وئاتق اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، والهيئات الفرعية، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بإطلاق الملوثات ونقلها، الملحق بالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، والهيئات الفرعية	38	33	71	50
7 - وئاتق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة، والهيئات الفرعية	7	6	4	5
8 - وئاتق اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة	-	-	11	11
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	251	207	243	228
9 - اجتماعات لجنة السياسات البيئية، والهيئات الفرعية	40	21	30	27

46	48	38	47	10 - اجتماعات الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية والهيئات الفرعية، واجتماعات الأطراف في البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة، والهيئات الفرعية
22	17	22	30	11 - اجتماعات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية، والهيئات الفرعية
31	31	22	30	12 - اجتماعات الهيئة التنفيذية لاتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، والهيئات الفرعية
34	34	34	33	13 - اجتماعات الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، والهيئات الفرعية، واجتماعات الأطراف في الاتفاقية بوصفها اجتماع الأطراف في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي، الملحق باتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، والهيئات الفرعية
60	74	66	67	14 - اجتماعات الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها والهيئات الفرعية واجتماعات الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، والهيئات الفرعية
2	3	4	4	15 - جلسات الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة، والهيئات الفرعية
6	6	-	-	16 - اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة
				<b>باء - توليد المعارف ونقلها</b>
20	71	31	48	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
20	71	31	48	17 - حلقات العمل المتعلقة بالمسائل البيئية، بما في ذلك نوعية الهواء، والمياه، والسلامة الصناعية، والمشاركة العامة، والتقييم البيئي، والرصد والأداء والتعليم من أجل التنمية المستدامة، للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لأغراض تحسين الإدارة والأداء البيئيين
13	11	5	11	المنشورات (عدد المنشورات)
8	6	3	6	18 - التوجيهات وموجزات السياسات ومنشورات الممارسات السليمة بشأن المسائل البيئية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج الفرعي
4	2	1	2	19 - التقارير المرحلية واستعراضات الأداء بشأن المسائل البيئية
0	1	-	1	20 - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج الفرعي، بعد دخول التعديلات حيز التنفيذ
1	2	-	2	21 - المنشورات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج الفرعي
-	-	1	-	22- قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (منشور اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن مجالات العمل المترابطة)
				<b>جيم - المنجزات المستهدفة الفنية</b>
				التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية بشأن المياه والطاقة والمسائل البيئية الأخرى إلى نحو 100 من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة من الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.
				<b>دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال</b>
				برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: استعراض الأداء البيئي (الموجزات والملاحم الرئيسية) لتيسير النشر الواسع النطاق وإمكانية الوصول المبتر لممثلي 6 فئات على الأقل من الجهات صاحبة المصلحة إلى الرسائل والتوصيات الرئيسية، من قبيل الحكومة والسلطات المحلية والأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن وسائل الإعلام الجماهيري في البلدان التي جرى استعراضها؛ وتقديم الرسالة الإخبارية الإلكترونية للفريق العامل المعني بالرصد والتقييم في مجال البيئة إلى جميع الدول الأعضاء في المنطقة، بما في ذلك ممثلو الحكومات والأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.
				العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: النشرات الصحفية.
				المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي.

## البرنامج الفرعي 2

## النقل

## الهدف

20-49 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بنظام للنقل الداخلي مستدام إقليمياً وعالمياً (الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط) عن طريق زيادة سلامته ونظافته وكفاءته وتقليل تكلفته فيما يتعلق بنقل البضائع وتنقل الأشخاص على حد سواء.

## الاستراتيجية

20-50 يتولى برنامج العمل الذي اعتمده لجنة النقل الداخلي تنفيذ البرنامج الفرعي للنقل التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا. ويتمثل دور اللجنة، بوصفها منبر الأمم المتحدة للنقل الداخلي، في المساعدة على تحقيق الكفاءة في تلبية الاحتياجات الإقليمية والعالمية في مجال النقل الداخلي<sup>(4)</sup>. ومن خلال وسائل منها الأفرقة العاملة العشرين التابعة للبرنامج الفرعي، واللجان الإدارية الأربع عشرة، ولجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، وأكثر من 50 شبكة رسمية وغير رسمية تضم زهاء 6 000 خبير مسجل، يقوم البرنامج الفرعي بتعزيز نظم النقل المستدامة إقليمياً وعالمياً.

20-51 وتتمثل الركيزة الأساسية لعمله في إدارة الإطار التنظيمي الدولي للنقل الداخلي الذي يشمل حالياً 59 صكا قانونياً من صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة والتلوث والكفاءة والفعالية (الوظيفة المعيارية)، وذلك بوضع صكوك قانونية جديدة وتحديث الصكوك القانونية القائمة، حسب الاقتضاء.

20-52 وبناء على طلب الدول الأعضاء والأطراف المتعاقدة، يقدم البرنامج الفرعي خدماته للمنصات المؤسسية لصالح الحكومات الوطنية والجهات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة في قطاع النقل، بغية الحفاظ على هذا الإطار التنظيمي الذي تكمله الأنشطة في مجال الحوارات السياسية والعمل التحليلي والمساعدة التقنية وبناء القدرات. ويسهم البرنامج الفرعي أيضاً في عمل المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق وتشغيل صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، الذي يهدف إلى تيسير إدخال تحسينات على السلامة على الطرق على الصعيد العالمي. وفي حالات الطوارئ، بما فيها الأوبئة، يدعم البرنامج الفرعي أيضاً جهود الدول الأعضاء للاستجابة لهذه الظروف الاستثنائية والتعافي منها، مع التقليل إلى أدنى حد من الأضرار التي تحدث في سير عمل نظم النقل الوطنية والإقليمية والدولية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في مجالات العمل المترابطة الأربعة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

20-53 وللإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيكثف البرنامج الفرعي أنشطته في مجال وضع المعايير والتنظيم بوصفه منتدى الأمم المتحدة لاتفاقيات النقل الداخلي، وذلك بدعم وضع صكوك جديدة، وتحديث الصكوك القائمة، وكفالة أن تظل هذه الصكوك مستكملة ومفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تدعم هذه الأنشطة الحكومات في إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 3، و 6 إلى 9، و 11 إلى 13. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً من خلال الجلسات العامة للجنة النقل الداخلي والهيئات الفرعية على ضمان أن تواكب وظائفه التنظيمية التكنولوجيات المتطورة التي تدفع الابتكار في مجال النقل، ولا سيما في مجالات نظم النقل الذكية والمركبات الذاتية القيادة والرقمنة؛ وألا تتسبب مختلف عمليات التعديل لمختلف الاتفاقيات في التجزؤ؛ وأن يتم تجنب مخاطر إعاقة التقدم بسبب التنظيم السابق لأوانه.

(4) استراتيجية لجنة النقل الداخلي حتى عام 2030 (ECE/TRANS/288/Add.2، الفقرات 4-6).

وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي منبرا للحوار بشأن السياسات في الدورة السنوية للجنة من أجل استعراض التحديات الناشئة وحالات الطوارئ في مجال النقل الداخلي، والمقترحات الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية والتشغيل. وعلاوة على ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي منصة مؤسسية من خلال اللجنة وهيئاتها الفرعية التي تدعم الربط الإقليمي والأقاليمي، وتطور مبادرات أو اتفاقات أو ممرات جديدة أو تستفيد من الموجودة منها.

20-54 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بشأن القضايا المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق دعم اعتماد بيانات سياسية رفيعة المستوى و/أو قرارات في جلساته العامة للجنة النقل الداخلي بشأن الإجراءات المتضاربة التي تتخذها الدول الأعضاء والأطراف المتعاقدة أثناء الأوبئة وغيرها من حالات الطوارئ والتي ستعزز أو تتيح تنفيذ المقررات والولايات ذات الصلة بحالات الطوارئ من جانب اللجنة وهيئاتها الفرعية وأعضائها. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتعزيز تبادل المعارف والتعاون فيما بين الحكومات والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، وزيادة الوعي بالقضايا الناشئة وأفضل الاستجابات، وتيسير تكييف الصكوك والأطر الملزمة قانوناً مع الواقع الجديد من الناحية التقنية، وإعداد مواد توجيهية جديدة.

20-55 ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:

- (أ) إجراء التحسينات في مجال التنقل المستدام، ورصد وقياس أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) إدخال تحسينات على النقل الداخلي، مما يؤدي إلى نظم أكثر أمانا ونظافة وكفاءة وأيسر تكلفة للأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي؛
- (ج) وزيادة الكفاءة والمرونة في تدفقات السلع والأشخاص عبر الحدود.

20-56 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى تعزيز التعاون الحكومي الدولي في حالات الطوارئ، وإلى التقليل إلى أدنى حد من التعطل في التنفيذ المستمر لاتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي وتحديثها.

### الأداء البرنامجي في عام 2020

20-57 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة التالية التي ظهرت خلال عام 2020، وكذلك الأداء البرنامجي المقدم في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

#### تعزيز تنفيذ الصكوك القانونية في مجال النقل الداخلي لمواجهة جائحة كوفيد-19

20-58 التنفيذ المتواصل للعمل المقرر للبرنامج الفرعي للنقل، الذي يتماشى مع برنامج العمل الذي اعتمدهت لجنة النقل الداخلي، أمر أساسي لتنفيذ الإطار التنظيمي الدولي للنقل الداخلي وتطويره وتحديثه باستمرار، وهو يشمل حاليا 59 صكا قانونيا للأمم المتحدة مندرجا ضمن إطار اختصاص لجنة النقل الداخلي. ويعزز هذا العمل نظم النقل المستدامة الآمنة والمراعية للبيئة والفعالة والميسورة التكلفة في جميع أنحاء العالم، على مستويي نقل البضائع والتنقل الشخصي.

20-59 وقد أدت جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على السهولة إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والأطراف المتعاقدة في تنفيذ التزاماتها بموجب الصكوك القانونية وتوفير التوجيهات السليمة بشأن التشريعات النهائية. ومن الأمثلة المميزة إلغاء 20 دورة رسمية مشتركة مدة كل منها ثلاث ساعات في حزيران/يونيه وتموز/يوليه لهيئتين عالميتين تتلقيان خدمات من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهما اللجنتان الفرعيتان التابعتان للجنة المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالمنسق المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، ولجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة. ولهاتين الهيئتين نطاق عالمي وتقومان بأعمالهما في سياق توفر الترجمة الشفوية بخمس لغات (الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية).

وتخلف مداولاتهما وقراراتهما آثارا عميقة على الصعيد العالمي في السلامة والبيئة لجميع وسائط النقل، وكذلك في سلامة أماكن العمل وسلامة المستهلكين. فهذه القرارات لا يمكن اتخاذها بصورة غير رسمية. وقد أدى هذا الوضع إلى ضغط كبير لإيجاد طرق بديلة، بسبل منها نشر تكنولوجيات جديدة، للسماح لهاتين الهيئتين وغيرهما من الهيئات التنظيمية بالتقدم قدر الإمكان في عملها، حتى في المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بسير الأعمال فقط، بغية الحد إلى أقصى درجة من التأثير على التشريعات النهائية في أنحاء العالم.

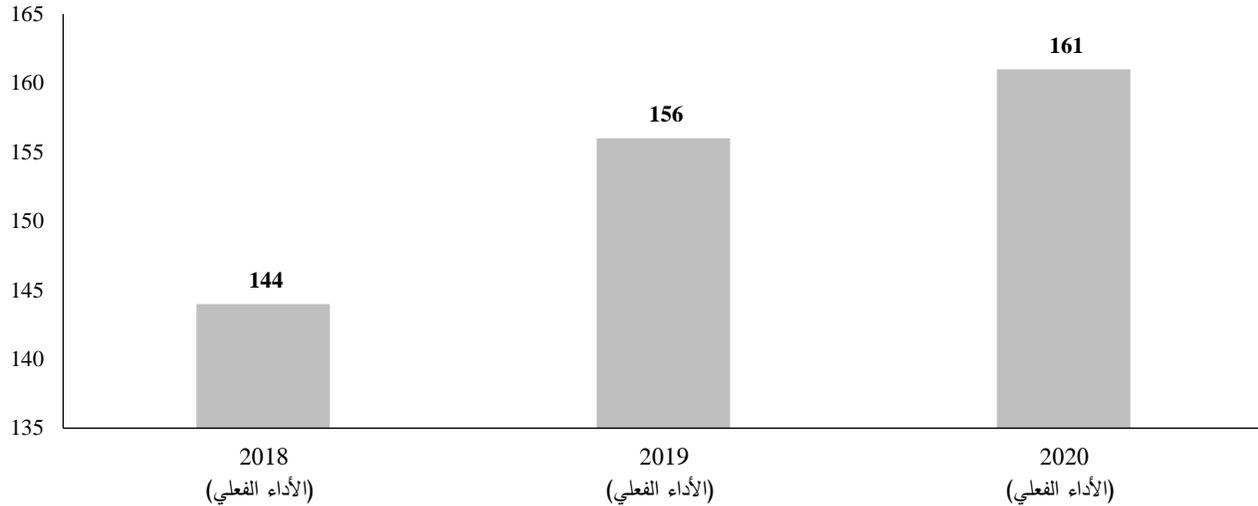
20-60 ووضع البرنامج الفرعي تدابير للاستجابة تشمل إعداد وتنفيذ جيل جديد من الصكوك القانونية التي تدعم رقمنة/حوسبة إجراءات النقل وعبور الحدود، ونشر الآليات والشبكات القائمة من أجل التعجيل بالإنعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 للأطراف المتعاقدة بغية دعم جهود الدول الأعضاء لتحقيق انتعاش مستدام. وشملت تلك التدابير الاستعادة من رقمنة/حوسبة الصكوك القانونية القائمة بشأن إجراءات النقل وعبور الحدود والتعجيل بها، مثل النظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري (eTIR) والبروتوكول الإضافي لاتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية المتعلق بإذن الشحن الإلكتروني (eCMR). وقد رحبت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي بتسريع تطوير النظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري والترويج له كأداة تضمن عمليات المعابر الحدودية غير الورقية والسلسلة وغير التلامسية مع إبقاء الحدود مفتوحة والحفاظ على حماية السائقين وموظفي الجمارك من الفيروس. وحتى الآن، قدّم 16 طرفاً متعاقدا طلبات رسمية للاتصال بالنظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري، في حين عقدت عدة اجتماعات مع المفوضية الأوروبية (28 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي) لتحليل الترابط بين النظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري ونظام العبور المحوسب الجديد للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى شبكة الدول الأعضاء/الأطراف المتعاقدة والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في مجال النقل المنشأة بموجب الصكوك القانونية الأساسية، أنشأ البرنامج الفرعي "مرصد تأثير جائحة كوفيد-19 على حالة المعابر الحدودية"، وهو منصة توفر معلومات مستكملة عن الوضع الحالي للمعابر الحدودية لما عدده 174 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الممارسات والتدابير الوطنية التي نفذت للتصدي للجائحة.

*التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء*

20-61 أسهم العمل المنكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من ازدياد الانضمام إلى هذه الصكوك (انظر الشكل الثالث من الباب 20).

الشكل الثالث من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لعمليات انضمام الدول الأعضاء إلى الصكوك القانونية الرئيسية المتعلقة برقمئة/حوسبة إجراءات النقل وعبور الحدود (اتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية المتعلق بإذن الشحن الإلكتروني، والبروتوكول الإضافي لاتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية المتعلق بإذن الشحن الإلكتروني، والاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي)، للفترة 2018-2020 (عدد تراكمي)



### تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

20-62 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى إلغاء الاجتماعات الرئيسية والمفاوضات أو تقصيرها أو تأجيلها إلى ما بعد عام 2020. فعلى الرغم من تحقيق/تجاوز الأهداف التي تعكس جزئيا عمل البرنامج الفرعي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في النتيجتين 2 و 3، أثرت جائحة كوفيد-19 والقيود المتعلقة بالسيولة بشدة على إنجاز العمل المقرر للبرنامج الفرعي في مجالات أخرى، بأوجه منها الإخلال بأصوله الرئيسية (أي صلاحيته المتعلقة بالدعوة لعقد اجتماعات وعمله المعياري). وساعدت تدابير التخفيف الملخصة في الفقرة 20-16 على ضمان استمرارية تصريف الأعمال، على الأقل في بعض المسائل، وإن كان ذلك بمعدل غير مستدام أو غير متماشٍ مع الطلبات والاحتياجات العالمية. وشمل العمل المقرر الذي تأثر بالجائحة جلسات الأفرقة العاملة الفرعية (الفرقة العاملة المعنية بالإضاءة والإشارات الضوئية، والفرقة العاملة المعنية بالتلوث والطاقة، والفرقة العاملة المعنية للسلامة، والفرقة العاملة المعنية بالسلامة السلبية، والفريق العامل المعني بالمركبات المشغلة آليا/الذاتية التشغيل والموصولة) بشأن أنظمة المركبات التي عُقدت من دون ترجمة شفوية وبصورة افتراضية وكانت جداول أعمالها مقتضبة واعتمدت قراراتها بموجب إجراء الموافقة الصامتة. وطلبت الأطراف المتعاقدة إلغاء 37 جلسة صباحية مدة كل منها نصف يوم من أجل إتاحة المشاركة من مناطق توقيت مختلفة. وعموما، ونتيجة لتدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 والقيود المتعلقة بالسيولة، لم يُعقد في عام 2020 سوى 68 في المائة تقريبا من الاجتماعات المقررة، ولم يُنظَّم سوى 34 في المائة من مجموع الاجتماعات المقررة التي قُدِّمت خلالها خدمات الترجمة الشفوية.

20-63 ولكن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة إضافية ومعدلة لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي إنشاء منصات جديدة لتبادل المعارف وتعزيز التعاون فيما بين الحكومات والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في حالات الطوارئ، بما في ذلك الجوائح؛ وإذكاء الوعي بالقضايا المستجدة عن جائحة

كوفيد-19 وأفضل سبل التصدي لها؛ وتيسير تكيف الصكوك والأطر الملزمة قانوناً من الناحية التقنية مع الواقع الجديد؛ وإعداد مواد توجيهية جديدة تتعلق بجائحة كوفيد-19. وقد ساهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

### النتائج المقررة لعام 2022

64-20 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

### النتيجة 1: الإطار التنظيمي المعزز لنظم النقل الداخلي المستدامة<sup>(5)</sup>

#### الأداء البرنامجي في عام 2020

65-20 قام البرنامج الفرعي، من خلال تنفيذ استراتيجية لجنة النقل الداخلي حتى عام 2030، بتكثيف جهوده، بسبل منها تقديم خدمات استشارية وإقامة حلقات دراسية وحلقات عمل، لدعم تطوير نظم مستدامة للنقل الداخلي على الصعيد الدولي، وضمان أن تعود أنشطته بفائدة أكبر على مناطق أخرى في الجهود التي تبذلها من أجل خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حركة السير على الطرق؛ وتحسين الأداء البيئي لنظم النقل الداخلي، منها ما يتعلق بنقل المواد الغذائية القابلة للتلف؛ وتعزيز الكفاءة والاتصال، بسبل تشمل الرقمنة والوثائق الإلكترونية في مجال النقل. ودعم البرنامج الفرعي أيضاً مشاركة بلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أنشطة اللجنة وهيئاتها الفرعية. وعلاوة على ذلك، وسع البرنامج الفرعي نطاق أنشطته التوعوية وبناء القدرات، بسبل تشمل إقامة شراكات مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الخارجية صاحبة المصلحة والمشاركة في المبادرات الإقليمية والعالمية.

66-20 وأسهم العمل المذكور أعلاه في ازدياد عمليات الانضمام في جميع أنحاء العالم إلى الاتفاقيات والاتفاقات المندرجة ضمن نطاق اختصاص البرنامج الفرعي، حيث وصل عدد الأطراف المتعاقدة في عام 2020 إلى 801 طرفاً، ما تجاوز الهدف المقرر وهو 755 طرفاً متعاقداً، على نحو ما ورد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

#### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

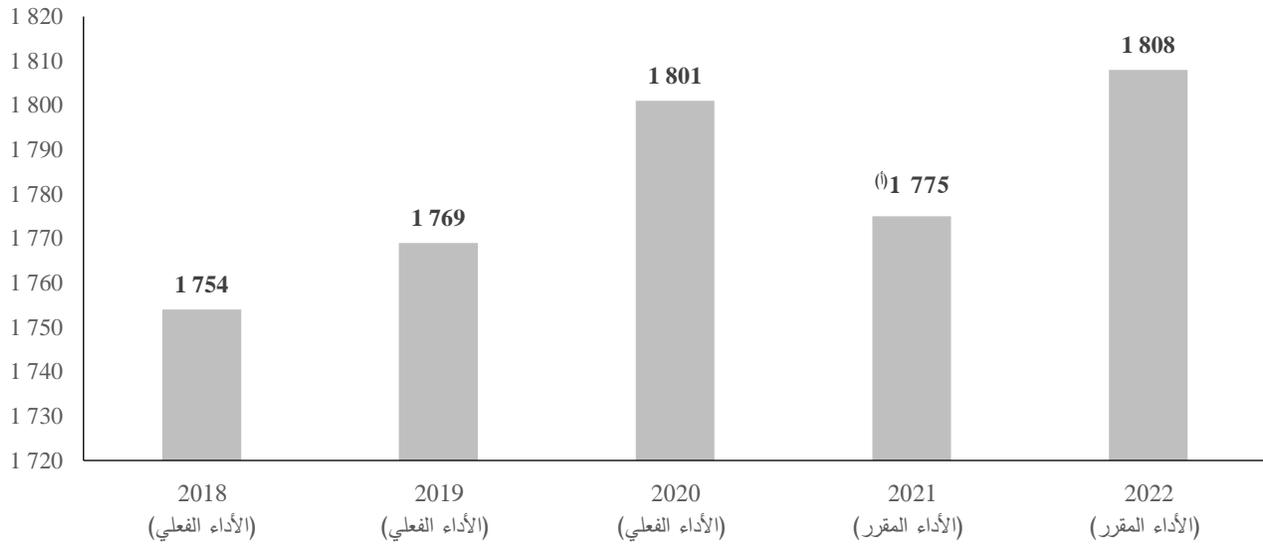
67-20 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمسحاً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيستمر البرنامج الفرعي في تكثيف جهوده الرامية إلى دعم تطوير نظم النقل الداخلي المستدامة على الصعيد الدولي التي تتسم بمزيد من القدرة على التصدي للجوائح وغيرها من حالات الطوارئ، وضمان أن تعود أنشطته بمزيد من الفائدة على الجهود التي تبذلها مناطق أخرى من أجل خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق؛ وتحسين الأداء البيئي لنظم النقل الداخلي، منها ما يتعلق بنقل المواد الغذائية القابلة للتلف؛ وتعزيز الكفاءة والاتصال، بسبل تشمل الرقمنة والوثائق الإلكترونية في مجال النقل. ويخطط البرنامج الفرعي للقيام بذلك عن طريق تنفيذ استراتيجية لجنة النقل الداخلي حتى عام 2030، بسبل منها تحديث واستكمال الصكوك القانونية ذات الصلة على نحو متسق مع الدروس المستفادة من الجائحة وسد الثغرات المحددة في الإطار التنظيمي الحالي، وتشجيع مشاركة البلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أنشطة اللجنة وهيئاتها الفرعية، وتوسيع نطاق أنشطة التوعية وبناء القدرات، بسبل تشمل إقامة شراكات مع منظومة

(5) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

الأمم المتحدة والجهات الخارجية صاحبة المصلحة والمشاركة في مبادرات إقليمية وعالمية. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الرابع من الباب 20).

الشكل الرابع من الباب 20

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للأطراف المتعاقدة في الصكوك القانونية للأمم المتحدة المتعلقة بالنقل التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا (عدد تراكمي)



(أ) حفاظا على إمكانية المساواة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

**النتيجة 2: ازدياد عدد الدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة التي أصبحت جزءا من الإطار التنظيمي لنظم النقل الداخلي المستدامة<sup>(6)</sup>**

#### الأداء البرنامجي في عام 2020

20-68 عزز البرنامج الفرعي أنشطته في مجال التوعية، وتحديدًا فيما يتعلق بالسلامة على الطرق، لزيادة عدد الدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة التي تصبح جزءا من الإطار التنظيمي للأمم المتحدة لنظم النقل الداخلي المستدامة، وذلك بالانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة به للمرة الأولى. وواصل البرنامج الفرعي أيضا عمله المخصص لإدخال تعديلات تدعم مواصلة نشر صكوكه القانونية على الصعيد العالمي، مما ييسر انضمام بلدان جديدة إليها. وعلاوة على ذلك، قام البرنامج الفرعي بتنفيذ أو دعم حلقات عمل بشأن بناء القدرات واستعراضات للسياسات على الصعيد القطري، مما أدى إلى زيادة توضيح مزايا التنفيذ، وتحديدًا للدول الأعضاء التي لم تكن حتى عام 2020 أطرافًا متعاقدة في أي من الصكوك القانونية المدرجة ضمن نطاق اختصاصه.

20-69 وأسهم العمل المذكور أعلاه في انضمام دولتين جديدتين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2020، هما بروني دار السلام وهندوراس، إلى اتفاقيات الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، وبذلك وصل مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أطراف متعاقدة في اتفاقية واحدة للأمم المتحدة على الأقل مدرجة ضمن نطاق اختصاص البرنامج الفرعي إلى

(6) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

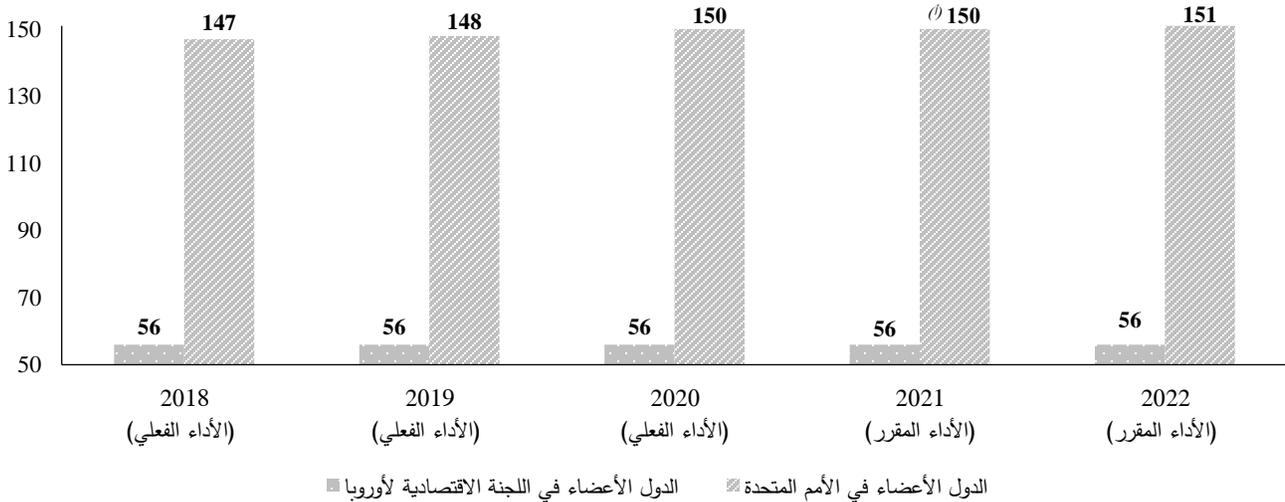
150 دولة من أصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، وهو عدد يتجاوز الهدف المقرر الذي تمثل بإضافة دولة عضو في اللجنة الاقتصادية لأوروبا و/أو دولة عضو في الأمم المتحدة إلى الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي المندرجة ضمن نطاق اختصاص اللجنة، على نحو ما ورد في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

20-70 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيعزز البرنامج الفرعي أنشطته في مجال التوعية، بسبل منها الجهات الشريكة الأساسية، بهدف زيادة عدد الدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة التي تصبح أطرافاً متعاقدة في الاتفاقيات المندرجة ضمن نطاق اختصاصه. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً زيادة التكامل العالمي صكوكه القانونية، مما يجعل انضمام بلدان جديدة أكثر يسراً وجاذبية. ويخطط البرنامج الفرعي لتحديد الثغرات والاتجاهات المشتركة في البلدان غير المنضمة، من خلال ورقات بحث مقارنة رسمية بشأن الديناميات الإقليمية وتطبيق استراتيجيته الرامية إلى تنمية القدرات بطريقة محددة الأهداف من أجل بناء المعارف المؤسسية داخل تلك البلدان، ولا سيما ما يتصل منها بالمزايا النسبية لنشر صكوك معتمدة دولياً، عوضاً عن "البداية من الصفر"، مما يسهم في مواصلة تطوير إطار تنظيمي منسق دولياً. وعلاوة على ذلك، سينظم البرنامج الفرعي أو يدعم حلقات عمل بشأن بناء القدرات واستعراضات للسياسات على الصعيد القطري من شأنها أن توضح بشكل أكبر مزايا التنفيذ، وتحديدًا للدول الأعضاء التي لم تكن حتى عام 2020 أطرافاً متعاقدة في أي من الصكوك القانونية المندرجة ضمن نطاق اختصاصه. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الخامس من الباب 20).

الشكل الخامس من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أطراف متعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي المندرجة ضمن نطاق اختصاص اللجنة (عدد تراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقشي جائحة كوفيد-19. وسيلبغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز الدعم التنظيمي في مجال السلامة على الطرق الذي يسهم في تقليل عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور في جميع أنحاء العالم

### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

71-20 على الرغم من الجهود الحثيثة والمتسقة التي بذلتها الدول الأعضاء، لم يتمكن المجتمع الدولي بحلول عام 2020 من تحقيق الغاية 3-6 للهدف 3 من أهداف التنمية والتنمية في العالم المتمثلة في خفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف، وذلك بسبب ازدياد الوفيات والإصابات على الطرق على الصعيد العالمي، عوضاً عن انخفاضها. وكانت هناك ثلاث مراحل في عام 2020 لجهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة في الاعتراف بأوجه القصور ومواجهة هذا التحدي، هي التالية: المؤتمر الوزاري العالمي الثالث بشأن السلامة على الطرق الذي عُقد في ستكهولم، في 19 و 20 شباط/فبراير 2020؛ وقيام لجنة النقل الداخلي في دورتها الثانية والثمانين باعتماد توصياتها المتعلقة بتعزيز النظم الوطنية للسلامة على الطرق؛ وقرار الجمعية العامة 299/74 بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم الذي اعتمد في 31 آب/أغسطس 2020. ويُعترف في المراحل الثلاث جميعها بالدور الفريد والبالغ الأهمية للجنة الاقتصادية لأوروبا، وبالتالي بدور البرنامج الفرعي للنقل في مواجهة الأزمة المستمرة بنجاح وإنشاء ولايات لتعزيز دعمها للجهود المبذولة على الصعيد العالمي. ومن خلال اعتماد استراتيجية للجنة حتى عام 2030 في عام 2019، وضع البرنامج الفرعي نهجاً شاملاً - على مستويات التنظيم والحوار السياساتي والتحليل وبناء القدرات والمساعدة التقنية - فيما يتعلق بمسألة السلامة على الطرق وذلك بغرض جني مزيد من الفوائد للجهات المستفيدة الرئيسية. ويتألف النهج من أنشطة التوعية الهادفة إلى زيادة عدد البلدان التي تنضم إلى اتفاقياته الأساسية المتعلقة بالسلامة على الطرق التي تدعم جهود البلدان الرامية إلى وضع نظم وطنية سليمة للسلامة على الطرق؛ والتطوير المتواصل للإطار القانوني الدولي وإدماجه في إنتاج مركبات أكثر أماناً؛ والعمل المخصص لإدخال تعديلات على الصكوك القانونية بغية مواصلة تكاملها العالمي، مما ييسر على البلدان الانضمام إليها والإسهام في الحد من المخاطر الكارثية للسلامة على الطرق؛ واستعراضات الأداء الوطنية للسلامة على الطرق وتقييمات نظم السلامة على الطرق التي ستكمل جهود الدول الأعضاء لتعزيز نظمها الوطنية للسلامة على الطرق، وذلك بمساعدتها على القيام بأمر منها معرفة الثغرات وتحديد أولويات المهام وتوجيه الجهود الوطنية والموارد المالية إلى استثمارات عالية الأثر تستند إلى تحليلات وتوصيات موثوقة ومنظمة ومتسقة. وتشكل التوصيات التي وضعتها اللجنة بشأن تعزيز النظم الوطنية للسلامة على الطرق الأساس والإطار المفاهيمي لهذه التقييمات.

### الدروس المستفادة والتغيير المقرر

72-20 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في ضرورة قيامه بتعديل نهجه وتركيزه على نحو يتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء التي يكون فيها طلب كبير ومتزايد، بما في ذلك خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على تكييف وزيادة الدعم لنهج منظم تأسيسي إزاء السلامة على الطرق ضروري من أجل تحقيق النتائج المنشودة. ويزداد اعتراف المجتمع العالمي، كما يتضح من قرار الجمعية العامة 299/74، بالمساهمة الفريدة التي يمكن أن يقدمها البرنامج الفرعي.

73-20 وتطبيقاً لهذا الدرس، سيُشجع البرنامج الفرعي على مشاركة البلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أنشطة لجنة النقل الداخلي وهيئاتها الفرعية، وسيوسع نطاق أنشطة التوعية وبناء القدرات بغية زيادة المعارف المتعلقة بتوصيات لجنة النقل الداخلي وتعزيز تنفيذها من قبل السلطات الوطنية المعنية بالسلامة على الطرق، بسبل تشمل إقامة شراكات مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الخارجية صاحبة المصلحة والمشاركة في مبادرات إقليمية وعالمية. وعلاوة على ذلك، وللتعجيل بتحسين السلامة على الطرق على الصعيد العالمي، ستسهم جهود اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعبئة الدعم السياسي والسياساتي للسلامة على الطرق من خلال المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق وتشغيل صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، وذلك من خلال دعم تقديم وتنفيذ مشاريع مشتركة يمولها الصندوق. وكجزء من استجابته،

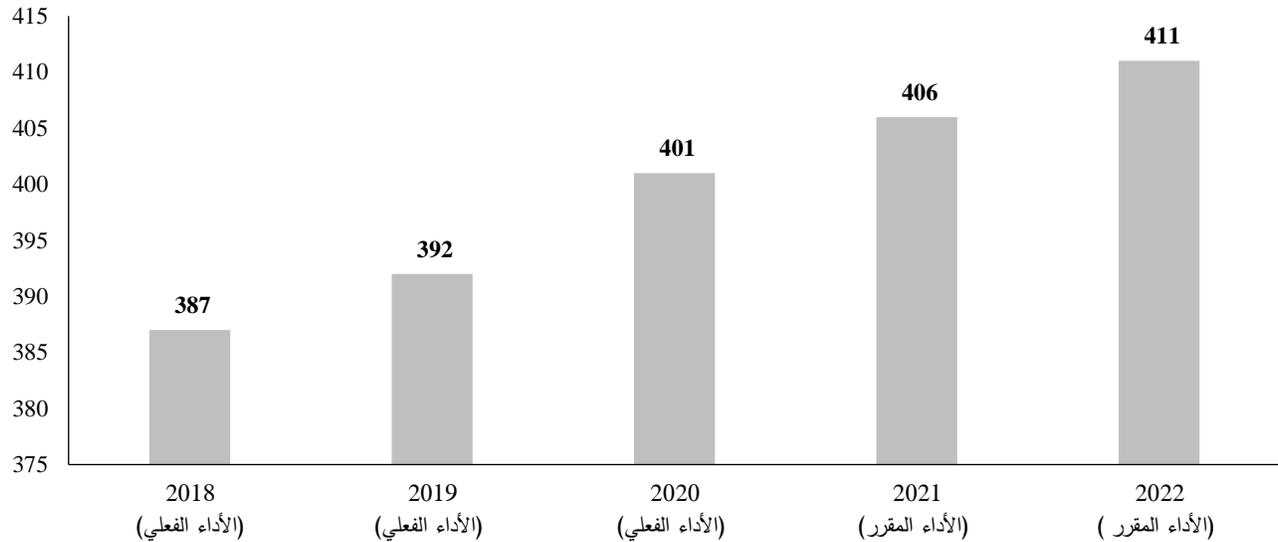
سيسهم البرنامج الفرعي أيضا في صياغة خطة عمل عالمية متسقة لدعم نجاح عقد العمل الثاني للسلامة على الطرق. ولتحقيق كل ذلك، سيسـتفيد البرنامج الفرعي من التكنولوجيات الجديدة، كلما أمكن، من أجل التقليل إلى أدنى حد من الاضطرابات في التنفيذ والتحديث المتواصلين لاتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي، وضمان استمرار التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

20-74 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تزايد عدد الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة السبع الأساسية للسلامة على الطرق (انظر الشكل السادس من الباب 20)<sup>(7)</sup>.

الشكل السادس من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية للسلامة على الطرق (عدد تراكمي)



(7) اتفاقية السير على الطرق، لعام 1949؛ واتفاقية السير على الطرق، لعام 1968؛ واتفاقية لافتات وإشارات الطرق، لعام 1968؛ واتفاق بشأن اعتماد مواصفات تقنية موحدة للمركبات ذات العجلات، والمعدات والقطع التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها في المركبات ذات العجلات وشروط الاعتراف المتبادل بالموافقات الممنوحة على أساس هذه المواصفات، لعام 1958؛ والاتفاق المتعلق باعتماد شروط موحدة للفحص التقني الدوري للمركبات ذات العجلات والاعتراف المتبادل بهذا الفحص، لعام 1997؛ والاتفاق المتعلق بوضع أنظمة تقنية عالمية للمركبات ذات العجلات والمعدات والقطع التي تلائم المركبات ذات العجلات و/أو الممكن استخدامها، لعام 1998؛ والاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية، لعام 1957

الولايات التشريعية

20-75 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

217/70	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية	9/58	الأزمة العالمية للسلامة على الطرق
212/72	تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	269/68	تحسين السلامة على الطرق في العالم
271/72	تحسين السلامة على الطرق في العالم	137/69	برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للمعد 2014-2024
243/73	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية	213/69	دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة
299/74	تحسين السلامة على الطرق في العالم	197/70	السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

7/2013	الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق	65/1999	إعادة تشكيل لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة لتكون لجنة خبراء معنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها
7/2019	أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها		

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ECE/TRANS/270	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها التاسعة والسبعين (القرار الوزاري المتعلق باستقبال عهد جديد من الاستدامة في مجالي النقل الداخلي والتنقل)	ECE/AC.21/2014/2	تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة عن دورته الرابعة
ECE/TRANS/274	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الثمانين	ECE/TRANS/224	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الرابعة والسبعين (خريطة الطريق للجنة الاقتصادية لأوروبا لتعزيز الإجراءات العشرين لنظم النقل الذكية على الصعيد العالمي للفترة 2012-2020)
ECE/TRANS/288	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الحادية والثمانين (اعتماد القرار الوزاري المتعلق بتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في عصر رقمته النقل وتشغيله الآلي؛ وقرار لجنة النقل الداخلي رقم 265 المتعلق بالإعلان الوزاري "الملاحة الداخلية في بيئة عالمية" وبتيسير تطوير النقل المائي الداخلي؛ واستراتيجية اللجنة حتى عام 2030)	ECE/TRANS/236	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الخامسة والسبعين (الإعلان المشترك المتعلق بالتهوض بالنقل بالسكك الحديدية بين أوروبا وآسيا وبالأنشطة الرامية إلى وضع قانون موحد للسكك الحديدية؛ والبيان المشترك المتعلق بالتطوير المستقبلي لخطوط النقل الأوروبية الآسيوية)
(66) B	إقرار ميثاق جنيف للإسكان المستدام	ECE/TRANS/248	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها السابعة والسبعين
ECE/TRANS/294	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الثانية والثمانين (اعتماد الإعلان الوزاري بشأن تعزيز حلول النقل الداخلي المستدامة لمواجهة التحديات المناخية والبيئية العالمية: دعوة موحدة للعمل)	ECE/TRANS/254	تقرير لجنة النقل الداخلي عن دورتها الثامنة والسبعين

المقررات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات المنبثقة عن اتفاقات الأمم المتحدة للنقل

E/ECE/TRANS/505/Rev.3	اتفاق عام 1958 بشأن اعتماد مواصفات تقنية موحدة للمركبات ذات العجلات، والمعدات والقطع التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها في المركبات ذات العجلات وشروط الاعتراف المتبادل بالموافقات الممنوحة على أساس هذه المواصفات
ECE/TRANS/ADN/CONF/10/Add.1	الاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالمجاري المائية الداخلية
ECE/TRANS/WP.30/AC.2/125	تقرير اللجنة الإدارية للاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري لعام 1975 عن دورتها الحادية والستين (المرفق الثاني، "بيان مشترك بشأن حوسبة إجراءات النقل الدولي بالطرق البرية")
ECE/RCTE/CONF/4	اتفاق عام 1997 المتعلق باعتماد شروط موحدة للفحص التقني الدوري للمركبات ذات العجلات والاعتراف المتبادل بهذا الفحص
ECE/TRANS/132	اتفاق عام 1998 المتعلق بوضع أنظمة تقنية عالمية للمركبات ذات العجلات والمعدات وقطع الغيار

المنجزات المستهدفة

76-20 يعرض الجدول 5-20 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 5-20

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	1 660	1 040	1 264	1 233
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - وثائق لجنة النقل الداخلي	1 331	907	1 077	963
أ - لجنة النقل الداخلي والمكتب	31	31	31	31
ب - المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات	840	504	580	420
ج - الفرقة العاملة المعنية بنقل الأغذية القابلة للتلف	33	23	33	33
د - الفرقة العاملة المعنية بنقل البضائع الخطرة	214	149	214	214
هـ - الفرقة العاملة المعنية باتجاهات النقل واقتصاداته وأفرقة الخبراء الفرعية	32	20	20	26
و - الفرقة العاملة المعنية بإحصائيات النقل	14	14	14	14
ز - الفرقة العاملة المعنية بالنقل الطرقي وأفرقة الخبراء الفرعية	10	4	10	18
ح - المنتدى العالمي المعني بسلامة السير على الطرق وأفرقة الخبراء الفرعية	16	15	16	40
ط - الفرقة العاملة المعنية بالنقل الطرقي وأفرقة الخبراء الفرعية	12	29	26	34
ي - فرقة العمل المعنية بالنقل المتنوع الوسائط واللوجستيات	11	12	15	15
ك - الفرقة العاملة المعنية بالنقل المائي الداخلي	47	60	41	47
ل - الفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجمركية المرتبطة بالنقل وأفرقة الخبراء الفرعية	71	46	71	71
2 - وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي	324	129	190	265
أ - لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	5	5	1	5
ب - لجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة	257	101	157	200
ج - لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	62	23	32	60
3 - وثائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة	5	4	3	5
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	369	253	364	399
4 - وثائق لجنة النقل الداخلي	327	232	327	357
أ - لجنة النقل الداخلي والمكتب	16	15	16	16
ب - المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات	111	75	111	111
ج - الفرقة العاملة المعنية بنقل الأغذية القابلة للتلف	8	8	8	16
د - الفرقة العاملة المعنية بنقل البضائع الخطرة	58	32	68	58
هـ - الفرقة العاملة المعنية باتجاهات النقل واقتصاداته وأفرقة الخبراء الفرعية	32	13	22	22
و - الفرقة العاملة المعنية بإحصائيات النقل	6	3	6	6

## الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	
12	6	6	6	ز - الفرقة العاملة المعنية بالنقل الطرقي وأفرقة الخبراء الفرعية
28	14	20	14	ح - المنتدى العالمي المعني بسلامة السير على الطرق وأفرقة الخبراء الفرعية
18	6	17	6	ط - الفرقة العاملة المعنية بالنقل بالسكك الحديدية وأفرقة الخبراء الفرعية
6	6	6	6	ي - فرقة العمل المعنية بالنقل المتنوع الوسائط واللوجستيات
18	18	15	18	ك - الفرقة العاملة المعنية بالنقل المائي الداخلي
46	46	22	46	ل - الفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجمركية المرتبطة بالنقل وأفرقة الخبراء الفرعية
40	35	20	40	5 - وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي
1	0	1	1	أ - لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها
29	25	14	29	ب - لجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة
10	10	5	10	ج - لجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها
2	2	1	2	6 - وثائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والصحة والبيئة
				<b>باء - توليد المعارف ونقلها</b>
2	2	2	2	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
1	1	1	1	7 - مشروع طريق السيارات العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب
1	1	1	1	8 - مشروع السكة الحديدية العابرة لأوروبا
11	13	19	13	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
8	9	14	9	9 - حلقات عمل لفائدة المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفي الأطراف المتعاقدة في الصكوك القانونية التي تدرج ضمن نطاق اختصاص لجنة النقل الداخلي، حول مواضيع نظم النقل الذكية؛ وإحصاءات النقل واتجاهاته؛ والمسائل المتعلقة بالطرق والسكك الحديدية والمياه الداخلية والنقل المتعدد الوسائط والمشاركين بين القطاعات؛ واتفاقات وأنظمة المركبات
3	4	5	4	10 - حلقات دراسية للجهات الوطنية المعنية بالتنسيق وللخبراء وموظفي الجمارك وقطاع النقل عن الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي ومشروع طريق السيارات العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب والسكة الحديدية العابرة لأوروبا
10	12	13	13	المنشورات (عدد المنشورات)
2	3	3	3	11 - منشورات عن نقل البضائع الخطرة
1	1	-	-	12 - منشورات عن نقل المواد الغذائية القابلة للتلف
-	1	-	-	13 - منشورات عن تيسير النقل
5	5	8	8	14 - منشورات عن النقل الآمن والمراعي للبيئة والقضايا الشاملة
1	1	1	1	15 - منشورات عن أنظمة المركبات
1	1	1	1	16 - منشورات عن الإحصاءات
1	2	2	2	المواد التقنية (عدد المواد)
-	-	1	1	17 - صحيفة وقائع: ما يجب معرفته عن أحزمة الأمان
-	1	-	-	18 - صحيفة وقائع: ما يجب معرفته عن النظم المتقدمة لمساعدة السائق
1	1	1	1	20 - إحصاءات النقل - الموجزات القطرية

## جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية إلى الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الصكوك القانونية المتصلة بالنقل الداخلي؛ وتيسير النقل؛ وعبور الحدود؛ والسلامة على الطرق؛ وبناء المركبات؛ ونقل البضائع الخطرة والشحنات الخاصة الأخرى.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد الموقع الشبكي لقاعدة البيانات الدولية بشأن النقل البري الدولي الذي يتيح الوصول إلى المستخدمين في أكثر من 70 طرفا متعاقدا في اتفاقية النقل البري الدولي، ويتضمن قائمة بأكثر من 32 000 شركة نقل مأدون لها باستخدام نظام النقل الدولي بالطرق البرية؛ وعدد زيارات الموقعين الشبكيين لنظام النقل الدولي بالطرق البرية والنظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري يزيد على 19 000 زيارة سنويا؛ وقائمة المعايير المتعلقة بالبنية التحتية للمياه الداخلية؛ وقائمة شبكية للمعايير والمقاييس المحددة في الاتفاق الأوروبي المتعلق بخطوط السكك الحديدية الدولية الرئيسية والاتفاق الأوروبي بشأن الخطوط الدولية الهامة للنقل المختلط والمنشآت المتصلة بها؛ وقواعد بيانات عن إحصاءات النقل، وحوادث المرور على الطرق، ونقل البضائع الخطرة، ونقل المواد الغذائية القابلة للتلف، والنقل الحضري، والنقل والبيئة؛ واستحداث وصيانة المرصد الشبكي لأمن السكك الحديدية؛ والعلامات والإشارات الرقمية (E-CoRSS) بموجب اتفاقية لاتقات وإشارات الطرق؛ ومنصة التعلم الإلكتروني بشأن الاتصال الذكي والمستدام.

## دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد إعلامية عن الصكوك القانونية للبرنامج الفرعي وأنشطته للوصول

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: النشرات الصحفية للبرنامج الفرعي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة بشأن النقل والتنقل المستدامين؛ وتحديث وتعهد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي من أجل إتاحة إمكانية الوصول على الصعيدين العالمي والإقليمي.

## البرنامج الفرعي 3

## الإحصاءات

## الهدف

20-77 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بالإحصاءات الرسمية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكفالة تنسيق الأنشطة الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين.

## الاستراتيجية

20-78 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، أي تبسيط العمل الإحصائي الدولي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتشجيع الحوار في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين واجتماعات الخبراء؛ والعمل المنهجي على وضع وتعزيز مبادئ توجيهية وتوصيات رامية إلى تحسين نوعية الإحصاءات؛ وتنمية القدرات الإحصائية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذات نظم إحصائية أقل تطورا، وتحديد لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وصيانة وتطوير قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا. ويرتكز العمل الإحصائي للجنة الاقتصادية لأوروبا بشدة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتضمن دعوات إلى متابعة واستعراض مدى تحقيق الأهداف والغايات المرتبطة بها استنادا إلى الأدلة، بالاسترشاد ببيانات عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالي عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المترابطين والمتعلقين بقياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها، وبالإستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويتناول العمل المضطلع به في إطار هذا البرنامج الفرعي أساسا المنهجية الإحصائية وبناء القدرات، والجهات الشريكة الوطنية الرئيسية هي المكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء.

20-79 وللمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تشجيع العمل المنهجي لوضع نماذج ومبادئ توجيهية وتوصيات إحصائية لتحسين نوعية الإحصاءات، والتشجيع على استخدام الإحصاءات الرسمية. وسيتم ذلك من خلال اتخاذ مبادرات

إقليمية وخاصة بكل بلد تهدف إلى نشر النماذج والمبادئ التوجيهية والتوصيات الإحصائية، والتشجيع على استخدامها. وستُقام شراكات أوثق بين الخبراء الجغرافيين المكانيين والإحصائيين لدعم تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. وستُنشَق وتُنفَّذ هذه الأنشطة بالتعاون مع الإدارات الإحصائية التابعة للكيانات الإقليمية الأخرى مثل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وكذلك الوكالات المتخصصة الدولية العاملة في المنطقة. ولدعم تنمية القدرات الإحصائية للدول الأعضاء، سيبسر البرنامج الفرعي تبادل الخبرات في مجال تعدادات السكان والمساكن وسيقدم الدعم إلى البلدان في التخطيط لتعداداتها وإجرائها. وطُلب إلى جميع الدول الأعضاء إجراء تعداد واحد على الأقل في الفترة بين عامي 2015 و 2024 (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 10/2015)، أُطلق عليه أيضاً اسم "جولة تعداد عام 2020". وستُجري غالبية البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التعداد في عام 2021.

80-20 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في مسائل متصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق إعادة تركيز الأنشطة القائمة المتعلقة بمجالات مواضيع محددة (مثل تعدادات السكان، وإحصاءات الأسعار، وإحصاءات البيئة) بغية إدراج تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في إطار تجميع الإحصاءات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 وفي الوقت نفسه التكيف مع القيود المفروضة بسبب الجائحة. وسيتم أيضاً تكييف الأنشطة المتعلقة بمواضيع شاملة مثل الإحصاءات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، والتشريعات الإحصائية، وجمع البيانات، وتكامل البيانات، ونشرها، وإدارة الموارد البشرية، لدعم البلدان في فترة تعافيتها من جائحة كوفيد-19.

81-20 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

- (أ) تحسين المنهجية الإحصائية وقدرة الدول الأعضاء على دعم قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين الكفاءة من حيث التكلفة لنتائج التعدادات وتغطيتها ودقتها وقابليتها للمقارنة ونشرها في الوقت المناسب؛
- (ب) زيادة عدد البلدان التي تجري التعداد من خلال نهج ابتكارية وفعالة.

82-20 ويُتوقع أن يؤدي الدعم المقرر بشأن المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى تحسين قدرة الدول الأعضاء على توفير الإحصاءات اللازمة لوضع سياسات قائمة على الأدلة لإدارة عملية الإنعاش في أعقاب الجائحة.

### الأداء البرنامجي في عام 2020

83-20 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

#### تحسين قياس العولمة الاقتصادية وأنشطة مجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات

84-20 تؤدي العولمة الاقتصادية وأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات دوراً كبيراً ومنتزاعاً في الاقتصادات الوطنية. ويشكل قياس العولمة الاقتصادية وأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات تحدياً رئيسياً يواجه منتجي الإحصاءات الرسمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضع البرنامج الفرعي على مدى العقد الماضي توصيات ومبادئ توجيهية لمساعدة البلدان على قياس العولمة الاقتصادية. وفي عام 2020، وُضعت ونُشرت الصيغة النهائية لدليل تقاسم البيانات الاقتصادية في الإحصاءات الرسمية. ويأتي ذلك في أعقاب دليلين سابقين بشأن العولمة هما: "أثر العولمة على الحسابات القومية" (2011) و "دليل قياس الإنتاج العالمي" (2015).

85-20 وعزز البرنامج الفرعي أيضاً تنفيذ التوصيات الواردة في الأدلة من خلال إنشاء وحدات معنية بالحالات الكبيرة في المكاتب الإحصائية الوطنية. وتهدف هذه الوحدات إلى قياس المؤسسات المتعددة الجنسيات وإدماج أنشطتها في الإحصاءات

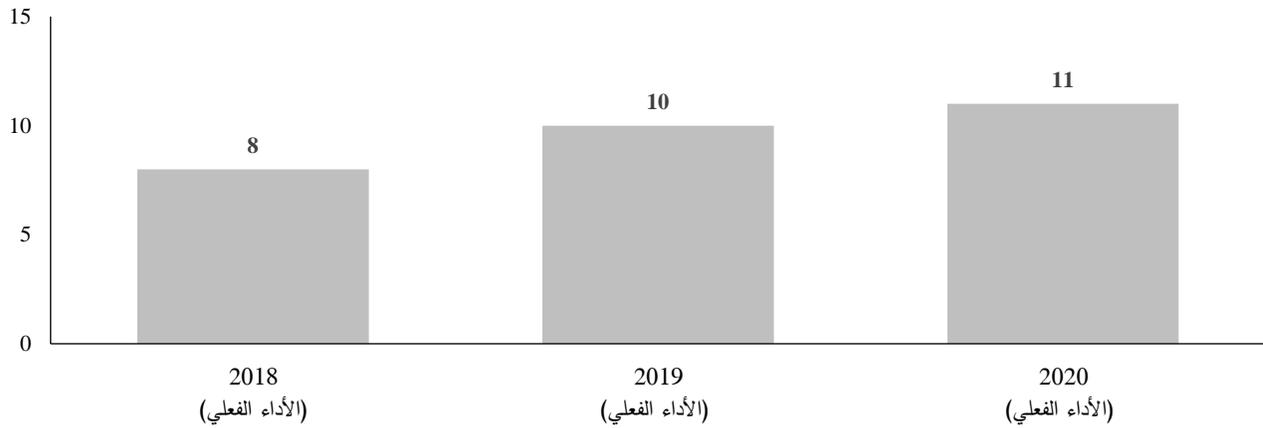
الاقتصادية الوطنية. وعلاوة على ذلك، عزز البرنامج الفرعي شبكة عالمية من الخبراء في مجال بيانات المؤسسات المتعددة الجنسيات، وقد عين عدد من البلدان موظفين متفرغين فيها. ولدعم تجميع البلدان لإحصاءات الاقتصاد الكلي العالية الجودة والقبالة للمقارنة على الصعيد الدولي خلال جائحة كوفيد-19، قدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا توصيات متفق عليها دولياً وتوجيهات بشأن الاستمرارية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

20-86 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد البلدان التي أنشأت وحدات معنية بالحالات الكبيرة لدعم قياس العولمة الاقتصادية، مما أدى إلى ازدياد العدد إلى 11 بلداً في عام 2020 (انظر الشكل السابع من الباب 20).

الشكل السابع من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للبلدان التي أنشأت وحدات معنية بالحالات الكبيرة (عدد تراكمي)



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

20-87 نظراً لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تغيير خطته المتعلقة بجميع الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي (وفي بعض الحالات إلغاء أو تأجيل الاجتماعات) التي كان من المقرر عقدها بعد منتصف آذار/مارس. واعتمد البرنامج الفرعي تدابير للتخفيف من آثار الجائحة، مثل الاجتماعات غير الرسمية الافتراضية أو الاجتماعات المختلطة وحلقات الدراسة الشبكية الجديدة التي تركز على تأثير جائحة كوفيد-19 والتصدي لها من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية. وفي بعض الحالات، استعوض عن الاجتماعات الرسمية باجتماعات غير رسمية بسبب القدرة المحدودة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف على توفير الترجمة الشفوية للاجتماعات الافتراضية.

20-88 ولكن في الوقت نفسه، وبالإضافة إلى مناقشة الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19 والاستجابات الإحصائية من جانب البلدان في الاجتماعات الافتراضية والاجتماعات المختلطة التي غالباً ما يكون هذا الموضوع هو موضوع المناقشة الرئيسي خلالها، حدد البرنامج الفرعي أنشطة قائمة جديدة ومُعدلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل ذات الصلة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه. وأنشئت منصة شبكية تفاعلية متعلقة بجائحة كوفيد-19 والإحصاءات الرسمية وأُنشئت على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأوروبا، لتقديم توجيهات إلى منتجي الإحصاءات بشأن الموارد القائمة والمستحدثة من اللجنة والجهات الشريكة لدعم استمرار إنتاج الإحصاءات الرسمية وتلبية الطلبات الناشئة والسريعة التغير على الإحصاءات. ونتيح المنصة مجالاً للمكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية لطرح الأسئلة وتبادل الخبرات والمستجدات للحفاظ على إنتاج الإحصاءات في مواجهة الأزمة الراهنة، من خلال توفير الدعم لجهود الدول الأعضاء في مجال الإنعاش.

## النتائج المقررة لعام 2022

20-89 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

**النتيجة 1: زيادة عدد البلدان المنتجة لإحصاءات محسنة متعلقة بأهداف التنمية المستدامة<sup>(8)</sup>**

## الأداء البرنامجي في عام 2020

20-90 دعم البرنامج الفرعي البلدان في إنتاج إحصاءات محسنة متعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال توفير توجيهات عملية لتنفيذ خريطة طريق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين حول إحصاءات أهداف التنمية المستدامة. وهي تشمل مبادئ توجيهية بشأن إنشاء منصات وطنية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، وتقارير من تجربة نقل البيانات المتعلقة بمؤشرات الأهداف، والممارسات الجيدة في الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالأهداف. ولتيسير إمكانية الوصول إلى المواد التوجيهية والبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منصة إقليمية للإحصاءات المتعلقة بالأهداف، تتألف من مركز للمعارف ولوحة معلومات وقاعدة بيانات للمؤشرات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويجري العمل على إعداد الطبعة الثانية من خريطة الطريق لمواجهة التحديات الجديدة في توفير الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، يجمع البرنامج الفرعي خبراء من وكالات الإحصاء الوطنية والوكالات المعنية برسم الخرائط والمعنية بالجغرافيا المكانية من أجل تبادل الممارسات الجيدة في مجال إدماج المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية البالغة الأهمية فيما يتعلق بقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم ذلك من خلال اتفاق تعاون وجلسة عامة مشتركة للهيئتين الإداريتين (مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ولجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي (أوروبا))، وفرق العمل المشتركة (على سبيل المثال، بشأن مواءمة المعايير الجغرافية المكانية والإحصائية)، وتنسيق بناء القدرات، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات دراسية شبكية مشتركة.

20-91 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة توافر الإحصاءات عن أهداف التنمية المستدامة من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وقد أنشأ ما مجموعه 41 دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأوروبا منصات وطنية للإبلاغ تقدم بيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتجاوز هذه المجموع الهدف المقرر وهو 30 بلدا، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وهناك عدد قليل من البلدان الأخرى التي هي بصدد وضع منصات من هذا القبيل، بما في ذلك البوسنة والهرسك، حيث تقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم من أجل تنمية القدرات لهذا الغرض.

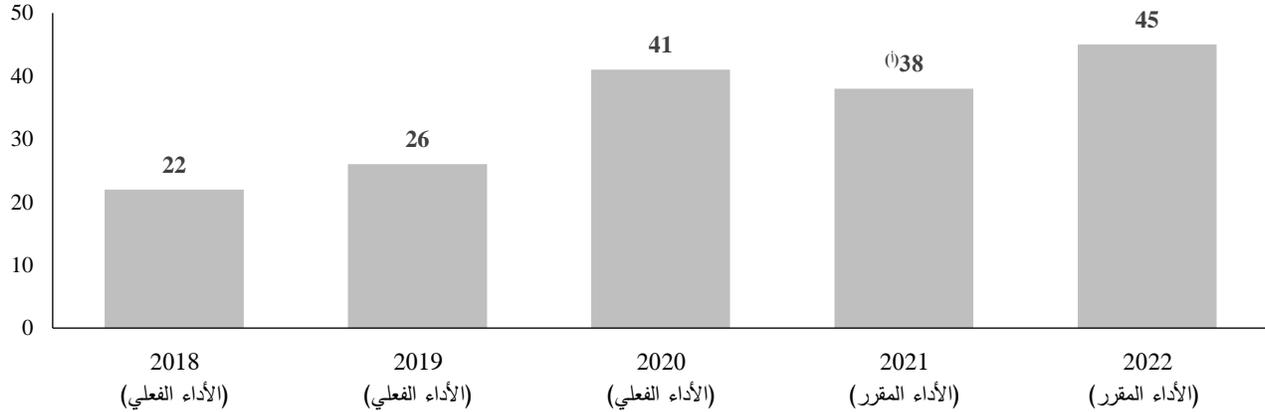
## الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

20-92 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم التوجيهات العملية إلى البلدان بشأن تنفيذ النسخة الثانية المزمع إصدارها من خريطة طريق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين حول إحصاءات أهداف التنمية المستدامة. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الثامن من الباب 20).

(8) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

الشكل الثامن من الباب 20

مقياس الأداء : العدد الإجمالي لمنصات الإبلاغ الوطنية عن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تستخدمها الدول الأعضاء (عدد تراكمي)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأساسية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إجراء تعداد جديد للسكان والمساكن يؤدي إلى نتائج فعالة من حيث التكلفة وذات نوعية أفضل<sup>(9)</sup>

#### الأداء البرنامجي في عام 2020

93-20 قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء في التخطيط لتعدادات السكان والمساكن وإجرائها، وفقا لـ "توصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن تعدادات السكان والمساكن لعام 2020". وقد أُجريت استعراضا للعواقب القصيرة والطويلة الأجل الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على عمليات التعداد، ونظّم اجتماعات خبراء لتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء وتحديد الحلول الناجحة في سياق الجائحة. وعزز البرنامج الفرعي أيضا منصته المتاحة على شبكة الإنترنت لتبادل الخبرات والمعلومات المنهجية المتعلقة بالتعدادات. وقد دعمت هذه الأنشطة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تكييف خططها وعملياتها في مجال التعدادات مع سياق الجائحة وفي الوقت نفسه الحفاظ على محتوى المعلومات وتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة والتغطية والدقة على مستوى التعداد.

94-20 وأسهم العمل المنكور أعلاه في إنجاز تعدادات السكان والمساكن في 21 في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي نسبة لا تحقق الغاية المقررة البالغة 25 في المائة الواردة في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وفيما يتعلق بمعظم البلدان، يجري التعداد بطريقة تستلزم القيام بزيارات شخصية من القائمين بالتعداد، وهو ما تعذر إجراؤه على النطاق المنشود خلال جائحة كوفيد-19. فقد اضطر العديد من البلدان بفعل هذه الظروف إلى تأجيل التعداد الذي كانت تخطط له أساسا في عام 2020.

(9) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

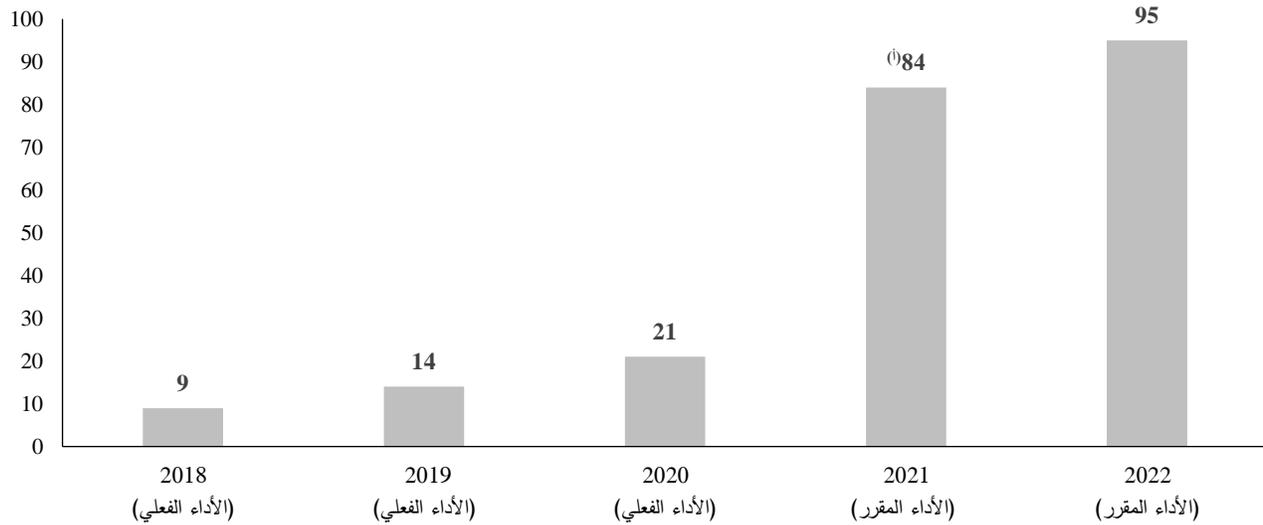
### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

20-95 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سينظم البرنامج الفرعي اجتماعات للخبراء لتبادل الخبرات وإجراء أعمال منهجية لتحسين استخدام البيانات الإدارية في تعدادات السكان والمساكن. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل التاسع من الباب 20).

الشكل التاسع من الباب 20

مقياس الأداء: بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي أجرت تعداداً يمثل لتوصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين

(النسبة المئوية)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساواة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: ازدياد عدد البلدان التي تبلغ عن مؤشرات إحصائية مصنفة حسب نوع الجنس

### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

20-96 هناك طلب كبير على البيانات والمؤشرات الجنسانية لفهم الوضع فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ورصد أهداف التنمية المستدامة وأثر السياسات المختلفة على النساء والرجال. ويطور البرنامج الفرعي القدرات الإحصائية ويشجع على استخدام منهجيات متقدمة لإنتاج بيانات ومؤشرات للمساواة بين الجنسين.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

20-97 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن المسائل المتعلقة بالأثر الاقتصادي على النساء والرجال، وعبء رعاية الأطفال في ظل إغلاق المدارس، والصلة بين تدابير العزلة الاجتماعية والعنف الجنساني خلال جائحة كوفيد-19 أدت إلى ازدياد الطلب بشكل إضافي على إحصاءات جنسانية حسنة التوقيت. وسيقوم البرنامج الفرعي، في معرض تطبيق هذا الدرس، بتنظيم اجتماعات للخبراء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا وحلقات عمل لبناء القدرات لمناقشة سبل تصدي المكاتب الإحصائية الوطنية لهذه التحديات. وستؤدي عمليات تبادل الخبراء وتنمية القدرات إلى إنتاج مؤشرات إحصائية محسنة من منظور جنساني وتحسين توافرها.

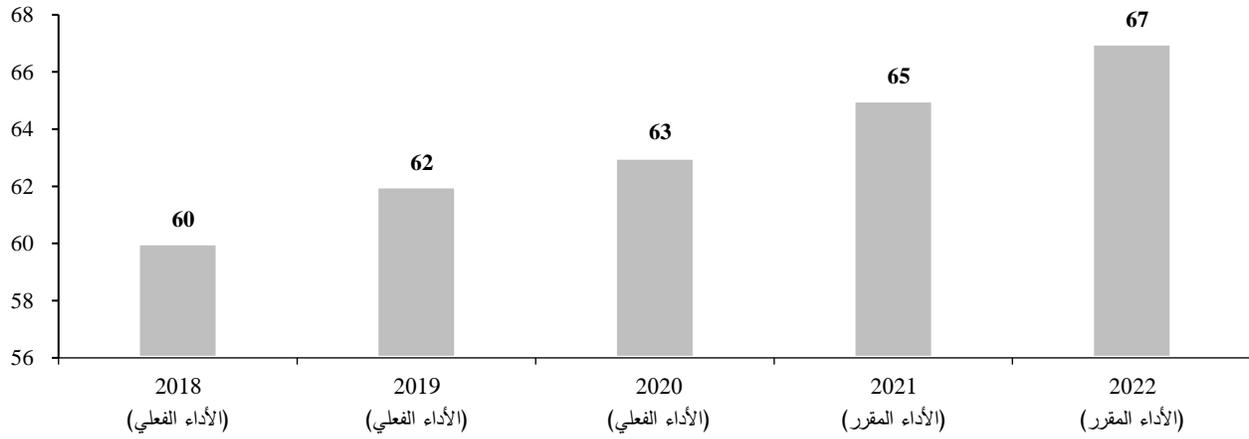
التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

20-98 يُتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة توافر المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة للجنة الاقتصادية لأوروبا. ويقاس ذلك باعتباره متوسط النسبة المئوية للمؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس المتاحة للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (انظر الشكل العاشر من الباب 20).

الشكل العاشر من الباب 20

مقياس الأداء: المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس المتاحة للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة للجنة

(النسبة المئوية)



### الولايات التشريعية

20-99 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

#### قرارات الجمعية العامة

144/67	تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
261/68	المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
210/69	مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية
282/69	اليوم العالمي للإحصاء
234/72	دور المرأة في التنمية
148/73	تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

6/2006	تعزيز القدرة الإحصائية
7/2014	مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002
10/2015	البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2020
27/2016	تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية
7/2017	أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030
5/2018	استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع
7/2018	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها
5/2020	تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة

مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

227/2018	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 108/49: تطوير الإحصاءات الإقليمية)	235/2013	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الرابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 105/44: الإحصاءات البيئية)
227/2018	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 113/49: إحصاءات تغير المناخ)	219/2014	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/45: تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية)
227/2018	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 114/49: التصنيفات الإحصائية)	219/2014	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 103/45: استعراض البرامج: مقاييس أوسع بشأن التقدم)
210/2019	تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/50: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030)	219/2014	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 110/45: البيانات الضخمة وتحديث النظم الإحصائية)
210/2019	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 103/50: الشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030)	216/2015	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/46: دور البيانات في دعم خطة التنمية لما بعد عام 2015)
210/2019	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 106/50: الأطر الوطنية لضمان الجودة)	216/2015	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 102/46: تعدادات السكان والمساكن)
210/2019	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 116/50: الإحصاءات المتعلقة بالكوارث)	216/2015	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السادسة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 107/46: إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية)
210/2019	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 117/50: إحصاءات الهجرة الدولية)	220/2016	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 102/47: الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030)
211/2020	تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الحادية الخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/51: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030)	220/2016	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها السابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 112/47: إحصاءات تغير المناخ)
211/2020	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 104/51: تنسيق البرامج الإحصائية)	228/2017	تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/48: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030)
211/2020	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 106/51: الحسابات القومية)	228/2017	تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 103/48: برنامج التحول في مجال الإحصاءات الرسمية)
211/2020	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 107/51: إحصاءات التجارة الدولية والأعمال التجارية)	228/2017	تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 107/48: المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية)
211/2020	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 108/51: إحصاءات الأسعار)	228/2017	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 48/108: تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية)
211/2020	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 112/51: الإحصاءات الديمغرافية)	228/2017	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الرابعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 114/48: سجلات الأعمال التجارية)
211/2020	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 115/51: الإحصاءات الجنسانية)	227/2018	تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 101/49: إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030)
211/2020	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين (مقرر اللجنة الإحصائية 120/51: إدارة النظم الإحصائية وتحديثها)	227/2018	تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 102/49: البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030)
211/2020	تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة والأربعين (مقرر اللجنة الإحصائية 123/51: تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية)		

المنجزات المستهدفة

100-20 يعرض الجدول 6-20 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 6-20

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
<b>ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء</b>				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	81	71	81	81
1 - وثائق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين	43	38	43	43
2 - وثائق هيئات الخبراء	38	33	38	38
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	85	77	85	85
3 - اجتماعات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ومكتبه	13	13	13	13
4 - اجتماعات هيئات الخبراء	72	64	72	72
<b>باء - توليد المعارف ونقلها</b>				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	1	1	1	1
5 - مشروع الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	6	4	6	6
6 - حلقات عمل بشأن الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية	3	1	3	3
7 - حلقات عمل بشأن الابتكار في مجال إنتاج الإحصاءات	3	3	3	3
المنشورات (عدد المنشورات)	7	8	9	9
8 - منشورات عن مواضيع تشمل مجالات إحصائية متعددة	1	1	1	1
9 - منشورات عن الإحصاءات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	6	7	8	8
<b>جيم - المنجزات المستهدفة الفنية</b>				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى أكثر من 100 مسؤول حكومي (موظفو النظم الإحصائية الوطنية) وغيرهم من أصحاب المصلحة في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا وجنوب شرق أوروبا بشأن الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية، والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والإحصاءات الجغرافية المكانية، والمسائل المؤسسية، وتحديث الإحصاءات الرسمية (4 بلدان).				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأوروبا للإحصاءات (قاعدة بيانات الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والإحصاءات السكانية والجنسانية؛ وقاعدة بيانات الإحصاءات الاقتصادية؛ وقاعدة بيانات النقل؛ وقاعدة بيانات الحراثة).				
<b>دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال</b>				
برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: النشرات والمواد الترويجية الأخرى.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: مقالات للنشر في "أسبوعية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا" والرسائل الإخبارية المتعلقة بالإحصاءات البيئية (EnvStats) لإتاحة إمكانية الوصول إليها على المستوى الإقليمي.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: مساحات عمل رقمية تفاعلية (مواقع ويكي، بما في ذلك موقع ويكي للتعداد للجنة الاقتصادية لأوروبا)؛ وتحديث الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي وتعهده.				

## البرنامج الفرعي 4

### التعاون والتكامل الاقتصاديان

#### الهدف

101-20 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز السياسات المتعلقة بالابتكار والقدرة التنافسية وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

#### الاستراتيجية

102-20 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ ثلاث مهام أساسية مترابطة في مجالي عمل البرنامج الفرعي (سياسات الابتكار والقدرة التنافسية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص) وهذه المهام هي التالية: الحوار بشأن السياسات على الصعيد الدولي؛ والعمل المعياري والتحليلي؛ وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ومجالا العمل متكاملان. فكلهما يساهم في الأهداف 8 و 9 و 12 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. ويسهم مجال العمل أيضا في مجالي عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المترابطين المتعلقين بالتنقل المستدام والاتصال الذكي، وبالمدن المستدامة والذكاء لجميع الأعمار.

103-20 وللإسهام في تحقيق الهدف الأول من مجالي العمل المذكورين أعلاه (أي الابتكار والقدرة التنافسية)، سيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في تهيئة مناخ تجاري يتيح ويكافئ إيجاد حلول مبتكرة للتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وسيقوم بذلك من خلال وضع ممارسات جيدة بشأن الطريقة التي يمكن بها للابتكار أن ينهض بالتنمية المستدامة والطريقة التي يمكن بها للحكومات أن تدعم ذلك؛ وتقديم المشورة إلى الحكومات، عند الطلب، بشأن إصلاحات سياسات الابتكار القائمة على تحليلات نظم الابتكار والسياسات والمؤسسات الوطنية؛ ودعم إصلاحات سياسات الابتكار عن طريق بناء القدرات من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

104-20 وللإسهام في تحقيق الهدف الثاني لمجالي العمل المذكورين أعلاه (أي الشراكات بين القطاعين العام والخاص)، سيعزز البرنامج الفرعي الطرق المبتكرة لتمويل وبناء وإدارة البنى التحتية البالغة الأهمية للتنمية المستدامة. وسيقوم بذلك عن طريق وضع مبادئ توجيهية ومعايير دولية بشأن كيفية تصميم أطر تنظيمية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات وكيفية تصميم مشاريع الشراكة؛ ووضع منهجية لتقييم مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن ما إذا كانت تسهم في التنمية المستدامة (الشراكات بين القطاعين العام والخاص "التي تعطي الأولوية للناس") وتقييم المشاريع، عند الطلب؛ وإسداء المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات لدعم الدول الأعضاء في إنشاء الأطر التنظيمية ومجموعات مشاريع الشراكة لمساعدتها على سد الفجوة في تمويل البنى التحتية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

105-20 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تركيز بعض الحوارات المتعلقة بالسياسات، وتحليل السياسات، ووضع التوصيات والمعايير المتعلقة بالسياسات، وبناء القدرات ذات الصلة بالكيفية التي يمكن بها لسياسات الابتكار ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تساعد في تحويل الأزمة إلى فرصة من خلال تيسير عمليات الابتكار وتطوير البنى التحتية التي لا تكفي بإعادة بناء الاقتصاد، بل تبني أيضا اقتصادا أفضل وأكثر قدرة على التكيف واستدامة وإنتاجية في المستقبل.

106-20 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تفاهم مشترك ومحسن فيما بين الدول الأعضاء بشأن ما يلي:

(أ) خيارات السياسات المتاحة لتسخير قوة الابتكار من أجل التنمية المستدامة، ودعم إدخال إصلاحات على السياسات الوطنية في مجال الابتكار، بما يتماشى مع الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي ومع توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ب) كيفية تصميم وتنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص تساهم في التنمية المستدامة، وتؤدي إلى زيادة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص "التي تعطي الأولوية للناس" (أي مشاريع لا تحقق قيمة مقابل المال فحسب، بل تكون أيضا مستدامة من الناحية الإيكولوجية وشاملة من الناحية الاجتماعية)، إضافة إلى تعزيز القدرات على تصميم وتنفيذ السياسات والمشاريع.

107-20 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه فيما يتعلق بمسائل متصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

(أ) سياسات جديدة وأفضل تدعم الابتكار في المجالات الحيوية للقدرة على الصمود والاستدامة،

(ب) أطر تنظيمية أفضل تدعم الاستثمار في البنى التحتية التي تتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة.

### الأداء البرنامجي في عام 2020

108-20 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

**مسار حكومة جورجيا المتجدد لتحسين سياسات دعم الابتكار بهدف "إعادة البناء على نحو أفضل" بعد جائحة كوفيد-19**

109-20 يتألف جزء رئيسي من عمل البرنامج الفرعي من الاستعراضات الوطنية لتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة التي أعدت بناء على طلب الدول الأعضاء. وتحلل هذه الاستعراضات أداء الابتكار الوطني وما يتصل به من نظم ومؤسسات وسياسات في ضوء الممارسات الجيدة الدولية التي وضعت في إطار البرنامج الفرعي، وتقدم توصيات مصممة خصيصا بشأن كيفية تحسين سياسات الابتكار. وقد أنجز البرنامج الفرعي استعراضا لجورجيا ووضع تفاهما مشتركا مع جورجيا بشأن مواطن القوة والضعف في الأداء والسياسات الحالية في مجال الابتكار، وخيارات السياسات المتاحة لتحسين أداء الابتكار سعيا لتحقيق أولويات التنمية المستدامة للبلد.

110-20 وتصدى البرنامج الفرعي لجائحة كوفيد-19 بتوسيع نطاق تقييمات وتوصيات استعراض تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة في جورجيا لتقديم توصيات إضافية إلى الحكومة بشأن الخيارات المتاحة لتعزيز الابتكار من أجل إعادة البناء على نحو أفضل في مرحلة ما بعد الجائحة. واستندت هذه التوصيات إلى تحليل إضافي أجراه البرنامج الفرعي بشأن التجربة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأسرها فيما يتعلق بهذه المسألة.

*التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء*

111-20 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تأييد النتائج والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الذي أجراه فريق الأخصائيين المعني بسياسات الابتكار والقدرة التنافسية التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا ونشر استعراض تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة (انظر الجدول 20-7). ويتألف فريق الأخصائيين من خبراء تعينهم حكومات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
طلب وارد من حكومة جورجيا لإجراء استعراض وطني لتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة؛ وتم التوصل إلى اتفاق بشأن نطاق الاستعراض	إبرام اتفاق مع الحكومة الطالبة بشأن تصميم الاستعراض	فريق من الأخصائيين في اللجنة الاقتصادية لأوروبا يؤيد النتائج والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض بما يشمل الخيارات المتاحة لتعزيز الابتكار من أجل إعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19

### تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

20-112 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، كان على البرنامج الفرعي أن يحد من الأنشطة التي تتطلب السفر مما أدى إلى عدد أقل من البعثات والمشاورات القطرية التي تيسر إجراء إصلاحات السياسات مقارنة بما كان متوخى في الأصل. واتخذت الدول الأعضاء، بدورها، تدابير لإصلاح السياسات أقل مما كان متوقعا في السابق على النحو المحدد في إطار النتيجة 1 المذكورة أدناه.

### النتائج المقررة لعام 2022

20-113 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، ولذلك تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

### النتيجة 1: آفاق سياسة الابتكار لتحليل الفعال للسياسات المتعلقة بالابتكار ومؤسسات الابتكار<sup>(10)</sup>

#### الأداء البرنامجي في عام 2020

20-114 أتم البرنامج الفرعي آفاق سياسة الابتكار على الصعيد دون الإقليمي فيما يتعلق بأذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وقد أقرت العملية الحكومية الدولية للبرنامج الفرعي النتائج والتوصيات، وأطلقت الآفاق على الصعيد الإقليمي وفي البلدان المشاركة.

20-115 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اتخاذ أربعة تدابير إضافية في مجال السياسات العامة من جانب الدول الأعضاء المشاركة بالمشروع التجريبي، التي لم تحقق الهدف المتمثل في اتخاذ ستة تدابير جديدة في مجال السياسات العامة في الميزانية البرنامجية لعام 2020. وقد نتج ذلك عن القيود المفروضة خلال جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انخفاض عدد البعثات والمشاورات القطرية التي تيسر إصلاحات السياسات مقارنة بما كان متوخى في الأصل. ومن العوامل المساهمة الأخرى كان إعطاء بعض الحكومات الأولوية للتصدي الفوري للجائحة من قبل قطاع الرعاية الصحية وعدم تمكنها من تكريس القدر الذي كان متوقعا من الاهتمام لإصلاح سياسة الابتكار عند التخطيط للنتيجة المذكورة أعلاه.

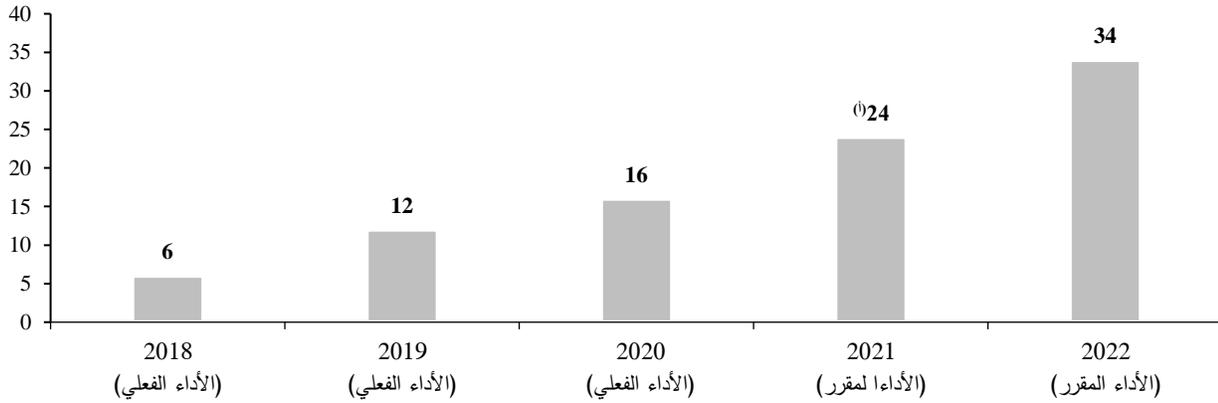
(10) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

20-116 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. ومن أجل المساهمة في تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء المشاركة في تنفيذ إصلاحات سياسات الابتكار الوطنية استناداً إلى التوصيات الواردة في آفاق سياسات الابتكار على الصعيد دون الإقليمي. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 20).

الشكل الحادي عشر من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للتدابير المتخذة في مجال سياسات الابتكار الوطنية من قبل الدول الأعضاء المشاركة في المشروع التجريبي (عدد تراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس من أجل تمويل التنمية المستدامة<sup>(11)</sup>

#### الأداء البرنامجي في عام 2020

20-117 وضع البرنامج الفرعي منهجية التقييم الخاصة للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس (التي كانت تسمى سابقاً أداة تقييم أثر المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، وعمّمها لأغراض الاستعراض العام على الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأدرج التعليقات الواردة. ومن المتوقع أن تزود منهجية التقييم الدول الأعضاء بإثباتات إضافية عن أثر وأداء مشاريعها في مجال البنية التحتية. وستساعد هذه الإثباتات الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للاستثمارات في مشاريع البنى التحتية التي تدعم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وستساعد في حشد قدرات التمويل والابتكار الخاصة في المشاريع المتوافقة مع الأهداف.

20-118 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تأييد الفرقة العاملة المعنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا لمنهجية المشاريع التجريبية التي حققت الهدف المقرر لعام 2020 على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وستُدرج الدروس المستفادة من المرحلة التجريبية في المنهجية المتعلقة بالموافقة النهائية.

(11) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

119-20 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيقم البرنامج الفرعي ما لا يقل عن 50 مشروعاً إضافياً من مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص باستخدام منهجية التقييم المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الجدول 8-20).

الجدول 8-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) <sup>(أ)</sup>	2022 (الأداء المقرر)
اتفقت الدول الأعضاء على إنشاء فريق مشروع لوضع أداة لتقييم أثر المشاريع	أنشئ فريق المشروع وبدأ العمل على تطوير أداة تقييم أثر المشاريع	أقرت الدول الأعضاء منهجية التقييم من أجل تجربتها	جرى تقييم ما لا يقل عن 100 مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص باستخدام منهجية التقييم	جرى تقييم 50 مشروعاً إضافياً للشراكة بين القطاعين العام والخاص باستخدام منهجية التقييم

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين قدرة الدول الأعضاء على استخدام الابتكار لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

120-20 تعزيز التعاون وتبادل المعارف وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار هو أحد السبل الرئيسية لتنفيذ خطة عام 2030 والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وتبين الأدلة التي جمعها البرنامج الفرعي وغيره من الجهات بوضوح أن قدرات الاقتصادات على الابتكار تختلف اختلافاً كبيراً، وأن قدرات الحكومات على تقديم الدعم الكافي في مجال السياسات تختلف اختلافاً كبيراً.

121-20 وقد واجه البرنامج الفرعي هذا التحدي بإنشاء شبكة واسعة من صناعات سياسات الابتكار وغيرهم من أصحاب المصلحة في مجال الابتكار من مختلف أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الذين يتبادلون معارفهم بشأن سياسات الابتكار من خلال حوارات منتظمة بشأن السياسات (للمساهمة في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة). واستناداً إلى عمليات تبادل المعارف هذه، وضع البرنامج الفرعي مجموعة من الممارسات الجيدة الدولية، ويضيف إليها ممارسات جديدة باستمرار. وبناء على الطلب، يقوم البرنامج الفرعي بتحليل نظم الابتكار وسياساته وأدائه في دول أعضاء مختارة، وبوضع معايير لها في ضوء هذه الممارسات الجيدة الدولية. واستناداً إلى هذه التحليلات (الاستعراضات الوطنية لتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وآفاق سياسات الابتكار على الصعيد دون الإقليمي)، ما فتى البرنامج الفرعي يقيم مواطن القوة والضعف في سياسات الابتكار القائمة ويقدم توصيات لتحسين السياسات إلى الحكومات الطالبة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

122-20 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه يمكن تحسين الأثر المتوسط الأجل للبرنامج بتوفير مزيد من الدعم للحكومات في مجال بناء القدرات باعتباره متابعة لكل استعراض من الاستعراضات الوطنية لتسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة من

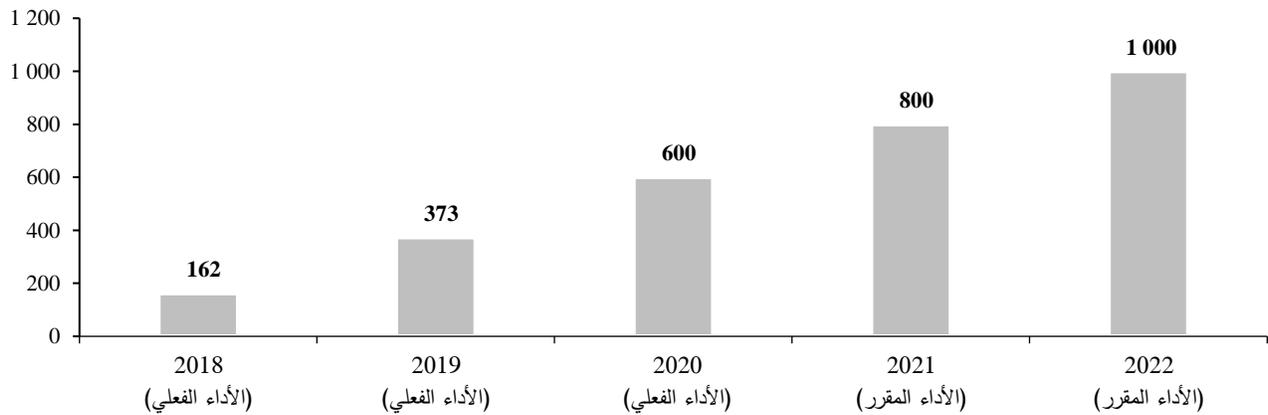
أجل تيسير تنفيذ توصيات محددة لإصلاح السياسات الواردة في الاستعراضات. وسيزيد البرنامج الفرعي، في إطار تطبيق هذا الدرس، الدعم الذي يقدمه في مجال بناء القدرات ليشمل الحكومات الطالبة في إطار متابعة الاستعراضات الوطنية وآفاق سياسات الابتكار على الصعيد دون الإقليمي (للمساهمة في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة). وقد اتخذت خطوات في هذا الاتجاه بالفعل في الفترة 2019-2020 في إطار متابعة الاستعراض الوطني لبيلاروس.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

20-123 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال ارتفاع عدد الجهات من صناع سياسات وجهات أخرى صاحبة مصلحة في مجال الابتكار بواقع 200 جهة في البلدان الطالبة المستفيدة من بناء القدرات الذي توفره اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال سياسة الابتكار (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 20).

الشكل الثاني عشر من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لصناع السياسات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في مجال الابتكار من البلدان الطالبة المستفيدة من بناء القدرات الذي توفره اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال سياسات الابتكار (عدد تراكمي)



### الولايات التشريعية

20-124 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

197/74 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

228/72 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

E/ECE/1448 التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأوروبا (24 شباط/فبراير 2006 - 27 نيسان/أبريل 2007)

### المنجزات المستهدفة

20-125 يعرض الجدول 20-9 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	18	12	18
	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	18	18	18
1 -	وثائق لجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وهيئاتها الفرعية	18	12	18
	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	19	13	19
2 -	اجتماعات لجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وهيئاتها الفرعية	18	12	18
3 -	اجتماعات الفريق العامل المعني بمشروع التنمية القائمة على المعرفة	1	1	1
باء -	توليد المعارف ونقلها			
	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	2	2	2
4 -	مشروع بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية من بلدان رابطة الدول المستقلة بشأن الابتكار والقدرة التنافسية	1	1	1
5 -	مشروع بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية من بلدان رابطة الدول المستقلة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص	1	1	1
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	24	15	16
6 -	حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريبات المتعلقة ببناء القدرات والمشورة في مجال السياسات بشأن سياسات الابتكار والقدرة التنافسية لأغراض التنمية المستدامة	12	12	8
7 -	حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريبات المتعلقة ببناء القدرات والمشورة في مجال السياسات بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس	12	3	8
	المنشورات (عدد المنشورات)	3	2	3
8 -	منشور عن تسخير استعراضات تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة	1	1	1
9 -	منشور عن الاستعراضات المقارنة بشأن سياسة الابتكار و/أو الاستعداد لإقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص	2	1	2
جيم -	المنجزات المستهدفة الفنية			
	التشاور والمشورة والدعوة: الخدمات الاستشارية التي قدمتها الفرقة العاملة المعنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وفريق الأخصائيين المعني بسياسات الابتكار والقدرة التنافسية إلى 30 وزارة ووكالة حكومية وكيانا من الكيانات صاحبة المصلحة.			
	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: البعثات التحضيرية وبعثات تقصي الحقائق لإجراء استعراضات تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة وعمليات تقييم الاحتياجات لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في 3 دول من الدول الأعضاء.			
	قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قاعدة بيانات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية، المعتمدة والمقّمة وفقا لمنهجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس من 15 دولة من الدول الأعضاء تقريبا.			
دال -	المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
	العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية ومناسبات إطلاق المنشورات المذكورة أعلاه لإتاحة إمكانية الوصول إليها على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطني.			
	المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي لإتاحة إمكانية الوصول إليه على المستوى الإقليمي.			

## البرنامج الفرعي 5 الطاقة المستدامة

### الهدف

126-20 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين إمكانية حصول الجميع على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبصمة الكربون لقطاع الطاقة في المنطقة.

### الاستراتيجية

127-20 تتمثل استراتيجية البرنامج الفرعي في دعم الحوار والتعاون الدوليين على صعيد السياسة العامة فيما بين الحكومات وقطاعات الطاقة وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تعزيز تنمية الطاقة المستدامة؛ ووضع ونشر توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن السياسة العامة وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالطاقة؛ وتوفير أنشطة بناء القدرات وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال برامج التدريب والخدمات الاستشارية ومشاريع التعاون التقني. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل المترابطة الأربعة للجنة الاقتصادية لأوروبا المبينة في الفقرة 20-5 أعلاه.

128-20 وللإسهام في تحقيق الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على دمج الهدفين 7 و 13 من أهداف التنمية المستدامة عن طريق الحد من البصمة البيئية للطاقة، والتعجيل بالتحول الجذري لقطاع الطاقة من أجل تلبية الاحتياجات المستقبلية، وضمان الإدارة المستدامة للموارد، وتقييم الخيارات لضمان تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وسيعزز البرنامج الفرعي الحوار والتعاون على صعيد السياسة العامة فيما بين الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والشركاء الآخرين بشأن مسائل الطاقة المستدامة، ولا سيما الكفاءة في استخدام الطاقة، ونظم إنتاج الكهرباء بطريقة أنظف، والطاقة المتجددة، واستخراج الميثان من الفحم المعدني، وإدارة الموارد، والغاز الطبيعي، وأمن الطاقة، وذلك من خلال مبادرات إقليمية وخاصة ببلدان بعينها تهدف إلى تحسين التعاون. وتشمل المبادرات إنشاء مراكز تميز دولية لتعميم التوجهات المتعلقة بأفضل الممارسات لإدارة انبعاثات الميثان التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني التي وضعتها اللجنة، وتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد، وإجراء حوار فيما بين البلدان بشأن مسارات الطاقة المستدامة. وسيقوم البرنامج الفرعي بتقديم المساعدة التقنية والتوجيه في مجال الطاقة، وتعميم أفضل الممارسات، وتحسين تبادل المعلومات. وسيعزز البرنامج الفرعي التعاون فيما بين الجهات الفاعلة التي تشكل عناصر أساسية في تنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية. وتشمل جهود التعزيز هذه إشراك أصحاب المصلحة في وضع صكوك معيارية وتشجيع دور الجهات الفاعلة من القطاعين الخاص والعام في نشر الصكوك وتعميمها.

129-20 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال العمل على الإدارة المستدامة للموارد لضمان توافر المواد والأنشطة الحيوية بشأن المباني العالية الأداء بهدف تحسين نوعية الهواء والصحة في الأماكن المغلقة. وسيشمل هذا العمل مواصلة تطوير وتنفيذ تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد ونظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد من أجل تطبيقهما على المواد الخام من خلال عقد حلقات عمل، وإجراء أنشطة لبناء القدرات، والقيام بدراسات الحالات الفردية، ونشر وتعميم مبادرة المباني العالية الأداء (التدريب، وبناء القدرات، وتوسيع شبكات المبادرة).

130-20 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) زيادة فعالية دمج الطاقة المستدامة في جميع السياسات الوطنية والأطر المعيارية دعماً لخطة عام 2030؛

- (ب) تعزيز الحوار والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة في مجال الطاقة، بما من شأنه تشجيع الاستثمار التحويلي في قطاع الطاقة، وبالتالي التعجيل بتحديث نظام الطاقة للوفاء بالتزامات البلدان في مجالي التنمية والمناخ.
- 131-20 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:
- (أ) زيادة توافر المواد الخام اللازمة لمراقبة الجوائح الحالية والمستقبلية والتصدي لها والتعافي منها، بما في ذلك المواد الخام اللازمة لإنتاج معدات الوقاية الشخصية والأدوية واللقاحات ولتوفير الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمياه والطاقة؛
- (ب) تحسين أداء المباني من منظور صحي (مثلا درجات الحرارة، والراحة، وقنوات التهوية الفعالة، ومرشحات إعادة التدوير)، وهو ما سيؤدي إلى تحسين حماية السكان وقدرتهم على الصمود.

### الأداء البرنامجي في عام 2020

- 132-20 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

#### ضمان الإمدادات من المواد الخام الحيوية من خلال الإدارة المستدامة للموارد

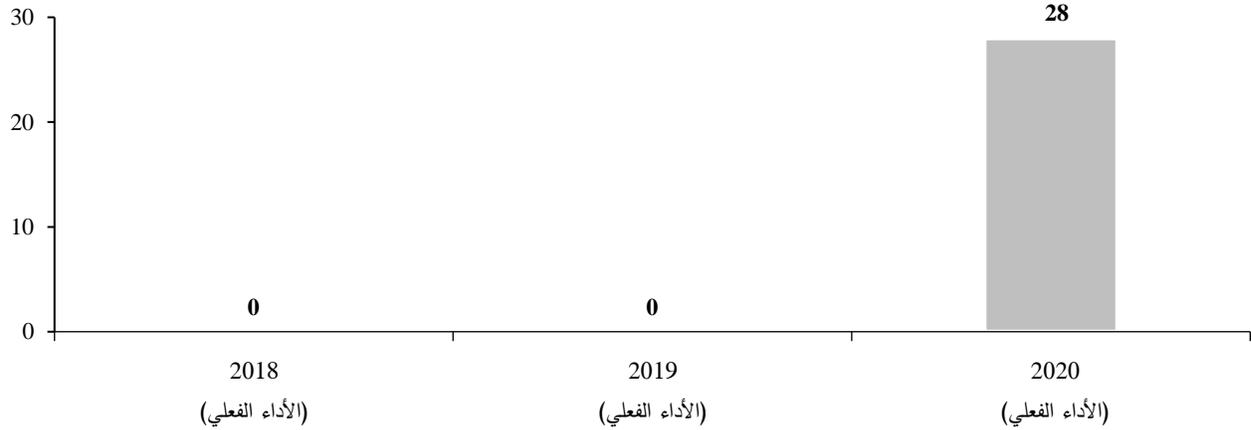
- 133-20 إن الطلب على الموارد الطبيعية مثل الطاقة والمعادن والمياه العذبة آخذ في الازدياد بمعدلات هائلة. ويتضاعف حجم الموارد الطبيعية المستهلكة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا كل 25 إلى 30 سنة. ولا يمكن استدامة هذا الاستهلاك نظرا للأثار البيئية والمشاكل المتعلقة بالنفايات وانبعاثات الكربون. ووضع البرنامج الفرعي تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد الذي يتضمن مبادئ توجيهية وأفضل الممارسات لقطاعي الطاقة والمعادن تدمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية بشكل كامل لتيسير الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة. وتم تحديث أو وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات ودراسات الحالات الفردية تتعلق بالتصنيف الإطاري لتوسيع نطاق بارامتراته الخاصة بالتقييم لمراعاة الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على نحو أفضل ولتيسير تطبيق البلدان لها.
- 134-20 ومن خلال برامج التدريب المكثفة التي نُفّدت في عام 2020، عزز البرنامج الفرعي أيضا قدرة الدول الأعضاء على تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد بوصفه معيارا عالميا لتيسير صياغة السياسات والاستراتيجيات، وإدارة الموارد الحكومية، وطرق أداء العمل في القطاع، وتخصيص رأس المال. وعلى وجه الخصوص، ساعد البرنامج الفرعي المفوضية الأوروبية في استخدام التصنيف الإطاري في الإبلاغ عن المواد الخام الحيوية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وشمل الدعم بناء القدرات والتدريب على استخدام التصنيف الإطاري في تنسيق مدونات الإبلاغ بالنسبة للموارد الأولية، واستخدام التصنيف الإطاري للإبلاغ عن المواد الخام الثانوية المنتجة من النفايات وغيرها من الفضلات، وتطبيق التصنيف الإطاري من أجل تقديم تقارير متسقة عن الموارد في إطار قانوني غير متجانس.

#### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

- 135-20 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تطبق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد على الموارد التي تعتبر حيوية لتحقيق خطة عام 2030 (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 20).

الشكل الثالث عشر من الباب 20

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تستخدم تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد للإبلاغ عن المواد الخام الحيوية (العدد التراكمي)



### تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

136-20 نظرا للأثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أُجّلت اجتماعات ثلاثة من أفرقة الخبراء في مجال الطاقة (18 اجتماعا مدة كل واحد منها نصف يوم). وقد أنجز الكثير من الأعمال الفنية للأفرقة من خلال حلقات دراسية شبكية وحلقات عمل إلكترونية، وأدمجت الأجزاء الرسمية للاجتماعات المؤجلة في الاجتماعات المقررة سابقا لفريقيين آخرين من أفرقة الخبراء (ثمانية اجتماعات مدة كل واحد منها نصف يوم) في أيلول/سبتمبر 2020. ورغم إلغاء حدثين رئيسيين، أي المنتدى العالمي للميثان والمنتدى الدولي المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، فقد أنجزت الأنشطة التي سبقتهما بالكامل. ونظرا للمهمة الإضافية المتمثلة في إعداد البدائل المتاحة على الإنترنت للاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي ولأن الخبراء كانوا أقل استعدادا للمساهمة مقارنة بالسابق، لم يتسنى إصدار القائمة الكاملة التي تضم 60 وثيقة تداولية. وأُجّلت حلقتان دراسيتان لبناء القدرات في مجال تطوير الطاقة المتجددة وإصلاحات السياسة العامة للتخفيف من آثار تغير المناخ، كانتا مقررتين لعام 2020، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19 واستمرار القيود المفروضة على السفر. وتأخر تطوير مراكز التميز، ولا سيما في مجال المباني العالية الأداء. وتأخرت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الاتصال وأنشطة المراكز المحتملة على حد سواء بسبب القيود المفروضة على السفر وإعادة التركيز على إدارة الجائحة والتصدي لها. وترتّب على هذه التغييرات أثر في الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 أدناه.

### النتائج المقررة لعام 2022

137-20 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وثبّتان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تحقيق تغيير رئيسي في مدى الكفاءة التي تُستخدم بها الموارد الطبيعية<sup>(12)</sup>

الأداء البرنامجي في عام 2020

138-20 استكمل البرنامج الفرعي تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد في عام 2020 وبدأ في وضع أداة مشتقة منه تسمى نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد الذي يسمح بالإدارة الدينامية للموارد الطبيعية المتاحة بما يتماشى مع خطة عام 2030. والغرض من نظام إدارة الموارد هو أن يكون إطاراً شاملاً للإدارة المتكاملة والمستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية. كما عمل البرنامج الفرعي مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إعداد دراسات حالات إفرادية وعقد حلقات عمل لبناء القدرات ونشر تطبيقات التصنيف الإطاري على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد أمّن البرنامج الفرعي توفير تمويل من خارج الميزانية لمواصلة تطوير التصنيف الإطاري ونظام إدارة الموارد وأنشطة بناء القدرات على مدى السنوات المقبلة. وواصل البرنامج الفرعي تطوير نظام إدارة الموارد عن طريق إعداد مذكرتين مفاهيميتين أوليتين عن هذا النظام تعرضان الأهداف والمبادئ الأساسية والمتطلبات والأولويات الإقليمية وسبل المضي قدماً به. ونُشر في عام 2020 تقرير شامل يتضمن مناقشة للمعلومات الأساسية المتعلقة بنظام إدارة الموارد ولرؤيته. وجرى الترويج لمبادئ نظام إدارة الموارد والتوجهات المتعلقة به باعتبارها أدوات فعالة للتعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو مراعي للبيئة، لا سيما في المشاريع التي تشمل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

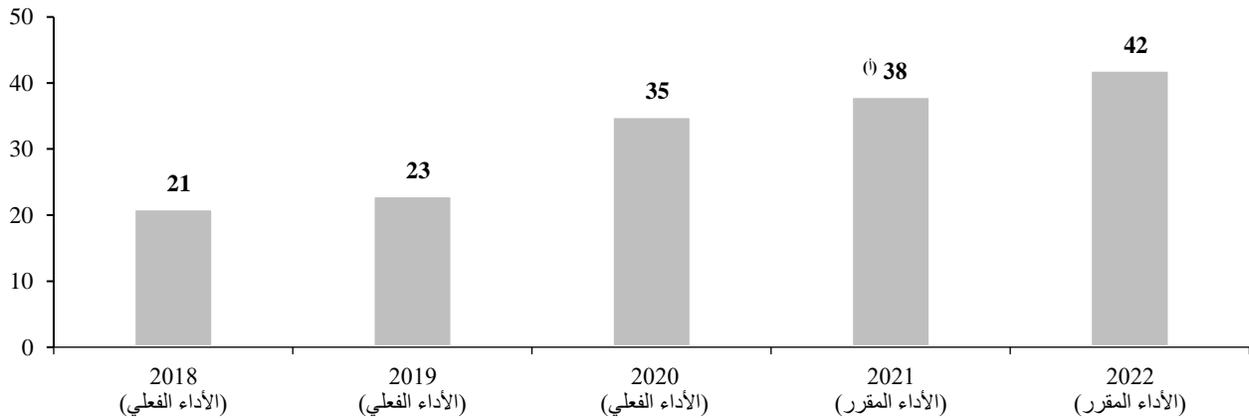
139-20 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد البلدان التي تطبق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد إلى 35 بلداً، وهو ما شكّل أداءً متجاوزاً للهدف المقرر البالغ 33 بلداً، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

140-20 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد وتنفيذه، وسيواصل تطوير نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 20).

الشكل الرابع عشر من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تطبق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (العدد التراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(12) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

النتيجة 2: انخفاض بصمة الكربون وتحسين نوعية الحياة في المباني العالية الأداء<sup>(13)</sup>

الأداء البرنامجي في عام 2020

141-20 استكمل البرنامج الفرعي المبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني التي تدعم مبادرة المباني العالية الأداء التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ووسع نطاق المبادرة لتعكس مؤشرات أوسع نطاقا تتصل بنوعية الحياة (خدمات الطاقة، والصحة، والمياه، والمناخ). ووسع البرنامج الفرعي نطاق مبادرته الخاصة بالمباني العالية الأداء ليشمل أوساطا إضافية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفي أوروبا الشرقية من المتوقع أن تنضم إلى شبكة مراكز التميز في مجال المباني العالية الأداء في عامي 2021 و 2022. وعلاوة على ذلك، عمل البرنامج الفرعي على النهوض ببرنامج البحوث المتعلقة بالمباني العالية الأداء، وهو يمضي قدما في مشاريع في وسط آسيا لإعداد دراسات حالات إفرادية عن تطوير المباني العالية الأداء.

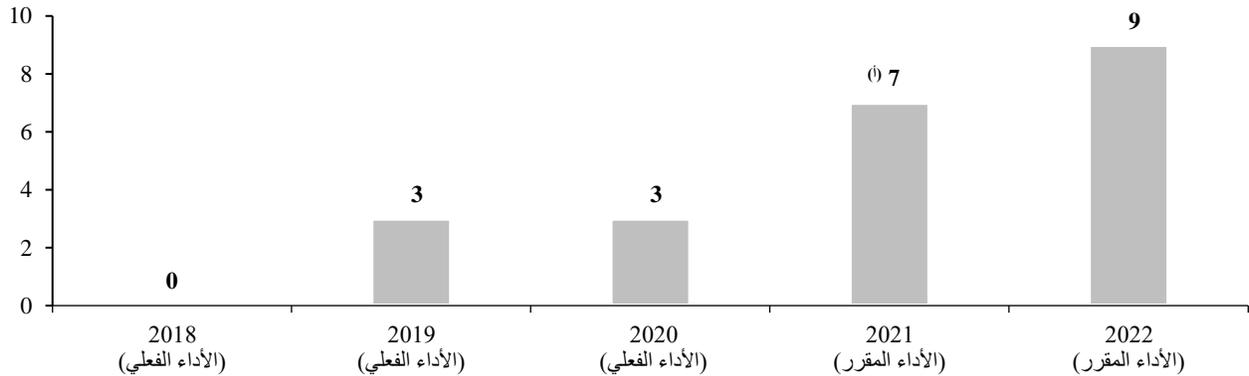
142-20 وأسهم العمل المذكور أعلاه في المفاوضات والاتفاق مع البلدان/الاتصال بالمؤسسات وإنشاء ثلاث مراكز تميز، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في خمس مراكز، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وقد تأثر تطوير مراكز إضافية بشكل مباشر بجائحة كوفيد-19. وتأخرت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الاتصال وأنشطة المراكز المحتملة على حد سواء بسبب القيود المفروضة على السفر وإعادة التركيز على إدارة الجائحة والتصدي لها.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

143-20 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق شبكة مراكز التميز، ونطاق اتحاد البحوث، وسيعيد دراسات حالات إفرادية بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية الإطارية المتعلقة بمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني. وقد نجحت مراكز التميز في رفع قدرات مطوري المباني في حدود بصمات أنشطتهم لإنجاز مباني عالية الأداء. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 20).

الشكل الخامس عشر من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لمراكز التميز الدولية التي تعمم المبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني (العدد التراكمي)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(13) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

## النتيجة 3: إدارة الغازات لتنفيذ خطة عام 2030

## الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

144-20 سيكون للغازات دور هام في مزيج الطاقة في المستقبل، سواء بصفتها ناقلات للطاقة (الميثان (CH<sub>4</sub>) والهيدروجين (H<sub>2</sub>)) أو بصفتها غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>) والميثان (CH<sub>4</sub>)). وستتطلب إدارة هذه الغازات صكوكا معيارية جديدة. ودعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في سعيها لإيجاد خيارات تتعلق بالنقاط ثنائي أكسيد الكربون وتخزينه وإدارة الميثان واقتصاد الهيدروجين، وذلك بالمساعدة على وضع صكوك معيارية من قبيل التوصيات أو التوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات، وعن طريق تعميم الصكوك ونشرها. وقام على وجه الخصوص بوضع التوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات لإدارة انبعاثات الميثان في مناجم الفحم العاملة والمهجورة على حد سواء، وبرصد انبعاثات الميثان في قطاعي النفط والغاز والإبلاغ عنها.

145-20 ويمكن استخدام البنى التحتية المتعلقة بالغاز الطبيعي لخط الميثان والهيدروجين، مما يؤدي إلى خفض انبعاثات الكربون تدريجيا. ولكي ينجح هذا الأمر عبر الحدود، يلزم وضع معايير بشأن نسب الخلط المقبولة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون إنتاج الهيدروجين باستخدام مصادر الطاقة الخالية من الكربون خيارا هاما لإزالة الكربون من مصادر الطاقة. وما فتئ البرنامج الفرعي يعمل مع الشركاء الوطنيين والشركاء من المنظمات على التحول إلى اقتصاد الهيدروجين.

146-20 وتوجد فرص لالتقاط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وفي نهاية المطاف، ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ولاستخدام البنى التحتية القائمة لنقل ثاني أكسيد الكربون إلى مخازن طويلة الأجل. وقد وضع وقدم البرنامج الفرعي توصيات سياساتية بشأن نشر تقنية النقاط ثاني أكسيد الكربون وتخزينه كوسيلة لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى أدنى حد.

*الدروس المستفادة والتغيير المقرر*

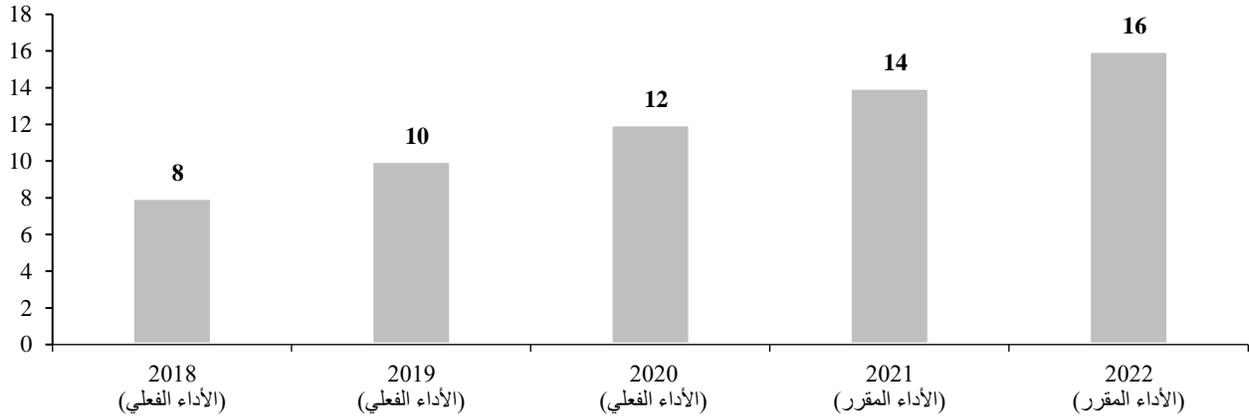
147-20 تَمَثَّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه من أجل تحقيق نتائج فعالة ومؤثرة، لا بد للبرنامج الفرعي من أن يعمل ليس مع الحكومات فقط، بل مع أوساط الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية أيضا. ومن الأمثلة على هذه العملية هو وضع التوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات لإدارة استخراج الميثان من الفحم المعدني، وقيام الاتحاد الروسي وبولندا والصين بإنشاء مراكز تميز دولية لتعميم التوجيهات ونشرها. وسيضطلع البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، بعملية شاملة ومفتوحة وشفافة تخلق شعورا بتولي زمام الأمور. وهذا العمل أساسي لإعداد التوجيهات المتعلقة بإدارة الغازات وخلاتها ولتطبيق هذه التوجيهات على حد سواء. وستشرك أنشطة البرنامج الفرعي الحكومات والقطاع الخاص. وستساعد الأعمال المقرر إنجازها مع الأوساط الأكاديمية على إدماج التكنولوجيات الرائدة والجديدة في وضع الصكوك المعيارية.

*التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء*

148-20 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد البلدان التي تطبق التوجيهات التي وُضعت في إطار البرنامج الفرعي (انظر الشكل السادس عشر من الباب 20).

الشكل السادس عشر من الباب 20

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تطبق توجيهات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن إدارة الغازات (الميثان، والهيدروجين، وثاني أكسيد الكربون)



### الولايات التشريعية

149-20 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

- |        |   |        |   |
|--------|---|--------|---|
| 224/72 | ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة | 225/69 | تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة              |
|        |   | 213/70 | تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية |

مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- |          |  |          |  |
|----------|--|----------|--|
| 222/2011 | الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات لصرف غاز الميثان واستخدامه بفعالية في مناجم الفحم | 226/1997 | تصنيف الأمم المتحدة الإطاري الدولي لاحتياجات/موارد الطاقة: أنواع الوقود الصلب والسلع الأساسية المعدنية |
|          |  | 233/2004 | تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية  |

### المنجزات المستهدفة

150-20 يعرض الجدول 10-20 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	60	55	60
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	45	60	45
1 - وثائق لجنة الطاقة المستدامة والهيئات الفرعية ذات الصلة	38	40	38
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	38	40	38
2 - اجتماعات لجنة الطاقة المستدامة ومكتبها والهيئات الفرعية ذات الصلة			
باء - توليد المعارف ونقلها	6	9	8
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	1	2	1
3 - الإدارة المستدامة للموارد			
مشروع بشأن تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد في وسط آسيا	1	1	1
مشروع بشأن نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد	2	2	1
4 - الحد من البصمة البيئية للطاقة	2	2	1
مشاريع بشأن إدارة انبعاثات الميثان	1	2	1
5 - التعجيل بالتحول الجذري لقطاع الطاقة	1	2	1
مشروع بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني	1	1	1
مشروع بشأن التعاون عبر الحدود في مجال الطاقة المتجددة	1	1	1
مشروع بشأن الغاز في قطاع النقل	3	1	2
6 - دعم الدول الأعضاء في ضمان الطاقة المستدامة	1	1	1
مشروع بشأن مسارات الطاقة المستدامة (المرحلة 1)	1	1	1
مشروع بشأن مسارات الطاقة المستدامة (المرحلة 2)	1	1	1
مشروع بشأن تحييد أثر الكربون	1	1	1
مشروع بشأن إطار التنبع العالمي	10	10	4
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	2	2	2
7 - حلقات عمل للخبراء والمسؤولين الحكوميين بشأن تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد	2	2	2
8 - حلقات دراسية لبناء القدرات بشأن ما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة من تدابير ومعايير وعوامل محفزة	2	2	2
9 - حلقات دراسية دولية لبناء القدرات بشأن تطوير الطاقة المتجددة وإصلاحات السياسة العامة للتخفيف من آثار تغير المناخ	2	2	2
10 - المنتدى الدولي المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة	4	4	4
المنشورات (عدد المنشورات)	2	3	5
11 - منشورات عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات ودراسات الحالات الفردية ومنشورات أخرى ذات صلة بالطاقة المستدامة	2	2	5
12 - منشور "مجالات العمل المترابطة المتعلقة بالموارد الطبيعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا" (Natural Resource Nexuses in the ECE Region) (منشور اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن مجالات العمل المترابطة)	1	1	1

## دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد كتيبات عن الطاقة المستدامة والمواضيع ذات الصلة بها، لإتاحة إمكانية الوصول إليها على الصعيد الإقليمي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إصدار النشرات الصحفية، والكلمات الرئيسية، والمقالات.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وصيانة موقع البرنامج الفرعي على شبكة الإنترنت الذي يتيح الوصول إلى المعلومات والوثائق للجمهور على الصعيد الإقليمي والعالمي.

## البرنامج الفرعي 6

## التجارة

## الهدف

151-20 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز العمل في تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المعايير، ومعايير الجودة الزراعية، والتعاون الاقتصادي المتصل بالتجارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها.

## الاستراتيجية

152-20 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة. وتتمثل المهمة الأولى في الحوار الدولي بشأن السياسات العامة المتعلقة بما يلي: الحد من العوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة والتي تعوق الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك ما يترتب منها عن الإجراءات المرهقة والحجم الكبير للمستندات المطلوبة؛ والاختلافات في الإجراءات والمعايير والوثائق التجارية؛ وتضارب النهج التنظيمية ومعايير المنتجات. وتتمثل المهمة الثانية في العمل المعياري لوضع معايير وتوصيات في مجالات تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية ومعايير الجودة الزراعية والتعاون التنظيمي. وتركز المهمة الثالثة على بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جميع مجالات العمل. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل المترابطة للجنة الاقتصادية لأوروبا التي تتعلق بالتنقل المستدام، والاتصال الذكي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والمدن المستدامة والذكىة التي تلائم جميع الأعمار، وفي الموضوع الشامل المتمثل في الاقتصاد الدائري.

153-20 ولإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز عمليات بسيطة وشفافة وفعالة في مجال التجارة العالمية. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا مواصلة عمله المعياري لوضع معايير وتوصيات في مجالي تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وسيواصل البرنامج الفرعي تيسير الحوار الدولي على صعيد السياسة العامة بشأن تهيئة بيئات تجارية رقمية وكفالة الامتثال لمتطلبات النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتعميم الصكوك من قبيل المعايير والتوصيات والمبادئ التوجيهية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي سلاسل القيمة المستدامة والمرنة وتعزيز إمكانية اقتفاء الأثر واتباع النهج الدائرية (مثلا بتقليل النفايات إلى أدنى حد وتعظيم استخدام الموارد الطبيعية من أجل بناء الاقتصاد الدائري)، وذلك من خلال الدراسات، والحوارات بشأن السياسة العامة، والمبادرات الرائدة القائمة على التكنولوجيا (مثلا إمكانية اقتفاء الأثر استنادا إلى تقنية سلسلة الكتل لسلاسل القيمة المتعلقة بالمنسوجات). وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 8 و 12 من أهداف التنمية المستدامة.

- 154-20 وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز بيئة تنظيمية متسقة يمكن التنبؤ بها من خلال النهوض بالتعاون التنظيمي وتعزيز المعايير وأفضل الممارسات في الأطر التنظيمية، وإدارة المخاطر، وتقييم الامتثال، ومراقبة الأسواق. وسيعمم البرنامج الفرعي أيضا المعايير المراعية للمنظور الجنساني التي تهدف إلى توفير طريقة عملية للمضي قدما للهياكل المعنية بوضع المعايير الراجحة في جعل كل من معاييرها وعملية وضع هذه المعايير مراعية للمنظور الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، من خلال البوابة الإلكترونية للجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بمعايير أهداف التنمية المستدامة<sup>(14)</sup>، بتعميم المعايير دعما لتنفيذ الأهداف، بُغية عرض المعلومات المتعلقة بالمعايير الطوعية وتنظيمها وفقا لأهداف وغايات خطة عام 2030. وسيدعم هذا العمل الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 5 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.
- 155-20 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تعزيز استكمال معايير الجودة الزراعية والمبادئ التوجيهية التفسيرية من خلال عمله المعياري في هذه المجالات. وانطلاقا من إدراك للحقيقة المتمثلة في أن 1,6 بليون طن من الأغذية يُفقد أو يُهدر بينما يعاني أكثر من 800 مليون شخص من الجوع في جميع أنحاء العالم، سيتناول البرنامج الفرعي أيضا مسألة فقدان الأغذية وهدرها عن طريق تعزيز الوعي بشأن الحد من فقدان الأغذية من خلال إجراء الحوارات على صعيد السياسة العامة، وإقامة الشراكات مع المنظمات الدولية، وإطلاق المبادرات القائمة على التكنولوجيا (مثل التطبيقات القائمة على تقنية سلسلة الكتل بشأن فقدان الأغذية). وسيدعم هذا العمل الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.
- 156-20 وسيواصل البرنامج الفرعي إجراء دراسات تحليلية قائمة على الأدلة لتحديد العوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة ومساعدة الحكومات في وضع توصيات عملية المنحى لتنفيذ الصكوك المذكورة أعلاه. وسيدعم هذا العمل الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.
- 157-20 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق الاستمرار في تعميق أنشطته المعيارية وتلك المتصلة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، فضلا عن الحوار الدولي على صعيد السياسة العامة للبرنامج الفرعي بشأن الرقمنة من أجل دعم التعافي المستدام والمرن من آثار الجائحة. وسيدعم هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة.
- 158-20 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:
- (أ) تبسيط العمليات التجارية وزيادة الرقمنة ورفع الإنتاجية؛
- (ب) زيادة شفافية سلاسل القيمة وإمكانية اقتفاء أثرها والحد من النفايات من أجل تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛
- (ج) زيادة تطبيق البلدان للمعايير الدولية ليتسنى تنفيذ عمليات تنظيمية منسقة على الصعيد الدولي؛
- (د) تقديم الدعم للقطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء لتيسير التجارة؛
- (هـ) زيادة المساواة بين الجنسين في مجال التجارة.
- 159-20 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تحسين رقمنة التجارة (مثلا إحراز تقدم نحو اعتماد الخدمات الرقمية المتصلة بالتجارة من قبيل النافذة الوحيدة) بهدف تقليل مخاطر انتقال عدوى فيروس كوفيد-19 في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى أدنى حد.

(14) متاحة على العنوان الشبكي التالي: <https://standards4sdgs.uncece.org/>

## الأداء البرنامجي في عام 2020

160-20 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

## زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات التحليلية عن تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة

## الأداء البرنامجي في عام 2020

161-20 أدت جائحة كوفيد-19 إلى اختلال التجارة وسلاسل الإمداد على الصعيد العالمي. ووفقا لأحدث البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، انخفض حجم التجارة العالمية السلعية بأكثر من 14 بالمائة في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. فقد أُغلقت بعض الحدود مؤقتا، وتوقفت العمليات اللوجستية، وأغلقت الأعمال التجارية إما جزئيا أو كليا. وحدث نقص في الإمدادات من المنتجات الأساسية من قبيل الأدوية والأغذية. وترى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن إمكانية الحصول على الغذاء والأمن الغذائي سيواجهان خطرا كبيرا ما لم يتم التصدي بشكل كاف لاختلال التجارة العالمية. ومن المسلم به على نطاق واسع أن من المرجح أن تستمر آثار الجائحة لعدة سنوات. وأعاد البرنامج الفرعي تركيز أنشطته على تحقيق تعاف مستدام ومرن للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. فعلى سبيل المثال، أطلق البرنامج الفرعي، في إطار مهمته المتعلقة بتوفير المعلومات، موقعا شبكيا لتبادل المعلومات عن تدفقات تجارة الأغذية في الدول الأعضاء، وصفحة شبكية عن موارد تيسير التجارة وضعهما مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية لدعم الحكومات في التغلب على آثار جائحة كوفيد-19. ويوثق العدد الكبير من الزيارات القيمة المضافة الملموسة لتلبية حاجة الأطراف المعنية بالتجارة إلى معلومات قائمة على الحقائق. وقد بدأ البرنامج الفرعي، في إطار مهمته الأساسية المعيارية، في دعم عملية وضع صك معياري بالاشتراك مع وكالات أخرى من خلال مشروع لمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية بهدف دعم الدول الأعضاء في التعجيل بوضع ضوابط مشتركة للسلع الأساسية وفي تيسير التدفقات التجارية عبر الحدود في أثناء أزمة صحية عالمية وفي أعقابها. وعلاوة على ذلك، أعد البرنامج الفرعي، من خلال مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، تقريرا عن السبل التي يمكن بها للتكنولوجيات المتقدمة أن تساعد في التغلب على هذه الاختلالات، وكتابا أبيضضا عن التصدي لاختلال التدفقات التجارية ذات الصلة بالجائحة.

162-20 ويعكف البرنامج الفرعي، في إطار مهمته المتعلقة بالتحليل والمساعدة التقنية، على استعراض أثر الأزمة في التجارة والتحول الهيكلي في خمس دول أعضاء. وتتبع هذه الاستعراضات كيفية تأثير التدابير غير التعريفية التي تنظم التجارة في السلع على سلاسل الإمداد من بدايتها إلى نهايتها وتسلسل الضوء على الآثار الطويلة الأمد لجائحة كوفيد-19. وتستخدم التقييمات، التي تُجرى في سياق الدراسات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن العوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة في إطار اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة، منهجية التقييم التي وضعتها اللجنة لتصميم تدخلات محددة الأهداف لإعادة بناء اقتصادات أقوى وأكثر مرونة لفترة ما بعد الجائحة. وجرى تبادل النتائج والتوصيات المتعلقة بالاستعراض الأول في جورجيا، مع تعليقات متكاملة، مع الأطراف المحاور الرئيسية من أجل توجيه عمليات التخطيط للمشاريع المستقبلية.

## التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

163-20 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من حصول الدول الأعضاء على معلومات تحليلية عن تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة، شملت دراسة، مشفوعة بتوصيات، عن التدابير غير التعريفية التي تؤثر على الواردات والصادرات من المواد الحيوية، وعن أثر نقشي الجائحة في التجارة الدولية واللوجستيات في جورجيا، وصفحتين شبكيتين تحتويان على موارد ذات صلة بالجائحة في مجال تيسير التجارة والتوقعات المتعلقة بالأغذية للدول الأعضاء (انظر الجدول 20-11).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	زيادة إمكانية حصول الدول الأعضاء على معلومات تحليلية عن تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة، شملت دراسة، مشفوعة بتوصيات، عن التدابير غير التعريفية التي تؤثر على الواردات والصادرات من المواد الحيوية، وعن أثر تفشي الجائحة في التجارة الدولية واللوجستيات في جورجيا، وصفحتين شبكيتين تحتويان على موارد ذات صلة بالجائحة في مجال تيسير التجارة والتوقعات المتعلقة بالأغذية للدول الأعضاء

## تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي في عام 2020

- 164-20 نظرا للأثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، تَعَيَّن على البرنامج الفرعي تغيير النهج المتبع في تقديم منتجاته المعيارية، ولكنه اضطر إلى إلغاء أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية أو تأجيلها. واضطر البرنامج الفرعي إلى إلغاء سبعة اجتماعات حكومية دولية بحضور شخصي ونظم مشاورات غير رسمية افتراضية دون توفير الترجمة الشفوية. واستُعيض عن الاجتماعات التالية بمشاورات غير رسمية افتراضية: الدورة السادسة للجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة، والدورة الثلاثون للفرقة العاملة المعنية بسياسات التعاون في مجال التنظيم وتوحيد المعايير، والدورة السادسة والسبعون للفرقة العاملة المعنية بمعايير الجودة الزراعية (بما في ذلك الاجتماعات الأربعة لأقسامها المتخصصة). وقد اتُخذت القرارات ذات الأهمية الحيوية للأعمال التي اقترحتها هذه المشاورات في إطار إجراء طارئ من "إجراءات الموافقة الصامتة" مع البعثات التي تتخذ من جنيف مقرا لها. وعلى الرغم من التحديات، واصل البرنامج الفرعي العمل عبر الوسائل الافتراضية مع الدول الأعضاء من خلال ممثلين في بعثاتها في جنيف ومن خلال النظراء في عواصم هذه الدول على حد سواء. وترتّب على هذه التغييرات أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 أدناه.
- 165-20 غير أن البرنامج الفرعي حدد في الوقت نفسه أنشطة جديدة وعدّل أنشطته القائمة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في إطار النطاق العام لأهدافه. وعزز البرنامج الفرعي أنشطته الرامية إلى زيادة الوعي بالأدوات القائمة والتوجيهات السياساتية للتغلب على آثار جائحة كوفيد-19 في السلسلة اللوجستية، وكثف مشاركته في الأنشطة المشتركة مع الشركاء، بهدف دعم التعافي الاقتصادي المستدام من الجائحة. فعلى سبيل المثال، أنشأ البرنامج الفرعي صفحتين شبكيتين (بشأن الغذاء وتيسير التجارة) لزيادة الوعي بالمعايير والتوصيات والمواد التدريبية والتقارير وزيادة إمكانية الوصول إليها؛ ونشر مقالات إخبارية عن الكيفية التي يمكن بها استخدام المعايير والأدوات القائمة للبرنامج الفرعي للتصدي للأثار المتصلة بالتجارة لجائحة كوفيد-19؛ وأعد تقريرا عن التكنولوجيات المتقدمة وتيسير التجارة أثناء الجائحة؛ وأجرى دراسات عن تأثير الجائحة على التجارة الإلكترونية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وعلى التجارة في أرمينيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا وصربيا؛ وأجرى اختبارا تجريبيا لوحدة إضافية بشأن آثار جائحة كوفيد-19 على الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة في جمهورية قيرغيزستان؛ وبالتعاون مع

الأونكتاد، شرع في العمل لمساعدة جمهورية قيرغيزستان، بناء على طلبها، على وضع نظامها الخاص لتبادل المعلومات بشأن التغييرات في التشريعات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية مع البلدان المجاورة. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

### النتائج المقررة لعام 2022

166-20 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتُبينان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

#### النتيجة 1: تعزيز الكفاءة التجارية في وسط آسيا<sup>(15)</sup>

##### الأداء البرنامجي في عام 2020

167-20 واصل البرنامج الفرعي وضع توصيات بشأن تيسير التجارة ومعايير الأعمال التجارية الإلكترونية لأربعة بلدان في وسط آسيا (أوزبكستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان). كما دعم البرنامج الفرعي بلدانَ وسط آسيا من خلال أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل اعتماد استراتيجيات وطنية لتيسير التجارة وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي دعم إجراء الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة، وهي مبادرة مشتركة بين اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة يُضطلع بها مرة كل سنتين. ومن خلال حلقات عمل واجتماعات للمتابعة، ناقش البرنامج الفرعي نتائج استعراض التقدم المحرز في إصلاح تيسير التجارة مع دول وسط آسيا الأعضاء في اللجنة وحدد أولويات السياسة العامة لتنفيذ التدابير المناسبة لتيسير التجارة.

168-20 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق معدل متوسط لتنفيذ تيسير التجارة<sup>(16)</sup> بلغ 55 في المائة من الدول الأعضاء في منطقة وسط آسيا، وهو ما شكل أداء متجاوزاً للهدف المقرر البالغ 45 في المائة، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت بلدان وسط آسيا ثلاثة تدابير لتيسير التجارة، وهي خارطة الطريق الوطنية لتيسير التجارة (طاجيكستان)، والنافذة الوطنية الوحيدة (كازاخستان)، وبوابات المعلومات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد والعبور (جمهورية قيرغيزستان).

##### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

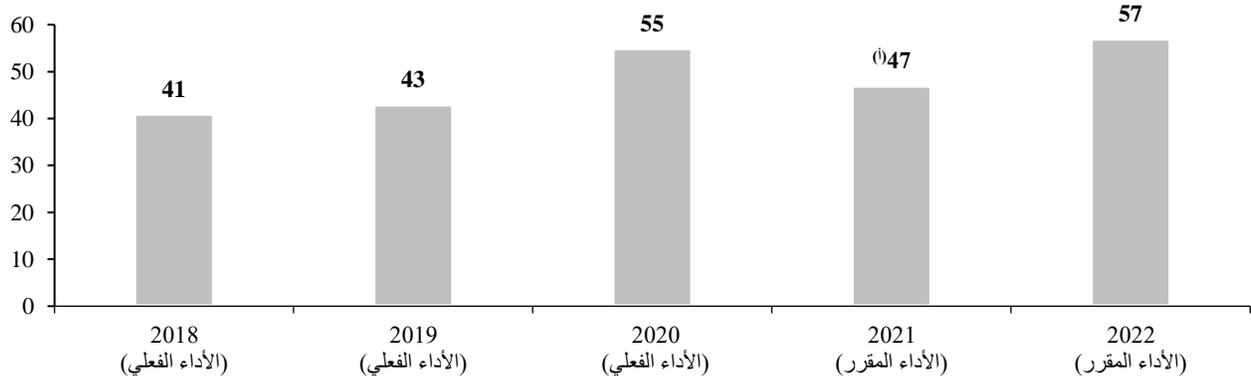
169-20 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيتطور البرنامج الفرعي ليشمل زيادة في أنشطة بناء القدرات والتنوعية من أجل رقمنة العمليات التجارية سعياً إلى تحقيق تعاف مستدام ومرن من آثار جائحة كوفيد-19. ومن المرجح أن يتراجع حجم التجارة نظراً لاحتمال استمرار الأثر الاقتصادي المترتب على الجائحة لعدة سنوات. ومن ثم، من المتوقع أن يتأثر تنفيذ تيسير التجارة والاتصال بين سلاسل الإمداد خلال عام 2021 بسبب المزيد من الاختلالات في اللوجستيات والنقل والتدابير المتعلقة بالصحة والسلامة واحتمال إغلاق الخدمات التنظيمية والتجارية. بيد أن البرنامج الفرعي سيدعم بلدان وسط آسيا في التصدي لهذه التحديات في الحد من الأثر على تنفيذ تيسير التجارة. ومن المتوقع أن يبدأ متوسط معدل تنفيذ تيسير التجارة في الارتفاع مرة أخرى بحلول عام 2022. ويرد التقدم المتوقع في مقياس الأداء أدناه (انظر الشكل السابع عشر من الباب 20).

(15) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

(16) يُحسب متوسط معدل تنفيذ تيسير التجارة على أساس تدابير مختارة من الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة. متاحة على الموقع <https://untfsurvey.org>.

الشكل السابع عشر من الباب 20  
مقياس الأداء: متوسط تنفيذ تيسير التجارة لدول وسط آسيا الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُجرى الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة مرة كل سنتين. وأخذت البيانات الخاصة بعام 2018 من الدراسة الاستقصائية للفترة 2017-2018، وتُقدّر البيانات الخاصة بعام 2019 بناء على النتيجة المتوسطة، بينما أخذت البيانات الخاصة بعام 2020 من الدراسة الاستقصائية للفترة 2019-2020. وستؤخذ البيانات الفعلية الخاصة بعام 2021 من الدراسة الاستقصائية لعام 2021، إذ يُتوقع أن تكتمل الدراسة الاستقصائية بحلول موعد الإبلاغ لعام 2021.

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

## النتيجة 2: تحسين إمكانية اقتفاء الأثر في قطاع الملابس<sup>(17)</sup>

### الأداء البرنامجي في عام 2020

170-20 أدى تزايد وعي المستهلكين بقضايا الاستدامة البيئية إلى زيادة الحاجة إلى وضع علامات يسهل على المستهلكين فهمها وتحسين إمكانية اقتفاء أثر المنشأ والامتثال البيئي لإنتاج الملابس. ولتحسين الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر والحد من تعقيد اللغة في وضع العلامات، وهو ما يشكل عائقا أمام اتخاذ المستهلكين لخيارات مستتيرة، في الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2020، وضع البرنامج الفرعي إطارا قطاعيا للشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر في سلاسل القيمة المستدامة والدائرية في صناعة الملابس والأحذية على أساس المعايير العالمية. ويشمل ذلك توصية سياساتية، ومبادئ توجيهية للتنفيذ، ونداء للعمل، ومعيارا تقنيا من أجل تعزيز الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر لسلاسل القيمة المستدامة والدائرية في صناعة الملابس والأحذية. ولتطوير هذا الإطار ودعم الأخذ به وتنفيذه، حشد البرنامج الفرعي شبكة تضم العديد من أصحاب المصلحة من الخبراء الذين يمثلون الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ومراكز الفكر (أكثر من 170 خبيرا، بمن فيهم خبراء من الرباطات التي تمثل أكثر من 190 000 شركة على الصعيد العالمي).

171-20 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تجريب إطار الشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر لسلاسل القيمة المستدامة والدائرية في قطاع القطن في خمسة بلدان وبالشراكة مع ثماني شركات، بما في ذلك العلامات التجارية والمصنعون والمزارعون، وبإشراك المؤسسات الناشئة المبتكرة ومقدمي الحلول التكنولوجية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

(17) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

172-20 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيستند البرنامج الفرعي إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الإطار في الدول الأعضاء، وسيواصل تكييفه، بما في ذلك وضع واعتماد نهج قائم على المبادئ لتوسيع نطاق سريانه ليشمل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الجدول 20-12). والنتيجة المتوقعة لهذا العمل هي زيادة الطلب على المنتجات المستدامة من الملابس، وتعزيز إبراز العناية الواجبة والسلوك التجاري المسؤول وأداء الاستدامة في سلاسل القيمة للملابس بالنسبة للمنتجين في البلدان المنفذة.

الجدول 20-12  
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) <sup>(أ)</sup>	2022 (الأداء المقرر)
اتفاق الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع نظام للشفافية وإمكانية اقتناء سلاسل إمداد مستدامة	وضع خبراء وشركاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا/الأمم المتحدة/مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية والإلكترونية للشفافية وإمكانية اقتناء سلاسل إمداد مستدامة	تجريب نظام الشفافية وإمكانية اقتناء الأثر في 5 بلدان وبالشراكة مع 8 شركات	تنفيذ 3 بلدان لنظام الشفافية وإمكانية اقتناء الأثر	تنفيذ 3 بلدان إضافية لنظام الشفافية وإمكانية اقتناء الأثر

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين رقمنة التجارة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

173-20 تضررت التجارة العالمية بشدة بسبب جائحة كوفيد-19. وقد أدت الحلول الممكنة رقمياً للخدمات المتصلة بالتجارة دوراً هاماً خلال فترة الجائحة نظر إلى أن التباعد البدني يشكل أحد التدابير الوقائية الرئيسية ضد عدوى الفيروس. وتتطلب إعادة البناء على نحو أفضل حلولاً مبتكرة تدعم التعافي المستدام والمرن. وتتمثل إحدى أولويات البرنامج الفرعي في تيسير التجارة من خلال زيادة الرقمنة (أي تبسيط العمليات التجارية ونزع الطابع المادي عنها، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية ومواءمتها، وتعزيز النظم الرقمية القابلة للتشغيل البيئي). وما فتئ البرنامج الفرعي يعمل لسنوات عديدة على وضع توصيات لتيسير التجارة ومعايير للأعمال التجارية الإلكترونية من خلال الهيئة الحكومية الدولية المتمثلة في مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. وحتى الآن، أصدر هذا المركز أكثر من 40 توصية سياساتية بشأن تيسير التجارة، وأكثر من 400 معيار للأعمال التجارية الإلكترونية، وعدة مواد تدريبية، ومواد توجيهية أخرى، وهي متاحة مجاناً للأوساط التجارية العالمية. ويوجّه هذا العمل المعياري، إلى جانب التوجيه السياساتي وأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، نحو زيادة رقمنة التجارة. وللتصدي لجائحة كوفيد-19، سيتم التأكيد بقدر أكبر على التركيز على الرقمنة في أنشطة البرنامج الفرعي المعيارية وأنشطته المتصلة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل دعم التعافي المستدام والمرنة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

174-20 تَمَثَّلُ الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في الحاجة المتزايدة إلى كفاءة التأزر فيما بين المواضيع الشاملة، نظرا لتنوع المواضيع التي يتناولها البرنامج الفرعي. وسيدمج البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، المواضيع الشاملة من قبيل الرقمنة واتباع النهج الدائرية وتحقيق التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد-19 في البلدان الـ 17 المستفيدة من البرنامج في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. فعلى سبيل المثال، يمكن لنظم اقتفاء الأثر الإلكترونية والخدمات التنظيمية المتصلة بالتجارة الرقمية أن تجعل البيئة التجارية أكثر استدامة ومرونة. وأخيرا، سيعزز البرنامج الفرعي العمل مع البلدان الـ 17 المستفيدة من البرنامج من خلال أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات.

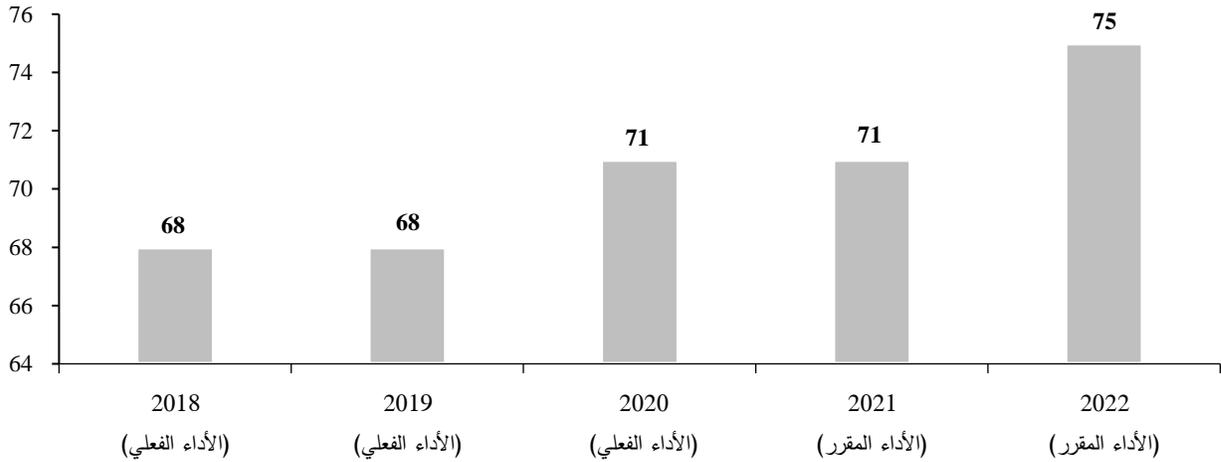
التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

175-20 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة متوسط معدل تنفيذ تدابير تيسير التجارة الرقمية<sup>(18)</sup> في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 20).

الشكل الثامن عشر من الباب 20

مقياس الأداء: متوسط معدل تنفيذ تدابير تيسير التجارة الرقمية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(بالنسبة المئوية)



الولايات التشريعية

176-20 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

(18) استُخرجت البيانات المبينة في الشكل الثامن عشر من الباب 20 من فئة "التجارة اللاورقية" من تدابير تيسير التجارة المشمولة في الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة التي تشترك في إجرائها مرة كل سنتين لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس. وسيجري البرنامج الفرعي الدراسة الاستقصائية العالمية المقبلة في عام 2021، وهو يعتزم إدراج عنصر إضافي بشأن الأثر المترتب على جائحة كوفيد-19 في مجال تيسير التجارة وأفضل الممارسات في هذا المجال.

قرارات الجمعية العامة

137/69	برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024	239/71	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
213/69	دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة	242/71	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
217/70	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية	253/73	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

76/1991 تعزيز التعاون الأقليمي في مجال تيسير التجارة الدولية

مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

225/1997 التوصية 25 للجنة الاقتصادية لأوروبا، المعنونة "استخدام معايير الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل"

المنجزات المستهدفة

177-20 يعرض الجدول 20-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 20-13

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
110	110	103	110
13	13	7	13
13	13	11	13
60	60	60	60
24	24	25	24
91	91	80	91
7	7	4	7
5	5	3	5
26	26	20	26

## الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

53	53	53	53	8 - اجتماعات مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية
				<b>باء - توليد المعارف ونقلها</b>
				<b>مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)</b>
4	4	5	4	9 - مشاريع بشأن تعزيز استخدام وتطبيق معايير التنمية الاستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
-	-	1	-	10 - مشاريع بشأن تيسير التجارة
3	3	3	3	11 - مشروع بشأن فقدان الأغذية والزراعة
1	1	1	1	<b>الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)</b>
18	18	15	18	12 - حلقات دراسية لوكالات توحيد المعايير والتفتيش وأصحاب المصلحة الآخرين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أو خارجها بشأن معايير اللجنة المتعلقة بالجودة الزراعية
6	6	3	6	13 - حلقات دراسية لمقرري السياسات والخبراء في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في منطقة اللجنة أو خارجها بشأن تقديم الدعم في تنفيذ ما يتصل بالتجارة من معايير وتوصيات ومبادئ توجيهية
9	9	9	9	14 - حلقات عمل لمقرري السياسات والخبراء في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في منطقة اللجنة بشأن الإجراءات التجارية، وإدارة سلسلة الإمداد، وتقييم الامتثال، ومراقبة الأسواق، وريادة النساء للأعمال الحرة
3	3	3	3	<b>المنشورات (عدد المنشورات)</b>
10	10	7	7	15 - منشور بموجز لأفضل ممارسات اللجنة وتوصياتها في مجال تيسير التجارة
1	1	1	1	16 - منشورات عن الأدلة المتعلقة بالمعايير التجارية في المجالات التالية: إمكانية اقتفاء الأثر وإدارة المخاطر؛ والأعمال التجارية الإلكترونية؛ والتعليم؛ والتنمية المستدامة
1	1	2	2	17 - منشورات عن التوصيات والمعايير والاستراتيجيات المتعلقة بتيسير التجارة لدعم مقرري السياسات
5	5	2	2	18 - منشور عن التجارة الزراعية وسلاسل الإمداد
1	1	-	1	19 - منشور عن العوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة في بلد يحدد لاحقاً
1	1	-	-	20 - منشور عن عمليات تفتيش البضائع على أساس المخاطر والكوارث والتنمية المستدامة
-	-	1	-	21 - منشور عن التنقل المستدام والاتصال الذكي (منشور اللجنة عن مجالات العمل المترابطة)
-	-	1	-	22 - منشور بشأن التوصية رقم 5 (مختصرات قواعد إنكوترمز)
8	8	8	8	<b>المواد التقنية (عدد المواد)</b>
4	4	4	4	23 - المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالجودة الزراعية
1	1	1	1	24 - مواد تدريبية عن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية
2	2	2	2	25 - مواد متعلقة بالمعايير التجارية
1	1	1	1	26 - مبادئ توجيهية بشأن التجارة عبر الحدود
				<b>جيم - المنجزات المستهدفة الفنية</b>

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة في ما لا يقل عن 10 دول أعضاء في اللجنة بشأن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، ومعايير الجودة الزراعية، والتعاون في مجال التنظيم وتوحيد المعايير، والعوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات لتقصي الحقائق في 3 دول أعضاء في اللجنة بشأن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، ومعايير الجودة الزراعية، والتعاون في مجال التنظيم وتوحيد المعايير، والعوائق التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد كتيبات وصحائف وقائع ونشرات إعلامية تصل إلى ما لا يقل عن 17 بلدا من البلدان المستفيدة من البرنامج في منطقة اللجنة، وأكثر من 1 000 خبير من القطاعين العام والخاص.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إصدار نشرات صحفية للبرنامج الفرعي لإتاحة إمكانية الوصول إليها على الصعيد الإقليمي، وتنظيم مناسبات لإطلاق منشورات، ونشر مقالات في رسائل إخبارية خارجية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي وقواعد البيانات، التي توفرّ لنحو 500 000 مستخدم يتمتعون بإمكانية الوصول إلى موارد من قبيل الصفحات الشبكية وقواعد البيانات.

البرنامج الفرعي 7

الغابات والصناعات الحرجية

الهدف

178-20 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز إسهام الغابات والمنتجات الحرجية في التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الاستراتيجية

179-20 تستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، وهي العمل التحليلي والمعياري، والحوار الدولي على صعيد السياسة العامة، وبناء القدرات، والاتصال. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجال العمل المترابط للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وسيضطلع البرنامج الفرعي بعمله، ضمن استراتيجيته الخاصة بالتنفيذ، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات والعمليات ذات الصلة (مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية، والمبادرة الأوروبية للغابات).

180-20 ولإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والجهات الشريكة الأخرى وتعزيز التعاون معها من أجل الإدارة المستدامة للغابات، واستعادة الهيئة الطبيعية للغابات، والاستخدام المستدام للمنتجات الحرجية. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا جمع المعلومات والنتائج المستقاة من البحوث والتحليلات المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات والإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات الخشبية والتحقق من صحة هذه المعلومات والنتائج وتعميمها. وسيواصل البرنامج الفرعي تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الوطنية، ورصد التقدم المحرز في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات باستخدام المؤشرات الرئيسية لقطاع الغابات، وهو ما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج بمسؤولية) والهدف 15 (الحياة البرية)، وكذلك في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 (قرار الجمعية العامة 285/71).

181-20 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم معلومات في العروض وحلقات النقاش خلال دورات لجنته وفرقته العاملة، ومنشورات من قبيل الدراسة بشأن التوقعات والدراسات دون الإقليمية، وحلقات دراسية شبكية عن الكيفية التي تأثر وسيؤثر بها قطاع الغابات من جراء الجائحة العالمية، والكيفية التي يمكن أن يسهم بها في إعادة بناء اقتصادات أفضل ومجتمعات أكثر مرونة.

182-20 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) إيجاد نظم إيكولوجية سليمة للغابات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تُدار على نحو مستدام وتوفر سلعا وخدمات كبيرة من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية لصالح المجتمع؛
- (ب) زيادة استخدام المنتجات الحرجية المستدامة التي تسهم في بناء اقتصاد أخضر ودائري وتحل محل البدائل الأقل استدامة مثل المنتجات المعتمِدة على الوقود الأحفوري، وتحقيق الكفاءة في هذا الاستخدام.
- 183-20 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الكيفية التي يمكن بها للغابات أن تؤدي دورا رئيسيا في إعادة البناء على نحو أفضل أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها.

### الأداء البرنامجي في عام 2020

- 184-20 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

### تعزيز الوظائف الخضراء في قطاع الغابات

- 185-20 في العقود الماضية، انخفضت مستويات العمالة في قطاع الغابات، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة إنتاجية العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الركود الاقتصادي الذي نجم عن الأزمة المالية في عام 2008 إلى زيادة مستويات البطالة والمصاعب الاقتصادية في المجتمعات المحلية والمناطق التي تعتمد على الغابات. وقد حلل البرنامج الفرعي الحالة الراهنة للقوة العاملة في قطاع الغابات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك ظروف العمل، والسلامة والصحة المهنيين، والسياقات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى حدوث تغييرات هيكلية في هذا القطاع. وحدد البرنامج الفرعي، بالتعاون مع فريق من الخبراء، ميايد جديدة للنشاط من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية الريفية وتساعد على الاحتفاظ بالوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الغابات. ويمكن أن تؤدي فرص العمل هذه أيضا إلى إيجاد فرص عمل جديدة للفئات المهنية التي قد تتكبد خسائر من حيث الوظائف أثناء عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وأن تدعم إدماج الفئات الضعيفة أو الممثلة تمثيلا ناقصا، مثل الشباب والنساء، في سوق العمل.

- 186-20 وفي الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2020، حلل البرنامج الفرعي أيضا محركات التحول الرئيسية للوظائف الخضراء في تنمية قطاع الغابات، وحدد الوظائف الخضراء القائمة والمستجدة، والمتطلبات من المهارات، والاحتياجات التعليمية للمهنيين المعنيين بالغابات في منطقة اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، أعد البرنامج الفرعي مبادئ توجيهية لتعزيز الوظائف الخضراء في مجال الغابات، ونظم عدة أنشطة لتبادل المعارف. وباستخدام إطار تصنيف الوظائف الخضراء في مجال الغابات والمعلومات المستقاة من المشاورات مع أصحاب المصلحة، أصدر البرنامج الفرعي ثلاثة منشورات عن الوظائف الخضراء في قطاع الغابات.

### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

- 187-20 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من إتاحة ثلاثة منشورات للدول الأعضاء تعزز وعي ومعرفة الأطراف المعنية، ولا سيما مقرري السياسات، بكيفية اجتذاب المزيد من الشباب والنساء إلى العمل في مجال الغابات، وكيفية التعامل مع المخاطر المهنية في هذا القطاع، وكيفية ضمان التتقيف فيما يتعلق بالمتطلبات من المهارات الجديدة في القرن الحادي والعشرين (انظر الجدول 20-14).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تحسين معارف وقدرات مقرري السياسات في تصنيف الوظائف الخضراء في مجال الغابات.	تحسين فهم مقرري السياسات للتحديات التي تواجهها الوظائف الخضراء في مجال الغابات وما يمكن أن تنتجه من فرص للدول الأعضاء في اللجنة.	إتاحة ثلاثة منشورات للدول الأعضاء تعزز الوعي والمعرفة بكيفية اجتذاب المزيد من الشباب والنساء إلى العمل في مجال الغابات، وكيفية التعامل مع المخاطر المهنية في هذا القطاع، وكيفية ضمان التنقيف فيما يتعلق بالمتطلبات من المهارات الجديدة في القرن الحادي والعشرين.

#### تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

188-20 نظرا للأثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، اضطر البرنامج الفرعي إلى تعديل مواعيد عدة اجتماعات لفريق الأخصائيين، وعقد هذه الاجتماعات بشكل افتراضي. وعقدت الدورة الثامنة والسبعون للجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في صيغة انعقاد افتراضية مختلطة مع جلسات (مدة كل واحدة منها نصف يوم) خُفِضت من ثلاث ساعات إلى ساعتين. وبالإضافة إلى ذلك، أُرجئت الدورة الثانية والأربعون للفرقة العاملة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة المعنية بإحصاءات الأحراج واقتصاداتها وإدارتها إلى عام 2021. وبُغية مواصلة تنفيذ خريطة الطريق المتفق عليها بشأن تنقيح برنامج العمل المتكامل للبرنامج الفرعي، عقد البرنامج الفرعي مشاورات افتراضية غير رسمية مع مندوبيه. وأخيراً، تَعَيَّن أيضاً تأجيل اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن استعادة الهيئة الطبيعية للغابات ومبادرة أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى (ECCA30)/تحدي بون في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا إلى النصف الأول من عام 2021. وفيما يتعلق بالنشاط الأخير، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى البلدان المعنية في صيغة بديلة جديدة بإجراء مشاورات فردية افتراضية. وتَرَتَّب على هذا التغيير الأخير أثر على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في إطار النتيجة 2 أدناه.

#### النتائج المقررة لعام 2022

189-20 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتُبيَّن بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: هل حققنا الهدف بالفعل؟ قياس الإدارة المستدامة للغابات في إطار الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة<sup>(19)</sup>

#### الأداء البرنامجي في عام 2020

190-20 قدم البرنامج الفرعي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وشركاء إقليميين آخرين، الدعم لبلدان أوروبا والقوقاز ووسط آسيا في إنجاز أعمالها المتعلقة بالإبلاغ الوطني عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالغابات. وفي الفترة الممتدة حتى عام 2020، قدم البرنامج الفرعي أيضاً، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة والمبادرة الأوروبية للغابات، الدعم لبلدان منطقة عموم أوروبا في وضع الصيغة النهائية لعملية الإبلاغ عن الغابات والإدارة المستدامة للغابات، مما أسهم في زيادة القدرات داخل الدول الأعضاء على الإبلاغ عن البيانات والمعلومات المطلوبة في إطار الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، اضطلع البرنامج الفرعي بأعمال موسعة بشأن استحداث أدوات إلكترونية لتخزين البيانات المجمعة وتعميمها. وهذه الأدوات متاحة جميعها ويتوقع أن تصبح جاهزة للعمل في السنوات المقبلة.

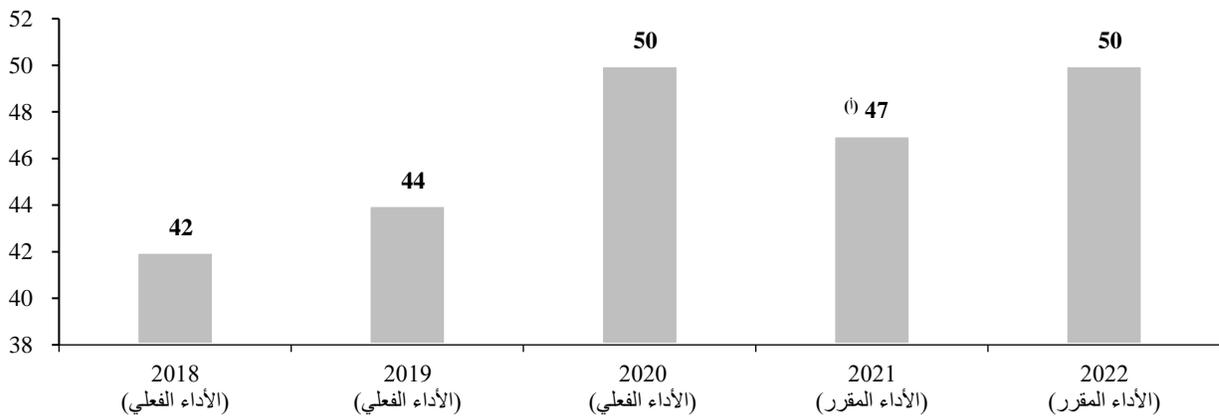
191-20 وأسهم العمل المذكور أعلاه في قيام 50 دولة عضواً في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقديم بيانات بشأن الغابيتين 1-15 و 2-15 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما شكل أداءً متجاوزاً للهدف المقرر المتمثل في قيام 46 بلداً بتقديم بيانات، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

#### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

192-20 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيسعى البرنامج الفرعي إلى الحفاظ على العدد الكبير من البلدان التي تقوم بالإبلاغ، وسيواصل العمل مع المنظمات والبلدان الشريكة من أجل تحسين اكتمال بيانات الإبلاغ وجودتها. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 20).

الشكل التاسع عشر من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تقدم بيانات بشأن الغابيتين 1-15 و 2-15 من أهداف التنمية المستدامة (العدد التراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(19) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

النتيجة 2: تعزيز القدرة والالتزام السياسي من أجل إصلاح النظم الإيكولوجية في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا<sup>(20)</sup>

#### الأداء البرنامجي في عام 2020

193-20 نظم البرنامج الفرعي اجتماعين افتراضيين لإطلاع البلدان على التعهد المتعلق بتحدي بون (أي الالتزام باستعادة الهيئة الطبيعية للأراضي المتدهورة التي أزيلت غاباتها) وعلى المسائل التنظيمية، ولتقديم لمحة عامة عن فرص التمويل المتاحة لدعم البلدان في تنفيذ تعهداتها المتعلقة باستعادة الهيئة الطبيعية للغابات. وبالإضافة إلى ذلك، أعد البرنامج الفرعي إحاطات إعلامية لمراكز التنسيق الوطنية في 14 بلدا في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا، تلتها مكالمات فردية غير رسمية عبر الفيديو مع ممثلي البلدان المعنية.

194-20 وأسهم العمل المذكور أعلاه في التعهد بتخصيص 3 ملايين هكتار في إطار تحدي بون، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المتمثل في تخصيص 7 ملايين هكتار، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021. وكانت البلدان قد خططت للإعلان عن تعهداتها الرسمية في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن استعادة الهيئة الطبيعية للغابات ومبادرة أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى (ECCA30)/تحدي بون في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا، الذي أُرِجى إلى عام 2021 نظرا للقيود المفروضة على السفر لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19.

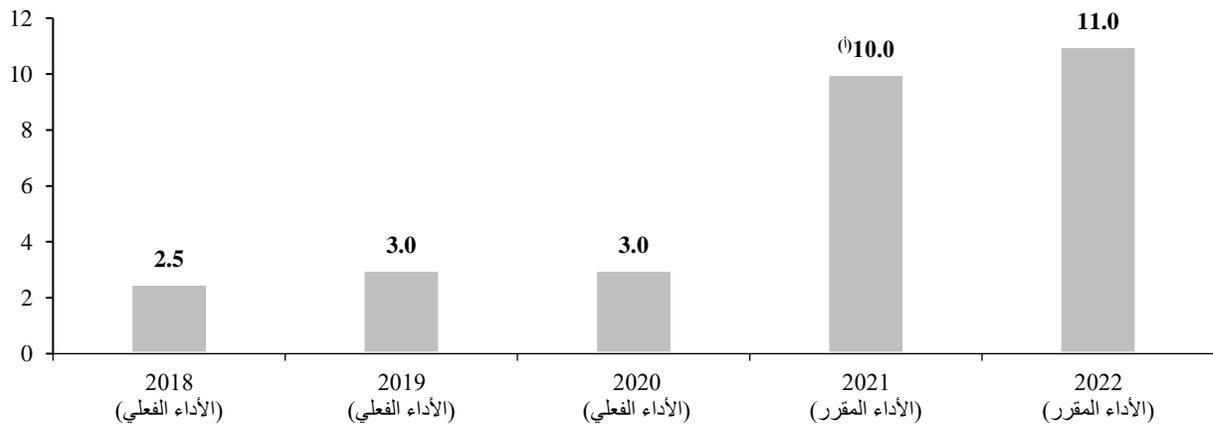
#### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

195-20 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق التغطية الجغرافية وسيعمل مع بلدان أخرى في أوروبا والقوقاز ووسط آسيا. كما سيقدم المشورة في مجال السياسات والدعم في مجال بناء القدرات من أجل التمكين من مواصلة استعادة الهيئة الطبيعية للغابات ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل العشرين من الباب 20).

الشكل العشرون من الباب 20

مقياس الأداء: الالتزامات تجاه مبادرة أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى (ECCA30)

(بملايين الهكتارات)



(20) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

(أ) حفاظا على إمكانية المساواة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

**النتيجة 3: زيادة فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنتجات الحرجية لدعم وضع السياسات المستندة إلى الأدلة من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات الحرجية**

### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

196-20 الأخشاب المنتجة بصورة مستدامة هي سلعة عالمية وتستخدم على نطاق واسع في عدد من المنتجات الرئيسية الهامة. وتستأثر الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنحو 40 في المائة من الموارد الحرجية على الصعيد العالمي وبأكثر من 60 في المائة من الأخشاب التي يجري حصادها عالميا لتصنيع المنتجات الخشبية (باستثناء الطاقة المستمدة من الأخشاب). ويمكن أن تحل الأخشاب المنتجة بصورة مستدامة محل المنتجات المصنعة من المواد الخام الأحفورية والمحدودة، مثل الخرسانة والصلب والمنتجات القائمة على النفط. ويسهم البرنامج الفرعي في تحقيق هدفه عن طريق جمع البيانات سنويا من الدول الأعضاء عن إنتاجها واستهلاكها من الأخشاب والمنتجات الخشبية وتجارتها بها. ويقيم البرنامج الفرعي كذلك العوامل الرئيسية المحركة لاتجاهات السوق (مثل تأثير السياسات، أو العوامل المحركة الاقتصادية، أو الاضطرابات الأحيائية وللأحيائية للغابات) ويناقش التطورات الأخرى المحتملة من خلال التشاور مع الأطراف من الخبراء والوزارات المعنية بالسياسات والتجارة والصناعة في الدول الأعضاء وعن طريق إجراء دراسات نظرية.

### الدروس المستفادة والتغيير المقرر

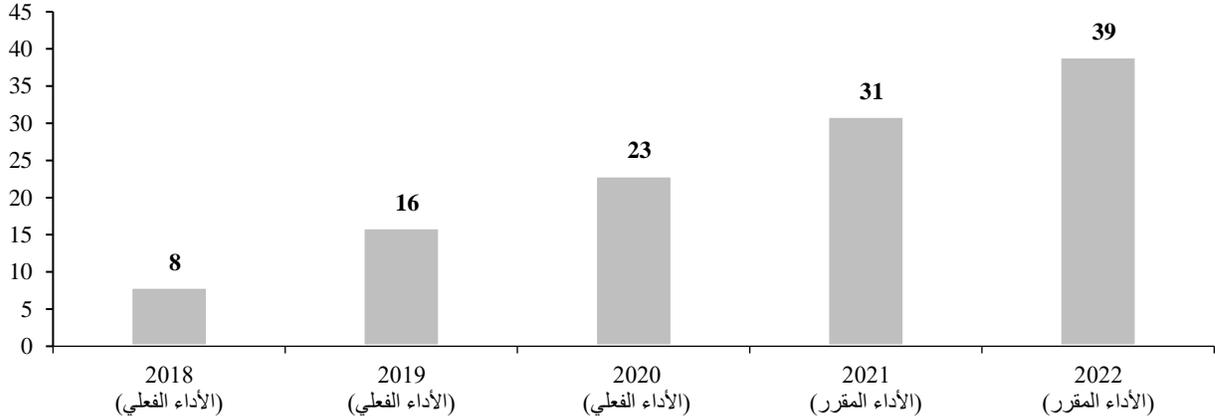
197-20 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن التقييم الحالي للمعلومات عن المنتجات الحرجية لا يشمل جميع أنواع هذه المنتجات ودورة الحياة الكاملة للمنتجات الخشبية. وبالتالي، لم يكن البرنامج الفرعي في وضع يتيح له أن يقدم للدول الأعضاء تقييما كاملا لمدى إسهام الصناعات القائمة على الغابات في تحقيق الدول الأعضاء للهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وسيكمل البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، المعلومات التي تُجمع سنويا لتغطي كذلك المنتجات والتدفقات الإضافية، مثل أخشاب ما بعد الاستهلاك، أو الورق، أو الورق المقوى والتغليف الخشبي، أو الطاقة المستمدة من الأخشاب، أو المنتجات الخشبية الهندسية. وابتداء هذه المنهجية المعززة، سيكون البرنامج الفرعي في وضع أفضل يتيح له تزويد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقييمات أدق لدور قطاع الغابات والمنتجات الحرجية من حيث العمالة، وأحجام الأخشاب التي يتم حصادها والاتجار بها، والتأثيرات على الإدارة المستدامة للموارد الحرجية، والكيفية التي يمكن بها للمنتجات الحرجية أن تواصل تحسين دور هذا القطاع في الإسهام في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

### التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

198-20 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من الزيادة المطردة في عدد السلع الخشبية التي يجري تقييمها من حيث إنتاجها واستهلاكها والتجارة بها (انظر الشكل الحادي والعشرين من الباب 20). ويتجسد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف في الكبسولات الخشبية التي تنتج من مخلفات إنتاج الخشب المنشور وتستخدم لتوليد الطاقة. وازداد إنتاج الكبسولات الخشبية من 15 مليون طن في عام 2010 إلى أكثر من 40 مليون طن في عام 2020. ومثال آخر على ذلك هو استخدام الأخشاب الرقائنية المقاطعة، وهي ألواح مبتكرة من الخشب الصلب لأعمال البناء، التي تطورت من منتج تجريبي إلى منتج متداول عالميا في غضون السنوات العشر الماضية. وفي كلتا الحالتين، كان التقييم الذي أعده البرنامج الفرعي أول تقييم يقدم معلومات وتوصيات قائمة على الحقائق ومتاحة مجاناً للدول الأعضاء، مما أسهم إسهاما كبيرا في تطوير هذه المنتجات المبتكرة التي تقلل إلى أدنى حد من نفايات الخشب وتشكل بديلا للمواد المحدودة الشديدة الاستهلاك للطاقة.

الشكل الحادي والعشرون من الباب 20

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لتقييمات السلع الخشبية المتاحة للدول الأعضاء مع معلومات محددة عن إنتاجها واستهلاكها والتجارة بها (العدد التراكمي)



### الولايات التشريعية

199-20 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

#### قرارات الجمعية العامة

تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21	213/75	صك غير ملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات	98/62
تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة	219/75	اليوم العالمي للغابات	200/67
		خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2030-2017	285/71
		صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات	286/71
		عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2030-2021)	284/73

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

نتائج الدورة الخامسة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	14/2020	الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام 2015	33/2015
		خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 وبرنامج العمل الرباعي السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للفترة 2017-2020	4/2017

المنجزات المستهدفة

200-20 يعرض الجدول 15-20 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 15-20

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
16	24	15	18
10	18	10	12
1 - وثائق اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية/هيئة الغابات الأوروبية			
2 - وثائق الفرقة العاملة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة المعنية بإحصاءات الأحراج واقتصاداتها وإدارتها			
6	6	5	6
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
22	32	20	26
3 - اجتماعات اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية/هيئة الغابات الأوروبية			
6	16	6	8
4 - اجتماعات مكتب اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية			
2	2	3	4
5 - اجتماعات الفرقة العاملة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة المعنية بإحصاءات الأحراج واقتصاداتها وإدارتها واجتماعات أفرقة الأخصائيين			
14	14	11	14
باء - توليد المعارف ونقلها			
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)			
15	15	18	10
6 - مناسبات لبناء قدرات مقرري السياسات والخبراء والأطراف المعنية من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مواضيع ذات صلة بالبرنامج المتكامل للجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة			
15	15	18	10
المنشورات (عدد المنشورات)			
7	7	11	7
7 - الاستعراض السنوي لسوق المنتجات الحرجية			
1	1	1	1
8 - منشور عن الإدارة المستدامة للغابات والمنتجات الحرجية			
6	6	10	6
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء حوارات بشأن السياسة العامة المتعلقة بالغابات بناء على طلب البلدان وتقديم الدعم في مسائل السياسة العامة المتعلقة بالغابات، لفائدة ما يصل إلى 3 دول أعضاء.			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد قواعد بيانات منطقة اللجنة بشأن الموارد الحرجية؛ والسياسات والمؤسسات المعنية بالغابات؛ والمنتجات الحرجية؛ والإنتاج والاستهلاك والتجارة، بما في ذلك الأسعار؛ والطاقة المستمدة من الأخشاب لإتاحة إمكانية الوصول إليها على الصعيد العالمي.			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم الأنشطة والمناسبات للاحتفال باليوم العالمي للغابات؛ وإصدار نشرات و مواد إعلامية عن مختلف المواضيع المتصلة بالغابات؛ وتقديم عروض في اجتماعات المائدة المستديرة والمناقشات التي تُعقد في المناسبات الدولية المتصلة بالغابات.			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إصدار النشرات الصحفية للبرنامج الفرعي. وتجميع وتعميم الرسالة الإخبارية لنشرة معلومات الغابات التي تقدم الأخبار الهامة من قطاع الغابات في مكان واحد إلى ما يقرب من 4 000 مشترك.			
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي؛ وإنتاج مقاطع فيديو بشأن مواضيع تتعلق بالغابات.			

## البرنامج الفرعي 8

### الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

#### الهدف

201-20 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز البرامج والسياسات التي تتولى الدول الأعضاء زمامها والتي ترمي إلى تشجيع السكن اللائق والملائم والصحي والميسور التكلفة والمقتصد في الطاقة للجميع، والمدن المستدامة الذكية، والتنمية الحضرية المستدامة، وإدارة الأراضي، والنهوض بسياسات السكان والتماسك الاجتماعي القائمة على الأدلة.

#### الاستراتيجية

202-20 يتألف البرنامج الفرعي من عنصرين، هما: (أ) الإسكان وإدارة الأراضي؛ (ب) السكان.  
203-20 وتستند استراتيجية البرنامج الفرعي إلى تنفيذ المهام الأساسية المترابطة، أي الحوار الدولي على صعيد السياسة العامة، والعمل المعياري، وبناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وذلك في جميع مجالات عمل البرنامج الفرعي. وسيسهم البرنامج الفرعي، من خلال عمله، في مجالات العمل المترابطة الأربعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، على النحو المبين في الفقرة 5-20.

204-20 وللإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل عنصر إدارة الإسكان والأراضي في البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء، بما في ذلك الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، في استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ تدابير للتعبير عن أهداف هذه الأهداف، وفي تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذه المجالات. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا الحكومات المحلية في تقييم مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي عن طريق تطبيق مؤشرات الأداء الأساسية للجنة الاقتصادية لأوروبا/الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المدن المستدامة الذكية. وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية وسيعمم أفضل الممارسات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالإسكان والمدن والأراضي، وبخاصة الهدف 11، وبدرجة أقل، الأهداف 3 و 5 و 7 و 9 و 12. وسيتم ذلك من خلال وضع موجزات قطرية بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، وموجزات بشأن المدن المستدامة الذكية، ومشاريع نموذجية بشأن الآليات المالية الابتكارية للمدن المستدامة الذكية، ودراسات مواضيعية عن توفير السكن اللائق للجميع بتكلفة ميسورة، والتنمية الحضرية المستدامة، وإدارة الأراضي، بما في ذلك الأحياء العشوائية. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي الحكومات في وضع سياساتها الحضرية والإسكانية القائمة على الأدلة وفي إدارة الأراضي على الصعيد الوطني والمحلي. وسينظم أيضا منتدى لرؤساء البلديات لمناقشة التحديات التي تواجهها السلطات/الحكومات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وسيولى الاهتمام الواجب لإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط الحضرية. وفضلا عن ذلك، سيبسّر البرنامج الفرعي صيانة رصيد المساكن الحالي وإدارته وتجديده في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

205-20 وللإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل عنصر السكان في البرنامج الفرعي تيسير التعاون بين الدول الأعضاء والوكالات الإقليمية والشركاء الآخرين. وسيدعم أنشطة الاستعراض والمتابعة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002، على الصعيد الوطني والإقليمي. وقد اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة هذه الاستراتيجية في المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي عقدته اللجنة في برلين يوم 11 أيلول/سبتمبر 2002 في إطار متابعة الجمعية العالمية الثانية المعنية بالشيخوخة. وسعيا إلى تعميم مراعاة الشيخوخة في جميع ميادين السياسة العامة، تبنين الاستراتيجية للالتزامات في 10 من المجالات ذات الأولوية. وسيتيح البرنامج الفرعي منبرا

لمناقشة السياسات على الصعيد الحكومي الدولي بشأن المسائل المتصلة بتعميم مراعاة الشيخوخة، وسيُبيّن الاتصال بشبكة أوسع من الخبراء والمنظمات غير الحكومية. وسيدعم وضع السياسات على أساس الأدلة ورصد تنفيذ الاستراتيجية بتنسيق جمع البيانات عن مؤشرات الشيخوخة النشطة والبحوث الموجهة نحو السياسات بشأن الشيخوخة والعلاقات بين الأجيال وبين الجنسين. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضاً تنمية القدرات الوطنية اللازمة لصياغة السياسات عن طريق حلقاته الدراسية/دوراته للتعلم على أيدي الخبراء وموجزاته السياساتية التي تركز على تحديات بعينها في مجال السياسات والحلول الممكنة في هذا المجال، مع عرض الممارسات الجيدة المتبعة في جميع أنحاء المنطقة.

206-20 ويعتزم عنصر الإسكان وإدارة الأراضي في البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تعزيز القدرات على تصميم خطط القدرة على الصمود والتعافي وإعادة البناء على الصعيد الاقتصادي في المناطق الحضرية وتنفيذ هذه الخطط ورصدها، بما في ذلك ما يتصل بأدوات التمويل الابتكاري والأحياء العشوائية من أجل إعادة البناء على نحو أفضل وتعزيز المدن الذكية المستدامة.

207-20 ويعتزم عنصر السكان في البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تقييم الدروس المستفادة وتعزيز القدرة على تحسين التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ للتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها كبار السن والدفاع عن حقوقهم وكرامتهم أثناء الجائحة وما بعدها. وسوف يوفر حكم خاص مدرج في المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الإبلاغ الوطني عن عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطّة عمل مدريد الدولية للشيخوخة أساساً لتلخيص الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 وتبادل الاستجابات السياساتية الناجحة في تقرير توليفي لعام 2022 عن تنفيذ خطة عمل مدريد/استراتيجية التنفيذ الإقليمية.

208-20 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه في مجال الإسكان وإدارة الأراضي عما يلي:

- (أ) تحسين السياسات الوطنية والمحلية المتعلقة بقدرة الجميع على تحمل تكاليف السكن وإمكانية حصولهم عليه، والكفاءة في استخدام الطاقة، والحياد المناخي للمباني؛
- (ب) زيادة الدعم المقدم للحكومات المحلية في تطوير أسواق مستدامة للعقارات ومدن مستدامة ذكية تدمج مفاهيم خطة عام 2030 وميثاق جنيف للإسكان المستدام؛
- (ج) تحسين فهم سلطات المدن لأولويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتطوير مدن مستدامة ذكية استناداً إلى مؤشرات الأداء الأساسية للجنة الاقتصادية لأوروبا/الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بمعيار المدن المستدامة الذكية؛
- (د) زيادة كفاءة ومرونة نظم إدارة الأراضي.

209-20 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه في المجال المواضيعي المتعلق بالسكان عما يلي:

- (أ) تحسّن في تصميم وتنفيذ سياسات متكاملة للشيخوخة النشطة والصحية؛
- (ب) اتباع نهج سياساتية تنهض بحقوق كبار السن وكرامتهم وبإسهامهم في بناء مجتمع مستدام وشامل لجميع الأعمار.

210-20 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

- (أ) وضع سياسات محلية للتنمية الحضرية والإسكان وخطط للتعاوي الاقتصادي تتسم بفعالية أكبر وتتصدى لعواقب جائحة كوفيد-19، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية الأكثر ضعفاً التي تعيش في الأحياء العشوائية؛
- (ب) إيلاء اهتمام أكبر لكبار السن في آليات وعمليات الاستجابة الوطنية والإقليمية لحالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19.

## الأداء البرنامجي في عام 2020

211-20 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

## المنتدى الأول لرؤساء البلديات لعام 2020: إسماع صوت المدن على المستوى الدولي

212-20 في حين أن خطة عام 2030 وأهدافها السبعة عشر تتسم بطابع عالمي في نطاقها وطموحها، فإن التنفيذ الرامي إلى تحقيق غايات هذه الأهداف يجري على الصعيد المحلي. فالمدن والحكومات المحلية هي في خط المواجهة الأمامي لاتخاذ الإجراءات الرامية إلى مواجهة تحديات متعددة في الوقت نفسه، مثل تغير المناخ، وجائحة كوفيد-19، وتدهور البيئة، والتفاوت الاجتماعي، والافتقار إلى السكن اللائق والميسور التكلفة. ويقر إطار أهداف التنمية المستدامة بأهمية المدن والسلطات المحلية من خلال تكريس أحد هذه الأهداف للتنمية الحضرية المستدامة. غير أن النجاح في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر يعتمد بشكل كبير على العمل والطموح على الصعيد المحلي. وسيكون تنفيذ خطة 2030 أكثر فعالية عن طريق إسماع صوت المدن وإشراك أصحاب المصلحة المحليين أيضاً.

213-20 وقد أقر عنصر الإسكان وإدارة الأراضي بهذه الحقيقة وعمل على إنشاء منبر يتيح إسماع صوت رؤساء البلديات على المستوى الإقليمي وتبادل الخبرات التي يتمتعون بها والحلول التي يجدها والدروس التي يستخلصونها على الصعيد الدولي. وفي أعقاب نقاشي جائحة كوفيد-19، تم تكييف الموضوع العام لمنتدى رؤساء البلديات لعام 2020 ليصبح "عمل المدن من أجل مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود: تعزيز تأهب الحكومات المحلية واستجابتها لحالات الطوارئ وآثار الكوارث وتغير المناخ"، وغيّرت صيغة انعقاد المنتدى لإتاحة المشاركة عبر الوسائل الافتراضية. وعُقدت هذه المناسبة في قصر الأمم في جنيف في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتم ذلك عبر الوسائل الافتراضية مع توفير الترجمة الشفوية. وبُنيت وقائعها على شبكة الإنترنت مباشرة على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت. وشارك في المنتدى بصورة افتراضية وبالحضور الشخصي 40 من رؤساء البلديات ونواب رؤساء البلديات من 36 بلداً من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. كما شارك فيه أكثر من 1 000 شخص بالحضور الشخصي وعن بُعد من أكثر من 65 بلداً. وتبادل رؤساء البلديات الأفكار والجهود المبكرة للتصدي لحالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ولمكافحة تغير المناخ والمضي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة متزامنة. وسلطوا الضوء على ضرورة تعزيز التعاون على جميع مستويات الحكومة لتنفيذ خطة عام 2030. وقد أثار المنتدى اهتماماً إعلامياً شمل 33 مقالة إعلامية منشورة حتى الآن، بتسع لغات، وصلت إلى نحو 12,5 مليون قارئ، واستأثر المنتدى بحوالي 150 إشارة على وسائل التواصل الاجتماعي وصلت إلى أكثر من 480 000 شخص.

## التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

214-20 أسهم العمل المنكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد إعلان في منتدى رؤساء البلديات يقدم مخططاً للخطوات الملموسة التي ستتخذها السلطات المحلية في الأشهر والسنوات المقبلة لإطلاق الطاقات الكامنة لمدها من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستدامة (انظر الجدول 20-16).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
اتفاق المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على ضرورة تعزيز إشراك المدن والسلطات المحلية في إنجاز أهداف التنمية المستدامة.	الاحتفال باليوم العالمي للمدن مع رؤساء البلديات ونواب رؤساء البلديات بشأن موضوع المدن المستدامة.	اعتماد إعلان في منتدى رؤساء البلديات يقدم مخططاً للخطوات الملموسة التي ستتخذها السلطات المحلية في الأشهر والسنوات المقبلة لإطلاق الطاقات الكامنة لمدها من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستدامة.

### أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

20-215 أدى الأثر الذي خلفته جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020 إلى إرجاء أو إلغاء عدة دورات تدريبية ومناسبات جانبية تُعقد بالحضور الشخصي وذلك بالنسبة لعنصر البرنامج الفرعي المتعلق بالإسكان وإدارة الأراضي. ونتيجة لذلك، لم تكن هناك إمكانية لإجراء مناقشة معمقة لجميع البنود البرنامجية، كما تعين تأجيل بعض قرارات الهيئات الحكومية الدولية إلى عام 2021. وغُذلت اجتماعات ومناسبات أخرى لإتاحة المشاركة الافتراضية. ومع ذلك، كانت هناك تحديات تتعلق بعدم قدرة بعض المشاركين على الوصول إلى اتصال موثوق بشبكة الإنترنت وانخفاض خدمات الترجمة الشفوية أو عدم توافرها أثناء الاجتماعات. كما أن التغيير في شكل الاجتماعات بما يتيح المشاركة الافتراضية أدى إلى تقليص الوقت الإجمالي المخصص للاجتماعات. وبالتالي، حُصص وقت أقل لمناقشة تنفيذ سياسات الإسكان على الصعيد الوطني أو لم يُخصص لها وقت على الإطلاق.

20-216 غير أن عنصر البرنامج الفرعي المتعلق بالإسكان وإدارة الأراضي قام في الوقت نفسه بتحديد أنشطة إضافية ومعدلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه، وهذه الأنشطة هي عدة ندوات شبكية واجتماعات افتراضية إضافية، نُظمت بشأن مواضيع التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 على مستوى المدن. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 أعلاه.

20-217 وبالتزامن مع ذلك، حدد عنصر البرنامج الفرعي المتعلق بالسكان أنشطة قائمة جديدة ومُعدلة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي على النحو التالي: (أ) بعد إجراء مشاورات افتراضية مع الدول الأعضاء في نيسان/أبريل (33 استجابة قطرية)، قرر عنصر البرنامج الفرعي تخصيص الحلقة الدراسية السياسية لعام 2020 المعنونة "كبار السن في حالات الطوارئ: الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19" لهذه المسألة؛ (ب) شرع بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، في إجراء تقييم تجريبي سريع لأثر جائحة كوفيد-19 على الرعاية الطويلة الأجل المقدمة لكبار السن في كازاخستان.

### النتائج المقررة لعام 2022

20-218 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديتان للنتائج المقدمة في الخطط البرنامجية المقترحة السابقة، وبالتالي تظهران الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: المرصد الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمسائل الحضرية<sup>(21)</sup>

الأداء البرنامجي في عام 2020

219-20 قدم البرنامج الفرعي دعماً نشطاً لتبادل الخبرات وبناء قدرات الحكومات الوطنية والمحلية بشأن صياغة وتنفيذ سياسات الإسكان والتنمية الحضرية القائمة على الأدلة. وعقب إطلاق المبادئ التوجيهية بشأن السياسات والقرارات القائمة على الأدلة من أجل الإسكان المستدام والتنمية الحضرية في الدورة الثمانين للجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بدأ تنفيذ المبادئ التوجيهية من خلال تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات الوطنية. وفي عام 2020، أعد البرنامج الفرعي موجزاً للمدن المستدامة الذكية لفائدة مدينة غرودنو في بيلاروس؛ ومدينة نور سلطان في كازاخستان؛ ومدينتي رانا وتروندهايم في النرويج؛ لتعزيز سياسات الإسكان والتنمية الحضرية القائمة على الأدلة على مستوى المدن. وبدأ البرنامج الفرعي أيضاً الأعمال التحضيرية لإعداد موجز قطري ثان عن الإسكان وإدارة الأراضي في ألبانيا.

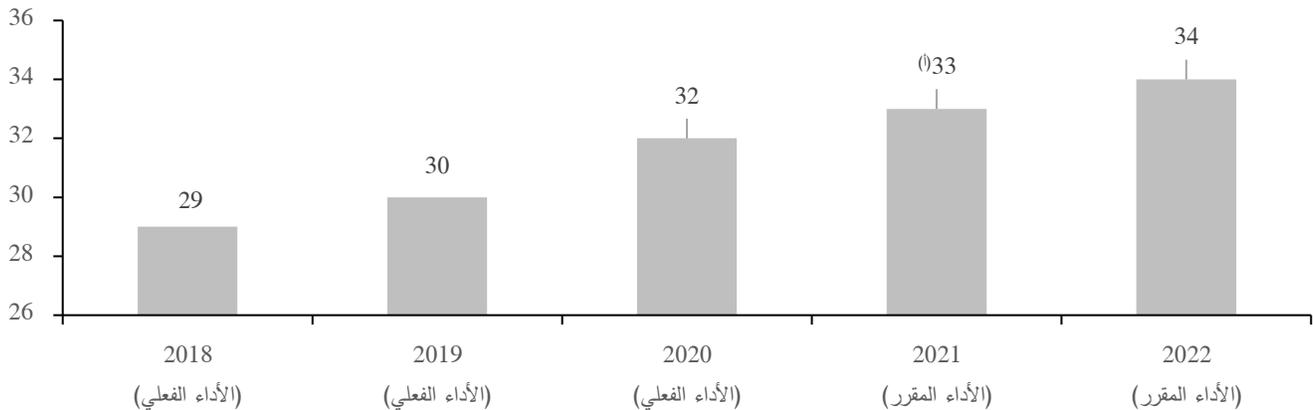
220-20 وساهم العمل المذكور أعلاه في قيام 32 دولة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتطبيق المبادئ التوجيهية للجنة بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي، والتي حققت الهدف المقرر الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

221-20 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيساعد البرنامج الفرعي الحكومات على تعزيز قدرتها على وضع سياسات قائمة على الأدلة دعماً لتنفيذ خطة عام 2030 عن طريق تشجيع تطبيق المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التنمية الحضرية والمدن الذكية المستدامة والإسكان وإدارة الأراضي من خلال منصة افتراضية تضم مواد للتعليم الإلكتروني، وتنظيم مناسبات إقليمية ووطنية لبناء القدرات تشمل التدريب في مجال الأسواق العقارية المستدامة. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الشكل الثاني والعشرين من الباب 20).

الشكل الثاني والعشرون من الباب 20

مقياس الأداء: مجموع عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تطبق المبادئ التوجيهية للجنة بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي (تراكمي)



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(21) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 20)).

النتيجة 2: البلدان تطلق مبادئ توجيهية جديدة بشأن كيفية تعميم مراعاة الشيخوخة من أجل تحقيق مجتمع لجميع الأعمار<sup>(22)</sup>

الأداء البرنامجي في عام 2020

20-222 أنجز البرنامج الفرعي عملية تقييم بشأن سياسات وأدوات وممارسات التعميم التي وضعتها الدول الأعضاء في اللجنة - وردت 23 مذكرة قطرية - ويسر عملية صياغة المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن تعميم مراعاة الشيخوخة تحت قيادة فرقة العمل المعنية بالشيخوخة. وفي عام 2020، قاد البرنامج الفرعي أيضا مشاورات دامت شهرين مع جهات التنسيق الوطنية المعنية بالشيخوخة والخبراء في هذا المجال بشأن مشروع المبادئ التوجيهية، ودعم عملية تنقيح مشروع المبادئ التوجيهية. (أُخذت في الاعتبار قدر الإمكان التعليقات والاقتراحات البناءة الواردة من 22 من القائمين على الاستعراض).

20-223 وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في استعراض واعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعميم مراعاة الشيخوخة من جانب الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، لفائدة مقرري السياسات في جميع أنحاء المنطقة، والتي لبت الهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

20-224 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تمشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيضع البرنامج الفرعي برنامجاً تدريبياً على شبكة الإنترنت لمقرري السياسات والخبراء التقنيين وغيرهم من أصحاب المصلحة، يدعم تطبيق المبادئ التوجيهية في سياقهم المحلي. ويرد أدناه التقدم المتوقع في مقياس الأداء (انظر الجدول 20-17).

الجدول 20-17

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) <sup>(أ)</sup>	2022 (الأداء المقرر)
الدول الأعضاء تقرر	فرقة العمل تبدأ عملها	الدول الأعضاء قامت	يُتوقع أن تشجع الدول	برنامج التدريب على شبكة
وضع مبادئ توجيهية	المتعلق بوضع المبادئ	باستعراض واعتماد مبادئ	الأعضاء في تنفيذ	الإنترنت القائم على المبادئ
وإنشاء فرقة عمل لقيادة	التوجيهية وتقود عملية	توجيهية بشأن تعميم	المبادئ التوجيهية ودعم	التوجيهية يساهم في وضع
هذا العمل	تقييم تجريبية لممارسات	مراعاة الشيخوخة لفائدة	إعداد مجموعة أدوات	أطر استراتيجية لتعميم
	التعميم في عدة بلدان	مقرري السياسات في		مراعاة الشيخوخة في عدد
		جميع أنحاء المنطقة		من بلدان اللجنة الاقتصادية
				لأوروبا

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(22) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/75/6/Add.1).

النتيجة 3: خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لما بعد عام 2022: التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف والإجراءات الرامية إلى التمتع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة في عالم مستدام

### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

20-225 تضمنت خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة التي أتمت في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام 2002 طلب إجراء استعراض منهجي لتنفيذها باعتباره أمراً أساسياً لنجاح الخطة في تحسين نوعية حياة كبار السن. وقد جرت إعادة تأكيد هذا الشرط في استراتيجية التنفيذ الإقليمية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بخطة العمل، التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري للجنة المعني بالشيخوخة المعقود في برلين في عام 2002. وقد اختتمت أول ثلاث دورات خمسية لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة العمل/استراتيجية التنفيذ الإقليمية في المؤتمرات الوزارية للجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2007 (ليون، إسبانيا)، و 2012 (فيينا) و 2017 (لشبونة) ومن خلال اعتماد الإعلانات الوزارية ذات الصلة. واشتملت على عناصر تشاركية تتجه من "القاعدة إلى القمة" - تستعين بالمجتمع المدني وكبار السن أنفسهم - ووفرت معارف لمقرري السياسات ودعمت الإجراءات، وعززت الوعي العام.

20-226 وستنتهي عملية الاستعراض والتقييم الخمسية الرابعة لخطة العمل/استراتيجية التنفيذ الإقليمية في المنطقة في عام 2022. وعقب إجراء الاستعراضات على الصعيد الوطني، سيقوم البرنامج الفرعي بتوحيد وتحليل المعلومات، بما في ذلك المنظورات الجنسانية، في التقرير التجميعي وتنسيق المشاورات بين الدول الأعضاء في اللجنة بشأن الأهداف والإجراءات الخمسية المقبلة المتعلقة بالتمتع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة في جميع أنحاء المنطقة. وستتبع عملية الاستعراض والتقييم الإقليمية الرابعة بعقد المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بالشيخوخة في عام 2022 واعتماد الإعلان الوزاري المقابل. وسييسر البرنامج الفرعي إعداد مشروع إعلان قائم على التوافق في الآراء يتوقع أن يعكس الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 ويتماشى مع خطة عام 2030 وعقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030).

### الدروس المستفادة والتغيير المقرر

20-227 درس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أنه منذ ربيع عام 2020، تزايد الطلب على معالجة حالة الضعف المتزايدة التي يعاني منها المسنون في حالات الطوارئ، والربط بين الإبلاغ عن عملية الاستعراض والتقييم الخمسية الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة/استراتيجية التنفيذ الإقليمية والجهود المبذولة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على كبار السن من الرجال والنساء. وسيدمج البرنامج الفرعي، في سياق تطبيق هذا الدرس، مبادئ التمسك بالحقوق الأساسية لكبار السن وكرامتهم، والدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 من أجل التأهب لحالات الطوارئ وبذل جهود الإغاثة فيها والتعافي منها فيما يتعلق بكبار السن.

### التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

20-228 من المتوقع أن يسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة لعام 2022 بالتزكية وثيقته الختامية التي تحدد الأهداف والإجراءات الرئيسية المتعلقة بالتمتع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة للفترة 2023-2027 (انظر الجدول 20-18).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
الدول الأعضاء وافقت على برنامج عمل الفريق العامل المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة 2018-2022، وعملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطه عمل مدريد الدولية للشيخوخة/استراتيجية التنفيذ الإقليمية. البرنامج يتوخى إعداد تقرير خطة العمل/استراتيجية التنفيذ الإقليمية+20	الدول الأعضاء بنت بشأن جدول زمني مؤقت لعملية الاستعراض والتقييم الرابعة لخطه العمل/استراتيجية التنفيذ الإقليمية. الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا يُسند إلى مكتبه مهمة وضع مبادئ توجيهية للتقارير الوطنية	المكتب يصدر المبادئ التوجيهية للتقارير الوطنية، ويستهل عملية الاستعراض والتقييم الرابعة في المنطقة	الدول الأعضاء تجري عمليات استعراض وتقييم وطنية وتقدم تقاريرها الوطنية إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا	الدول الأعضاء تعقد مشاورات حكومية دولية بشأن مشروع إعلان وزاري يُعرض على المؤتمر الوزاري لعام 2022
	مذكرة مفاهيمية للمؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة لعام 2022 تُناقش في الاجتماع السنوي للفريق العامل	المكتب يعد المشروع الأول للإعلان الوزاري للتشاور بشأنه مع الدول الأعضاء	مؤتمر وزاري في عام 2022 يعتمد بالتركيز وثيقته الختامية التي تحدد الأهداف والإجراءات الرئيسية المتعلقة بالتنوع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة في الفترة 2023-2027 التي تحمي كرامة كبار السن وحقوقهم	

### الولايات التشريعية

20-229 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

#### قرارات الجمعية العامة

234/65	متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014	144/72	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
107/70	التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية	226/72	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)
235/71	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المؤئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)	131/75	عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030)
256/71	الخطة الحضرية الجديدة	152/75	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

#### قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

25/2016	تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل	8/2020	طرائق عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002
6/2018	عملية الاستعراض والتقييم الثالثة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002	19/2020	تغيير اسم الفريق العامل المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا واختصاصاته المنقحة
7/2020	توفير السكن الميسور التكلفة وأنظمة الحماية الاجتماعية للجميع من أجل معالجة مشكلة التشرد		

مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

239/2014 تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها السابعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين (قرار لجنة السكان والتنمية 1/2014، تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية)

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الاقتصادية لأوروبا للفترة 2014-2020 (ECE/HBP/2013/3)	ECE/AC.23/2002/2/Rev.6 استراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002	
إقرار ميثاق جنيف للإسكان المستدام	ECE/AC.30/2007/2	باء (66) تقرير المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا: "مجتمع يسع جميع الفئات العمرية: التحديات والفرص"
تقرير لجنة الإسكان وإدارة الأراضي عن دورتها الثامنة والسبعين (إعلان جنيف الوزاري بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامين)	ECE/AC.30/2012/3	إعلان فيينا الوزاري لعام 2012: "إقامة مجتمع يسع جميع الفئات العمرية: النهوض بنوعية الحياة والشيخوخة النشطة"
التقرير المنقح للمؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا: "مجتمع مستدام يسع جميع الفئات العمرية: تحقيق إمكانات العيش لفترة أطول" (إعلان لشبونة الوزاري لعام 2017)	ECE/HBP/173	تقرير لجنة الإسكان وإدارة الأراضي عن دورتها الرابعة والسبعين التي اعتمدت استراتيجية الإسكان وإدارة الأراضي على نحو مستدام في منطقة اللجنة

المنجزات المستهدفة

230-20 يعرض الجدول 19-20 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي ساهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-20

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر  
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	15	21	24	16
1 - وثائق لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي	10	16	12	10
2 - وثائق الفرقة العاملة المعنية بإدارة الممتلكات العقارية	-	-	7	-
3 - وثائق الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة	5	5	5	4
4 - وثائق المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة	-	-	-	2
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	29	26	29	31
5 - اجتماعات لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي ومكتبها	14	14	12	14
6 - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بإدارة الممتلكات العقارية ومكتبها	8	5	10	6
7 - اجتماعات الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة	7	7	7	7
8 - المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة	-	-	-	4
باء - توليد المعارف ونقلها مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	2	-	2	1

1	1	-	2	7 - مشاريع الموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي والتخطيط المكاني
-	1	-	-	8 - خريطة طريق لمشروع تعميم مراعاة الشيخوخة في بلد معين
5	6	8	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
4	4	7	4	9 - حلقات عمل وحلقات دراسية ودورات تدريبية لفائدة مقررسي السياسات و/أو الخبراء في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الإسكان وإدارة الأراضي (بما في ذلك الممتلكات العقارية) والتخطيط المكاني
1	2	1	1	10 - حلقات عمل وحلقات دراسية عن السياسات بشأن قضايا شيخوخة السكان لفائدة مقررسي السياسات والخبراء والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا
6	7	5	5	المنشورات (عدد المنشورات)
4	3	1	2	11 - منشورات عن الإسكان وإدارة الأراضي
2	4	3	3	12 - منشورات عن السكان
-	-	1	-	13 - المدن المستدامة النكية للناس (منشور اللجنة الاقتصادية لأوروبا)
1	3	1	1	المواد التقنية (عدد المواد)
1	2	1	1	14 - مبادئ توجيهية تقنية عن الإسكان وإدارة الأراضي
-	1	-	-	15 - مبادئ توجيهية عن تعميم مراعاة الشيخوخة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: برنامج الأجيال والمنظور الجنساني - دعم مجلس الشركاء؛ وتقديم البيانات الجزئية القطرية واتفاقات وصول الباحثين؛ وتقديم الخدمات الاستشارية لمقررسي السياسات في ما يصل إلى 4 دول أعضاء، تحضيراً ومتابعة للموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي والتخطيط المكاني؛ وتقديم خدمات استشارية للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لتطوير القدرات الوطنية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتصلة بالشيخوخة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاء بعثات لتقصي الحقائق لمقررسي السياسات تحضيراً ومتابعة للموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي والتخطيط المكاني؛ وبعثات لتقصي الحقائق للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لتطوير القدرات الوطنية في مجال تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالشيخوخة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد مجموعة بيانات مؤشرات الشيخوخة النشطة لإتاحتها على الصعيد الإقليمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيب/صحائف وقائع للجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي والفرقة العاملة المعنية بإدارة الممتلكات العقارية؛ وكتيب الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة والمناسبات الجانبية المتصلة بالشيخوخة لمختلف أصحاب المصلحة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية متصلة بالإسكان وإدارة الأراضي والأنشطة السكانية لإتاحتها على الصعيد الإقليمي.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث وتعهد المواقع الشبكية المتصلة بالإسكان وإدارة الأراضي والأنشطة السكانية لإتاحتها على الصعيد العالمي والإقليمي؛ وصفحات ويكي لمؤشر الشيخوخة النشطة.

## باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022<sup>(23)</sup>

### لمحة عامة

20-2021 ترد موارد الميزانية العادية المقترحة لعام 2022، بما في ذلك توزيع التغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء، في الجداول من 20-20 إلى 22-20.

الجدول 20-20

إجمالي: تطور الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغييرات					
	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	التغييرات المجموع	النسبة المئوية (إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المتصلة بالوظائف	32 425,1	34 760,0	82,8	-	82,8	0,2
تكاليف الموظفين الأخرى	63,8	141,8	-	-	-	-
الضيافة	-	4,9	-	-	-	-
الاستشاريون	62,9	131,1	(18,5)	-	(18,5)	(14,1)
الخبراء	2,7	50,6	(18,2)	-	(18,2)	(36,0)
سفر الموظفين	17,8	159,1	-	(21,9)	(21,9)	(13,8)
الخدمات التعاقدية	711,8	700,3	-	-	-	-
مصروفات التشغيل العامة	157,8	69,6	-	(9,6)	(9,6)	(13,8)
اللوازم والمواد	57,3	44,9	-	(14,9)	(14,9)	(33,2)
الأثاث والمعدات	214,6	186,2	-	-	-	-
التغييرات الأخرى	12,3	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>33 726,2</b>	<b>36 248,5</b>	<b>46,1</b>	<b>(46,4)</b>	<b>(0,3)</b>	<b>(0,0)</b>

الجدول 21-20

إجمالي: الوظائف المقترحة والتغييرات في الوظائف لعام 2022

العدد	التفاصيل
188	المعتمد لعام 2021: 1 و أ ع، و 1 مد-2، و 8 مد-1، و 23 ف-5، و 35 ف-4، و 37 ف-3، و 21 ف-1/2، و 5 خ ع (ر ر)، و 57 خ ع (ر أ)
-	التغييرات في الوظائف
188	المقترح لعام 2022: 1 و أ ع، و 1 مد-2، و 8 مد-1، و 23 ف-5، و 35 ف-4، و 37 ف-3، و 21 ف-1/2، و 5 خ ع (ر ر)، و 57 خ ع (ر أ)

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ و أ ع = وكيل أمين عام.

(23) نظرا لتوقيت إعداد هذا التقرير، فإن النفقات المبينة في الجداول الواردة في هذا الباب ليست نهائية وقد تخضع لتعديلات قد تؤدي إلى فروق طفيفة بين المعلومات الواردة في هذا التقرير والبيانات المالية التي ستشتر بحلول 31 آذار/مارس 2021.

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الجدول 20-22

إجمالي: الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

المقترح لعام 2022	التغيرات			المعتمد لعام 2021	الفئة والرتبة
	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/الموسعة		
					الفئة الفنية والفئات العليا
1	-	-	-	1	و أ ع
1	-	-	-	1	مد-2
8	-	-	-	8	مد-1
23	-	-	-	23	ف-5
35	-	-	-	35	ف-4
37	-	-	-	37	ف-3
21	-	-	-	21	ف-2/ف-1
<b>126</b>	-	-	-	<b>126</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
					فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
5	-	-	-	5	خ ع (ر ر)
57	-	-	-	57	خ ع (ر أ)
<b>62</b>	-	-	-	<b>62</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>188</b>	-	-	-	<b>188</b>	<b>المجموع</b>

20-232 ترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجداول من 20-23 إلى 20-25 والشكل الثالث والعشرين من الباب 20.

20-233 وكما هو مبين في الجدولين 20-23 (1) و 20-24 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2022 ما قدره 200 248 36 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس نقصانا صافيا قدره 300 دولار (أو 0,01 في المائة) مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021. وتأتي التغيرات في الموارد نتيجة عاملين اثنين هما: (أ) التعديلات الفنية؛ (ب) والتغيرات الأخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذًا تامًا يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 20-23

إجمالي: تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020		نفقات عام 2021		التغيرات		النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	عام 2020	عام 2021	التغيرات الفنية	التعديلات الوليات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع		
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	4 088,5	4 613,8	(36,7)	-	-	(36,7)	(0,8)	4 577,1
باء - برنامج العمل								
1 - البيئة	5 509,7	5 736,6	-	-	(3,2)	(3,2)	(0,1)	5 733,4
2 - النقل	6 471,3	6 875,3	-	-	(5,0)	(5,0)	(0,1)	6 870,3
3 - الإحصاءات	4 475,2	4 881,0	-	-	(4,7)	(4,7)	(0,1)	4 876,3
4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان	1 919,2	2 133,8	-	-	(1,9)	(1,9)	(0,1)	2 131,9
5 - الطاقة المستدامة	1 916,3	2 263,2	-	-	(1,9)	(1,9)	(0,1)	2 261,3
6 - التجارة	3 407,4	3 670,8	-	-	(3,4)	(3,4)	(0,1)	3 667,4
7 - الغابات والصناعات الحرجية	1 500,7	1 543,3	-	-	(1,1)	(1,1)	(0,1)	1 542,2
8 - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان	1 207,2	1 194,1	-	-	(0,8)	(0,8)	(0,1)	1 193,3
<b>المجموع الفرعي، باء</b>	<b>26 406,9</b>	<b>28 298,1</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>(22,0)</b>	<b>(22,0)</b>	<b>(0,1)</b>	<b>28 276,1</b>
جيم - الدعم البرنامجي	3 230,8	3 336,6	82,8	-	(24,4)	58,4	1,8	3 395,0
<b>المجموع الفرعي، 1</b>	<b>33 726,2</b>	<b>36 248,5</b>	<b>46,1</b>	<b>-</b>	<b>(46,4)</b>	<b>(0,3)</b>	<b>-</b>	<b>36 248,2</b>

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020	تقديرات عام 2021	مجموع التغير	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	371,9	2 064,8	151,2	7,3	2 216,0
باء - برنامج العمل					
1 - البيئة	9 426,8	11 534,5	(1 263,9)	(11,0)	10 270,6
2 - النقل	2 939,4	2 708,3	(144,2)	(5,3)	2 564,1
3 - الإحصاءات	233,4	165,4	-	-	165,4
4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان	622,5	1 466,1	(792,3)	(54,0)	673,8
5 - الطاقة المستدامة	572,9	1 096,3	(546,1)	(49,8)	550,2
6 - التجارة	1 517,0	1 526,1	(813,3)	(53,3)	712,8
7 - الغابات والصناعات الحرجية	366,2	405,3	(364,8)	(90,0)	40,5
8 - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان	681,3	429,9	(151,1)	(35,1)	278,8
<b>المجموع الفرعي، باء</b>	<b>16 359,5</b>	<b>19 331,9</b>	<b>(4 075,7)</b>	<b>(21,1)</b>	<b>15 256,2</b>

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020	تقديرات عام 2021	مجموع التغير	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022
جيم - الدعم البرنامجي	1 093,2	1 788,0	-	-	1 788,0
المجموع الفرعي، 2	17 824,6	23 184,7	(3 924,5)	(16,9)	19 260,2
المجموع	51 550,8	59 433,2	(3 924,8)	(6,6)	55 508,4

الجدول 20-24

إجمالي: الوظائف المقترحة لعام 2022 حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(عدد الوظائف)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	المعتمد لعام 2021	التغيرات			2022 المقترح لعام
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	22	-	-	-	22
باء - برنامج العمل					
1 - البيئة	31	-	-	-	31
2 - النقل	38	-	-	-	38
3 - الإحصاءات	27	-	-	-	27
4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان	11	-	-	-	11
5 - الطاقة المستدامة	11	-	-	-	11
6 - التجارة	20	-	-	-	20
7 - الغابات والصناعات الحرجية	8	-	-	-	8
8 - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان	7	-	-	-	7
المجموع الفرعي، باء	153	-	-	-	153
جيم - الدعم البرنامجي	13	-	-	-	13
المجموع الفرعي، 1	188	-	-	-	188

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	التغير	تقديرات عام 2022
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	7	-	7
باء - برنامج العمل			
1 - البيئة	26	1	27
2 - النقل	8	-	8
3 - الإحصاءات	-	-	-
4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان	1	-	1

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	التغير	تقديرات عام 2022
5 - الطاقة المستدامة	2	-	2
6 - التجارة	2	-	2
7 - الغابات والصناعات الحرجية	-	-	-
8 - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان	-	-	-
<b>المجموع الفرعي، باء</b>	<b>39</b>	<b>1</b>	<b>40</b>
جيم - الدعم البرنامجي	7	-	7
<b>المجموع الفرعي، 2</b>	<b>53</b>	<b>1</b>	<b>54</b>
<b>المجموع</b>	<b>241</b>	<b>1</b>	<b>242</b>

الجدول 20-25

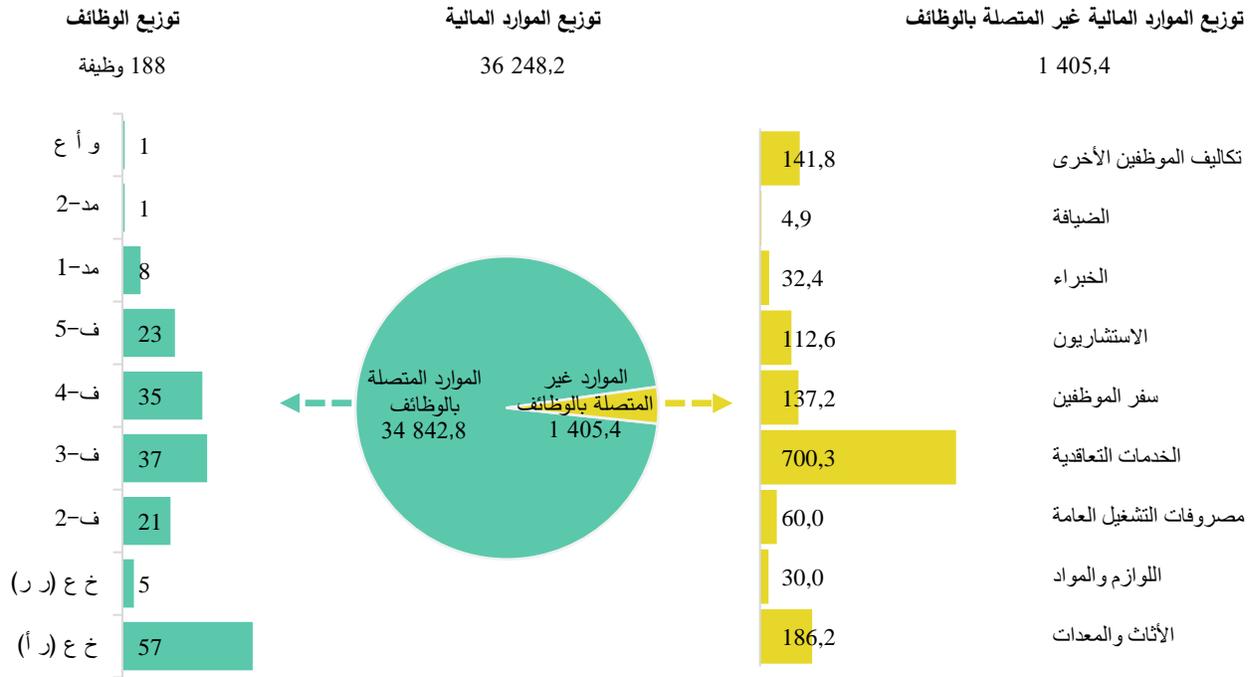
إجمالي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	التغيرات				النسبة	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	المئوية		
32 425,1	34 760,0	82,8	-	-	-	0,2	34 842,8	
1301,1	1 488,5	(36,7)	-	(46,4)	(83,1)	(5,6)	1 405,4	
<b>33 726,2</b>	<b>36 248,5</b>	<b>46,1</b>	<b>-</b>	<b>(46,4)</b>	<b>(0,3)</b>	<b>(0,0)</b>	<b>36 248,2</b>	
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>								
32 425,1	34 760,0	82,8	-	-	-	0,2	34 842,8	
1301,1	1 488,5	(36,7)	-	(46,4)	(83,1)	(5,6)	1 405,4	
<b>33 726,2</b>	<b>36 248,5</b>	<b>46,1</b>	<b>-</b>	<b>(46,4)</b>	<b>(0,3)</b>	<b>(0,0)</b>	<b>36 248,2</b>	
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>								
126	126	-	-	-	-	-	126	
62	62	-	-	-	-	-	62	
<b>188</b>	<b>188</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>188</b>	

الشكل الثالث والعشرون من الباب 20  
توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



### تعليل الفروق حسب العوامل، والمكونات، والبرامج الفرعية

#### التغيرات الإجمالية في الموارد

##### التعديلات الفنية

234-20 كما هو مبين في الجدول 20-23 (1)، تعكس التغيرات في الموارد زيادة صافية قدرها 46 100 دولار على النحو التالي:

(أ) التوجيه التنفيذي والإدارة - يتصل النقصان البالغ 36 700 دولار بإلغاء الاعتمادات غير المتكررة غير المتصلة بالوظائف تحت بند الخبراء (18 200 دولار) والاستشاريين (18 500 دولار)، المتصلة بانعقاد دورة اللجنة التي تعقد كل سنتين في عام 2021 وفقا لقرار الجمعية العامة 255/62 والفقرة 9 من المرفق الأول لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 38/2006؛

(ب) الدعم البرنامجي - تتصل الزيادة البالغة 82 800 دولار بالأثر المؤجل لإنشاء وظيفة موظف إداري واحد (ف-3) تمت الموافقة عليها عملا بقرار الجمعية العامة 252/75، كانت تخضع لمعدل شغور قدره 50 في المائة وفقا للممارسة المتبعة فيما يتعلق بالوظائف الجديدة.

##### التغيرات الأخرى

235-20 كما هو مبين في الجدول 20-23 (1)، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا صافيا قدره 46 400 دولار على النحو التالي:

(أ) **برنامج العمل:** يتصل النقصان البالغ 22 000 دولار أساساً بانخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين نتيجة لزيادة الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك استخدام مرافق التداول الافتراضي عن بعد لتعزيز المشاركة عن بعد حيثما أمكن؛

(ب) **الدعم البرنامجي:** يتصل النقصان الصافي البالغ 24 400 دولار أساساً بانخفاض الاحتياجات تحت بند مصروفات التشغيل العامة (9 600 دولار) نتيجة للانخفاض المتوقع في الاحتياجات المتعلقة باستئجار الأثاث والمعدات المكتبية الأخرى وتكاليف الاتصالات للهاتف النقال، وانخفاض الاحتياجات تحت بند اللوازم والمواد (14 900 دولار) نتيجة لزيادة استخدام المواد الإلكترونية بدلاً من اللوازم المكتبية التقليدية.

### الموارد الخارجة عن الميزانية

236-20 كما هو مبين في الجدولين 20-23 (2) و 20-24 (2)، تتوقع اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تواصل تلقي مساهمات نقدية وعينية، من شأنها أن تكمل موارد الميزانية العادية. وفي عام 2022، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 19 260 200 دولار، وستوفر تكاليف 54 وظيفة على النحو المبين في الجدول 20-24 (2). وستستخدم الموارد لتنفيذ مشاريع وأنشطة التعاون التقني على النحو الذي وافقت عليه مجالس إدارة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ومن أمثلة هذه المشاريع تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة والأدوات السياساتية للجنة في إطار البرنامج الفرعي 1، البيئة. وفي إطار البرنامج الفرعي 2، النقل، من المتوقع أن تدعم الموارد الخارجة عن الميزانية تنفيذ وحوسبة اتفاقية النقل البري الدولي، فضلاً عن تنفيذ مشروع طريق السيارات العابرة لأوروبا من الشمال إلى الجنوب والسكة الحديدية العابرة لأوروبا. وفي البرنامج الفرعي 3، الإحصاءات، ستكون المشاريع في مجال تحديث الإحصاءات الرسمية. ومن شأن المشاريع في البرنامج الفرعي 4، التعاون والتكامل الاقتصادي، أن تقدم الدعم في تنفيذ سياسات اللجنة في مجال الابتكار، ومعايير الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس، وتعزز التعاون دون الإقليمي بشأن التنمية المستدامة في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات وسط آسيا. وفي إطار البرنامج الفرعي 5، الطاقة المستدامة، ستنجح المشاريع مواصلة تطوير وتنفيذ نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد المستدامة. وفي البرنامج الفرعي 6، التجارة، ستدعم الموارد الخارجة عن الميزانية مشاريع التعاون التقني، وأنشطة الدعوة، والدراسات القائمة على الأدلة لتحديد الحواجز التنظيمية والإجرائية أمام التجارة. وفي إطار البرنامج الفرعي 7، الغابات والصناعات الحرجية، ستدعم الموارد الخارجة عن الميزانية البحوث وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات، والإنتاج والاستهلاك المستدامين لمنتجات الغابات. وفي البرنامج الفرعي 8، الإسكان وإدارة الأراضي والسكان، ستستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية لدعم وضع مواجيز قطرية عن إدارة الإسكان والأراضي والتخطيط المكاني، ودعم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بشيخوخة السكان. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة 34,2 في المائة من مجموع الموارد المخصصة للجنة.

237-20 وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار هذا الباب لرقابة اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا ومجالس إدارة الاتفاقيات.

### أجهزة تقرير السياسات

238-20 نُقح الهيكل الإداري للجنة الاقتصادية لأوروبا وفق خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها 248/60، ونتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة لعام 2005 التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 1/2013. وتقدم اللجنة تقاريرها إلى المجلس، وتوفر التوجيه الاستراتيجي لأعمال أمانتها. وتُعتبر اللجنة محفلاً إقليمياً للحوار السياساتي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في المنطقة. وتجتمع مرة كل سنتين لمدة تصل إلى ثلاثة أيام عمل. وفي الفترة التي تتخلل انعقاد دوراتها، يوكل تنفيذ السياسة العامة التي تضعها اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى اللجنة التنفيذية. وتجتمع

اللجنة التنفيذية كلما لزم الأمر لأداء دورها الرقابي فيما يتعلق بتخطيط البرامج والمسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية، بما في ذلك التمويل من المصادر الخارجة عن الميزانية. وتقوم باستعراض واعتماد برامج عمل اللجان القطاعية وهيكلها الفرعية، وتكفل بالتالي الاتساق والانسجام بين البرامج الفرعية.

239-20 وتعمل اللجان القطاعية الثماني التالية بمثابة هيئات فرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا وبمناخية هيئات إدارية للبرامج الفرعية الثمانية: لجنة السياسات البيئية (البرنامج الفرعي 1)؛ ولجنة النقل الداخلي (البرنامج الفرعي 2)؛ ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين (البرنامج الفرعي 3)؛ ولجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص (البرنامج الفرعي 4)؛ ولجنة الطاقة المستدامة (البرنامج الفرعي 5)؛ واللجنة التوجيهية المعنية بالقدرة والمعايير في مجال التجارة (البرنامج الفرعي 6)؛ واللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية (البرنامج الفرعي 7)؛ ولجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي (البرنامج الفرعي 8). وتجتمع هذه الهيئات سنوياً لمدة يومين إلى ثلاثة أيام لتقديم التوجيه إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الأعمال المتعلقة بالقطاع الذي تُعنى به كل منها. ولا يقترح رصد موارد لعام 2022 في إطار الميزانية العادية لهذه الهيئات.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

240-20 يشمل عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا مكتب الأمين التنفيذي، ووحدة التنمية المستدامة والشؤون الجنسانية، ووحدة الإعلام. ويشمل أيضاً وحدة إدارة البرامج التي تندرج في إطار شعبة خدمات دعم البرامج والتنظيم الإداري. ويقترح إنشاء وحدتين تنظيميتين جديدتين لإدارة المشاريع الخارجة عن الميزانية والمتصلة بالسلامة على الطرق، وهما أمانة صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، وأمانة المبعوث الخاص للسلامة على الطرق، مع نقل موارد خارجة عن الميزانية من شعبة النقل المستدام إلى مكتب الأمين التنفيذي. ويرد شرح إضافي لهذه المشاريع في الفقرتين 241-20 و 242-20 على التوالي، أما وحدتان التنظيميتان فهما مبينتان في المرفق الأول-باء من هذا التقرير.

241-20 وتشمل المسؤوليات العامة لعنصر التوجيه التنفيذي والإدارة المهام التالية:

- (أ) المساهمة في النقاش بين الدول الأعضاء بشأن التوجيه الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأوروبا وتيسير هذا النقاش، ووضع استراتيجية استشرافية لتعديل أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا للاستجابة للأولويات الناشئة والمتوقعة للدول الأعضاء فيها؛
- (ب) تعزيز العلاقات مع الحكومات الأعضاء ومواكبة احتياجات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛
- (ج) تنسيق تخطيط برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا وضمان تنفيذه، وتوفير الإرشاد والتوجيه للأمانة في أداء عملها، وتعزيز الشفافية والتعاون المشترك بين الشعب؛
- (د) تقديم الخدمات لاجتماعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولجنتها التنفيذية، بما في ذلك إعداد الوثائق ذات الصلة، لضمان متابعة القرارات الصادرة عنهما، والقيام بدور حلقة الوصل بين اللجنة ومكاتب اللجان القطاعية؛
- (هـ) تنسيق أنشطة التعاون التقني المتعددة القطاعات/المشتركة بين القطاعات في إطار ولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك الأنشطة التي تُقام ضمن أطر دون إقليمية؛
- (و) رصد أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في شعب اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتنسيق أنشطة التعاون التقني المتعددة القطاعات/المشتركة بين القطاعات في إطار ولاية اللجنة؛
- (ز) إجراء استعراضات إقليمية للسياسات المتصلة بالقضايا الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات، ولا سيما التنمية المستدامة، والمسائل الجنسانية، وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

- (ح) كفاءة تنفيذ قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك المتابعة الإقليمية للنتائج والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، وفقا لدور اللجنة بوصفها مركزا أماميا إقليميا للأمم المتحدة، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/1998؛
- (ط) إعطاء الموافقة لإصدار منشورات اللجنة الاقتصادية لأوروبا والوثائق الرئيسية المعدة للجان القطاعية وغيرها من الهيئات الفرعية التابعة للجنة؛
- (ي) المساهمة في زيادة إبراز دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وفي إنكاء الوعي بمنتجات اللجنة وزيادة استخدامها من خلال نشر المعلومات عن أنشطتها؛
- (ك) المساهمة، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى، في مناقشة وتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين الاتساق على نطاق المنظومة في العمل الإنمائي للأمم المتحدة؛
- (ل) التعاون والتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما في إطار المنبر الإقليمي للتعاون؛
- (م) تعزيز أوجه التآزر بين أنشطة التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا وعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما من خلال نظام المنسقين المقيمين على الصعيد القطري ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لأوروبا ووسط آسيا، على الصعيد الإقليمي؛
- (ن) المساهمة في تقارير الأمين العام ذات الصلة المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى، وتقديم أي إسهامات أخرى يطلبها المقر؛
- (س) تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني واعتبارات الإعاقة في البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا.

242-20 يضطلع مكتب الأمين التنفيذي، الذي يضم الأمين التنفيذي للجنة ونائب الأمين التنفيذي وأمين اللجنة، بالمسؤولية العامة عن توفير التوجيه والقيادة في مجال السياسات في أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك تنسيق أعمال اللجنة؛ والإشراف على العلاقات مع الحكومات وتطويرها؛ والتنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وتقديم التقارير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والإشراف على العلاقات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات من خارج الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتطوير تلك العلاقات.

243-20 تقدم وحدة إدارة البرامج، التي تندرج ضمن شعبة خدمات دعم البرامج والتنظيم الإداري، التوجيه وتكفل التنسيق العام لإدارة برامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا (التخطيط والرصد والإبلاغ). وتقوم الوحدة أيضا بتعزيز أوجه التآزر بين الأعمال المعيارية والتشغيلية التي تقوم بها المنظمة، وتقدم التوجيه وتكفل التنسيق العام للتعاون التقني، فضلا عن قيامها بدور أمانة الفريق العامل المعني بالتعاون التقني. وتتسق الوحدة مع اللجان الإقليمية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة بشأن مسائل التعاون البرنامجي والتقني دعما للبلدان المشمولة بنظام المنسقين المقيمين داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

244-20 تقدم وحدة التنمية المستدامة والشؤون الجنسانية المشورة في مجال السياسات والتحليل والدعوة بشأن المسائل الشاملة المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها واستعراضها، وبشأن المساواة بين الجنسين، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء. وتعد الوحدة المنتمى الإقليمي السنوي بشأن التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وتؤمن المساهمة الإقليمية في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد العالمي. وهي تؤدي دورا قياديا في الاضطلاع بمهام المنبر الإقليمي للتعاون، الذي يجمع رؤساء المكاتب الإقليمية لأوروبا ووسط آسيا التابعة لكيانات الأمم

المتحدة. وتشرف الوحدة على الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة التي تركز عليها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عملها، وتعزز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية. وتقدم مساهمات في التحضير للمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة وفي متابعتها، وكذلك لمختلف التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتقود الوحدة العمل الداخلي لمواءمة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج قائم على الربط بين الاثنين. ويشمل ذلك وضع وتنفيذ سياسة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخطة عملها بشأن المسائل الجنسانية، واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين، وبناء القدرات من أجل تمكين المرأة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

245-20 تتولى وحدة الإعلام المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية للجنة الاقتصادية لأوروبا الرامية إلى إنكفاء الوعي بعمل اللجنة وحشد الدعم اللازم لهذا العمل. وتروج الوحدة لسمعة اللجنة من خلال إدارة أجزاء موقعها الشبكي ككل وضمان اتساقه العام، وكذلك عن طريق تصميم وإنتاج مواد ترويجية عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتدير الوحدة علاقات اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع وسائل الإعلام، وتكفل حضور اللجنة في وسائل التواصل الاجتماعي، وتقدم خدمات الرصد والتحليل المتصلة بذلك. وتقدم المشورة إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا وكبار مديريها وموظفيها بشأن أنشطة التواصل والدعوة.

246-20 وعملا بقرار الجمعية العامة 260/70، وبدعم من الأمين العام، أنشئ صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق في عام 2018 بوصفه صندوقاً استثمارياً متعدد الشركاء للأمم المتحدة، وتستضيف اللجنة الاقتصادية لأوروبا أمانته. وتقدم أمانة صندوق السلامة على الطرق دعماً لوجستياً وتشغيلياً للمجلس الاستشاري واللجنة التوجيهية، وتنظم الدعوات إلى تقديم المقترحات وعمليات التقييم، وتبذل جهوداً لتعبئة الموارد دعماً للصندوق.

247-20 وتقدم أمانة المبعوث الخاص للسلامة على الطرق الدعم للمبعوث الخاص في الترويج لشراكة عالمية لدعم تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والأنشطة الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق؛ وتمارس أنشطة الدعوة لدى الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تعزيز السلامة على الطرق، لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها نسبة الوفيات والإصابات على الطرق؛ وتشارك في المؤتمرات والاجتماعات العالمية والإقليمية بشأن السلامة على الطرق؛ وتدعو إلى الانضمام إلى الصكوك القانونية للأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة على الطرق وتنفيذها على نحو أكثر فعالية. وتدعم الأمانة مشاركة المبعوث الخاص في المؤتمرات والاجتماعات العالمية والإقليمية بشأن السلامة على الطرق، وإعداد معلومات ومواد عن الصكوك القانونية للأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة على الطرق، وتقدم المساعدة التقنية بناء على طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

248-20 ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، التي تشجع المنظمات على إدراج معلومات عن الاستدامة في دورات تقديم تقاريرها، وامتثالاً للولاية الشاملة المنصوص عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإدماج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. وفي دورة الميزانية الحالية، ستواصل اللجنة الحد من بصمتها الكربونية عن طريق التقليل من السفر في مهام رسمية.

249-20 وترد في الجدول 20-26 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في المواعيد المقررة والحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة. ويرتبط معدل الامتثال البالغ 97 في المائة بالوفاء بالمواعيد في تقديم وثائق اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي نظمت عن طريق قسم إدارة المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في عام 2020. ويرتبط معدل الامتثال البالغ 44 في المائة فيما يتعلق بشراء تذاكر السفر الجوي قبل موعد بدء السفر بأسبوعين على الأقل بجميع طلبات السفر التي جهزتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2020 عن طريق مكتب تجهيز معاملات السفر التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك طلبات الموظفين والمشاركين والخبراء والخبراء الاستشاريين. ويعزى انخفاض معدل الامتثال المذكور في عام 2020 مقارنة بعام 2019 إلى انخفاض عدد الرحلات، وتزايد عدم اليقين بشأن السفر وما يتصل به من قيود مفروضة نتيجة لجائحة

كوفيد-19 العالمية. وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن يتحسن معدل امتثالها مع تخفيف القيود المفروضة على السفر مما يؤدي إلى ظروف أكثر قابلية للتنبؤ بها، وستواصل العمل عن كثب مع مكتب تجهيز السفر لتعزيز التخطيط المبكر للاجتماعات والمؤتمرات.

الجدول 20-26

معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

الفعلي لعام 2019 الفعلي لعام 2020 المقرر لعام 2021 المقرر لعام 2022

80	97	100	100	تقديم الوثائق في مواعيدها
73	44	100	100	شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل

20-250 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 4 577 100 دولار وتعكس نقصانا قدره 36 700 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 20-234 (أ) شرح للخفض المقترح. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 20-27 وفي الشكل الرابع والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-27

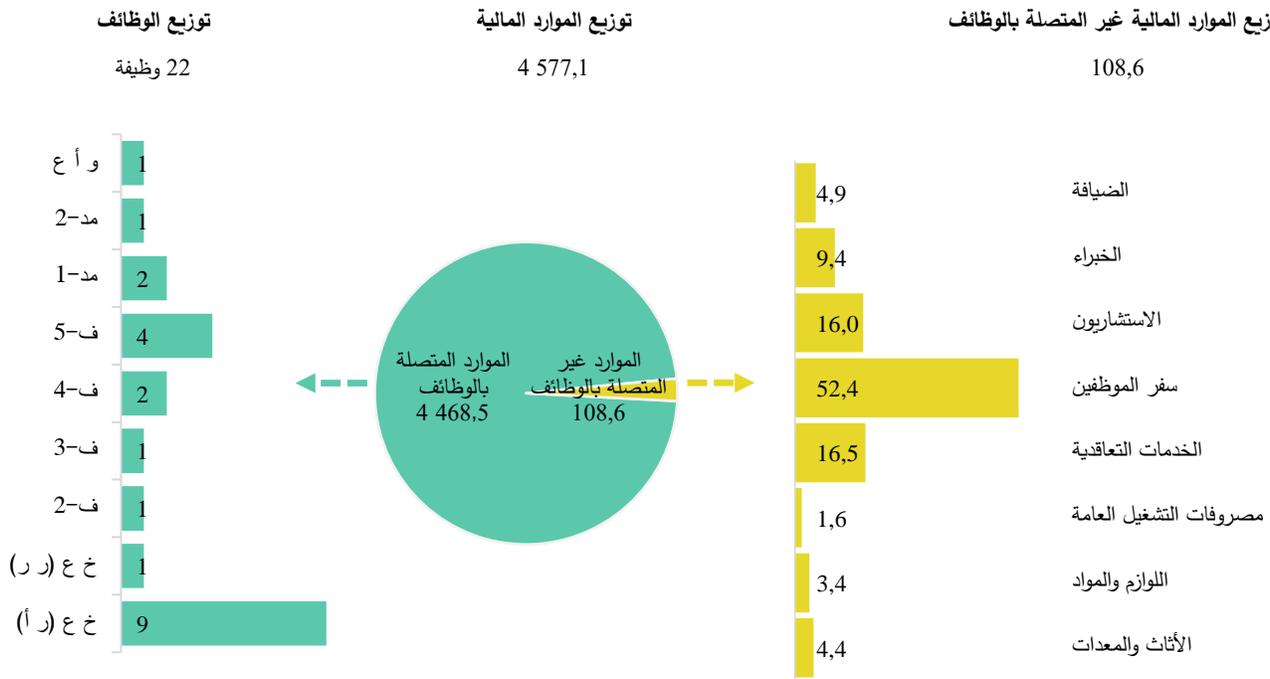
التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نققات عام 2020	عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ التغيرات		النسبة	تقديرات عام 2022 (قبل)
			الموسعة	الأخرى		
4 044,0	4 468,5	-	-	-	-	4 468,5
44,5	145,3	(36,7)	-	-	(36,7)	108,6
<b>4 088,5</b>	<b>4 613,8</b>	<b>(36,7)</b>	-	-	<b>(36,7)</b>	<b>4 577,1</b>
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
الموارد المتصلة بالوظائف						
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
الفئات الفنية والفئات العليا						
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
المجموع						

الشكل الرابع والعشرون من الباب 20  
التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



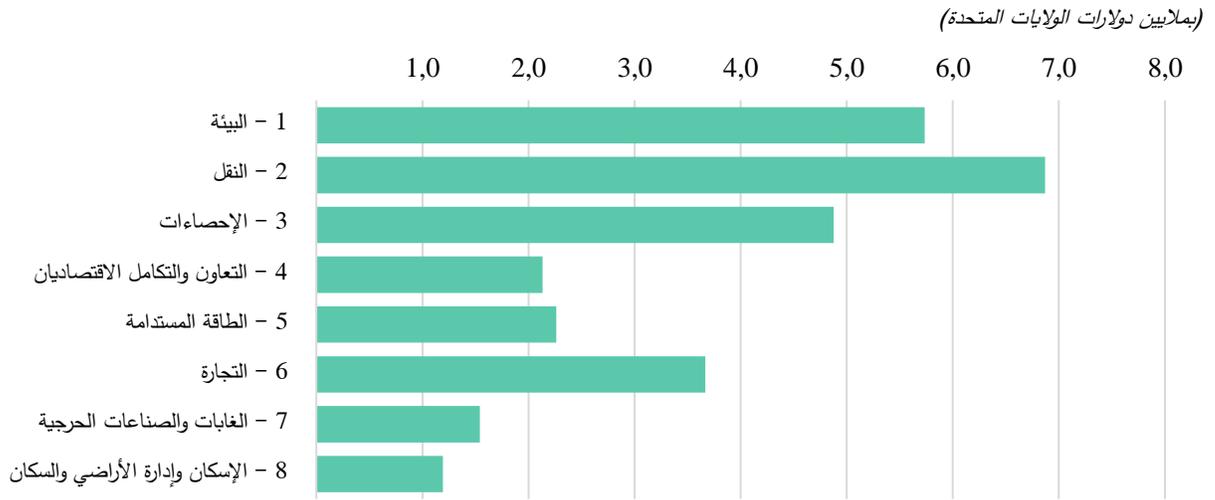
### الموارد الخارجة عن الميزانية

20-251 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 2 216 000 دولار لعام 2022 تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة. وتتصل هذه الموارد بأمانتي صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق والمبعوث الخاص للسلامة على الطرق، وستوفر تكاليف سبع وظائف (1 ف-5 و 2 ف-4 و 2 ف-3 و 2 من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى))، إلى جانب الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف لدعم إدارة الأمانتين. وستمول الموارد أنشطة تعبئة الموارد للصندوق الاستئماني إلى جانب دعم تنفيذ مشاريع ذات أثر كبير من أجل زيادة السلامة على الطرق. وتعرى الزيادة المتوقعة البالغة 151 000 دولار أساساً إلى زيادة الطلب على السفر، وعقد الاجتماعات، وحلقات العمل المتعلقة بالمساعدة التقنية.

### برنامج العمل

20-252 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 28 276 100 دولار وتعكس نقصاً قدره 22 000 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 20-235 (أ) أعلاه شرحاً للخفض المقترح. ويرد في الشكل الخامس والعشرين من الباب 20 توزيع الموارد بحسب البرامج الفرعية.

الشكل الخامس والعشرون من الباب 20  
توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 حسب البرنامج الفرعي



### البرنامج الفرعي 1 البيئة

20-253 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 5 733 400 دولار وتعكس نقصانا قدره 3 200 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 20-28 والشكل السادس والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-28

### البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

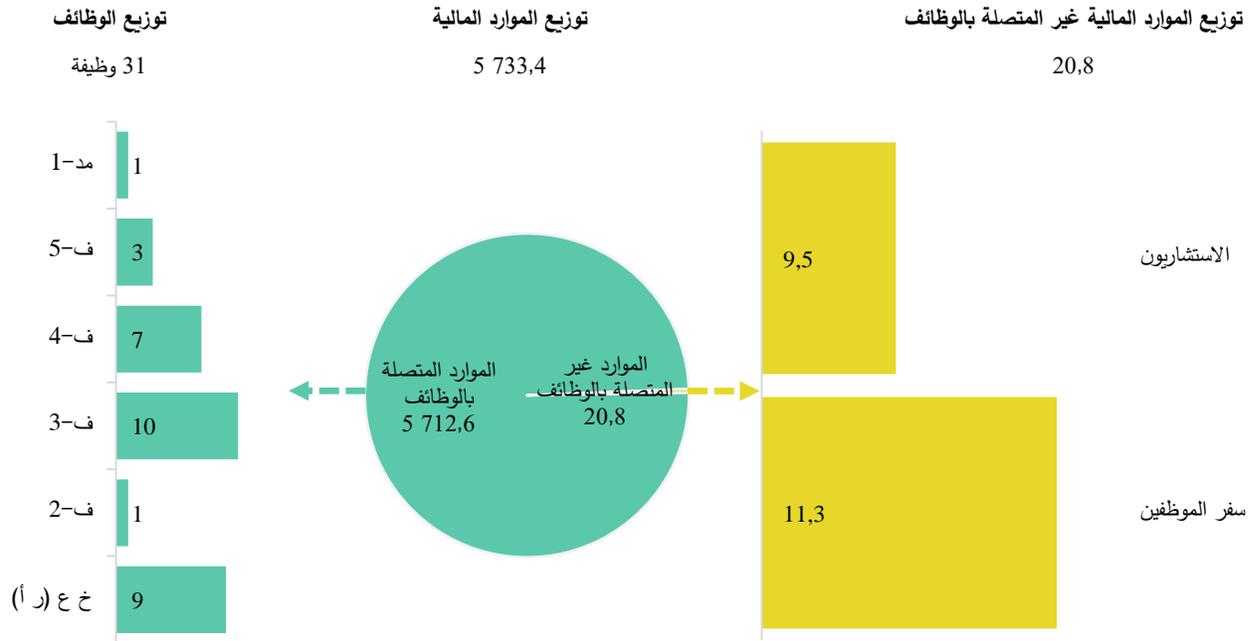
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات	
نققات عام 2020	نققات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات
5 477,0	5 712,6	-	-	-	-	5 712,6	الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية
32,7	24,0	-	-	(3,2)	(13,3)	20,8	الموارد المتصلة بالوظائف
5 509,7	5 736,6	-	-	(3,2)	(3,2)	5 733,4	الموارد غير المتصلة بالوظائف
							المجموع
22	22	-	-	-	-	22	الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة
9	9	-	-	-	-	9	الفئات الفنية والفئات العليا
31	31	-	-	-	-	31	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
							المجموع

الشكل السادس والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



### الموارد الخارجة عن الميزانية

تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 10 270 600 دولار، وستوفر تكاليف 27 وظيفة (1 ف-4 و 18 ف-3 و 1 ف-2 و 7 من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم هذه الموارد أساسا لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة الاقتصادية لأوروبا والأدوات السياسية للجنة التي تشمل برنامج استعراض الأداء البيئي للجنة، وبرنامج اللجنة الخاص بالرصد والتقييم البيئيين، واستراتيجية اللجنة الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وبرنامج المساعدة التقنية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة، وذلك من خلال الحوار الدولي بشأن السياسات، والعمل المعياري، وبناء القدرات، ونشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 1 263 900 دولار أساسا إلى الإنجاز المقرر للمشاريع في عام 2021.

### البرنامج الفرعي 2

#### النقل

تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 6 870 300 دولار وتعكس نقصانا قدره 5 000 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 20-29 والشكل السابع والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-29

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

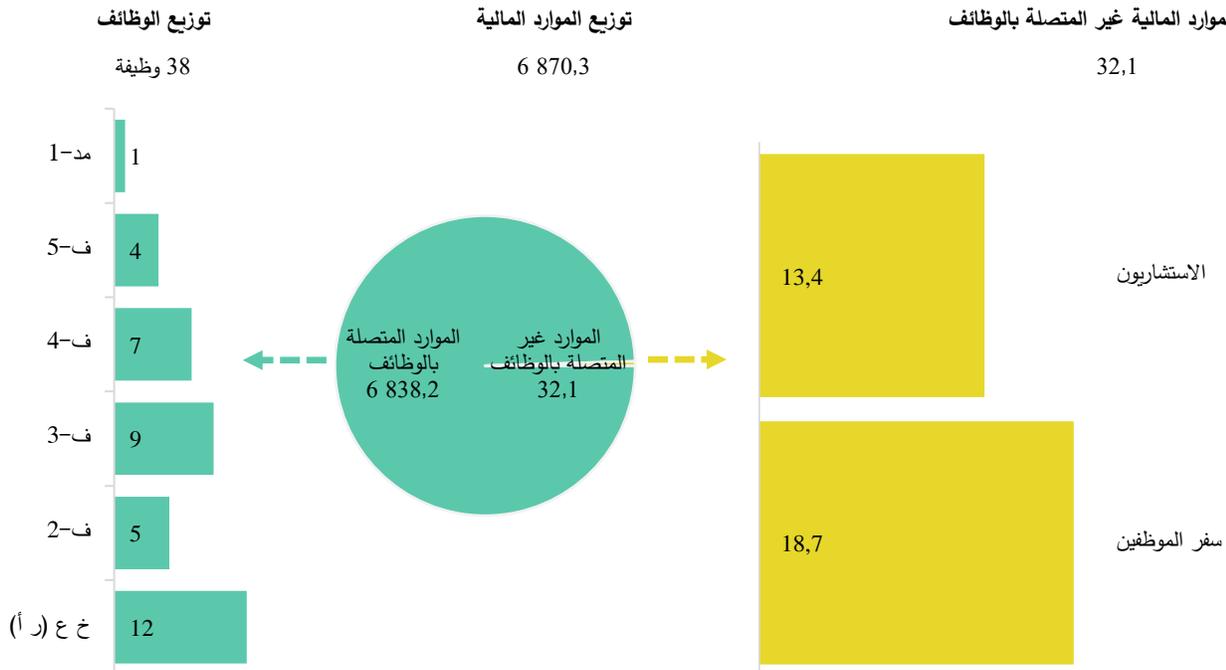
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	التغيرات					نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	النسبة	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)						
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>											
الموارد المتصلة بالوظائف	6 421,4	6 838,2	-	-	-	-	-	-	-	-	6 838,2
الموارد غير المتصلة بالوظائف	49,9	37,1	-	-	-	-	-	(5,0)	(5,0)	(13,5)	32,1
<b>المجموع</b>	<b>6 471,3</b>	<b>6 875,3</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>(5,0)</b>	<b>(5,0)</b>	<b>(0,1)</b>	<b>6 870,3</b>
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>											
الفئات الفنية والفئات العليا	26	26	-	-	-	-	-	-	-	-	26
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	12	12	-	-	-	-	-	-	-	-	12
<b>المجموع</b>	<b>38</b>	<b>38</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>38</b>

الشكل السابع والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

256-20 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 2 564 100 دولار، وستوفر تكاليف ثماني وظائف (3 ف-4 و 2 ف-3 و 1 ف-2 و 2 من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم هذه الموارد أساساً لدعم تنفيذ وحوسبة اتفاقية النقل الدولي البري الدولي وتنفيذ مشروع طريق السيارات العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب ومشروع السكة الحديدية العابرة لأوروبا ومشروع في مجالات الحلول الخضراء والصحية للنقل والتنقل المستدامين، ومواءمة أنظمة النقل مع تغير المناخ. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 144 200 دولار أساساً إلى الإنجاز المقرر لمشروع واحد في عام 2021.

البرنامج الفرعي 3

الإحصاءات

257-20 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 4 876 300 دولار وتعكس نقصانا قدره 4 700 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 20-30 والشكل الثامن والعشرين من الباب 20.

الجدول 20-30

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

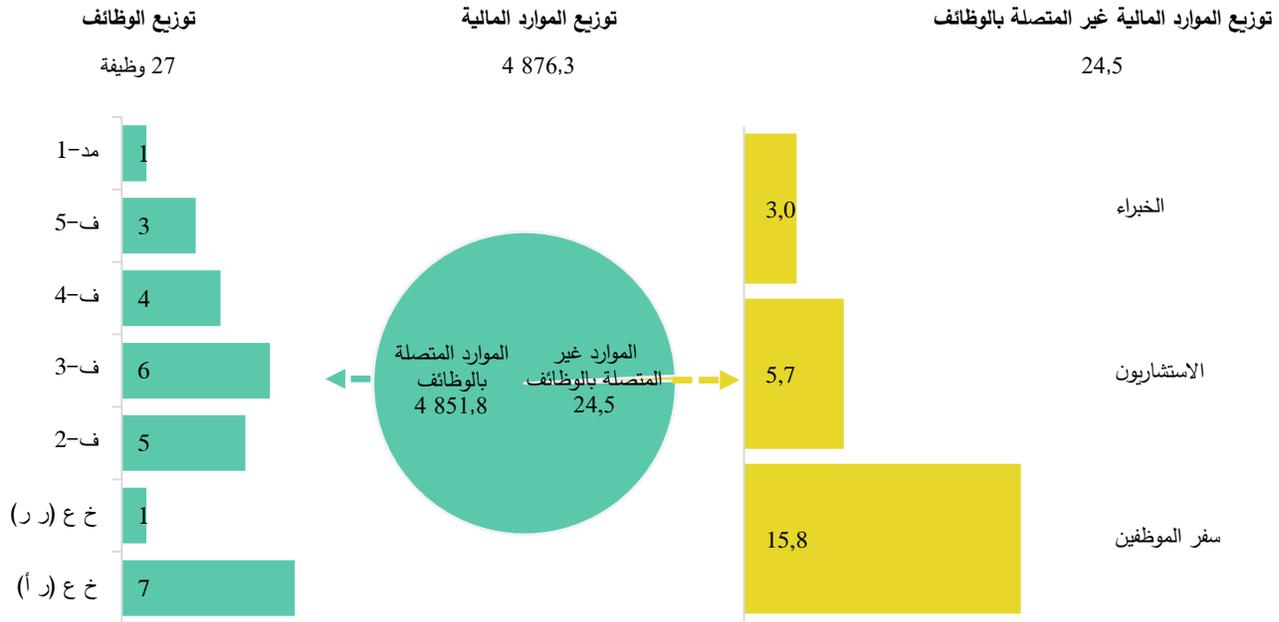
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات				نفقات عام اعتمادات التعديلات	
		الولايات الجديدة/ التغيرات		التعديلات		عام 2021	
		النسبة		الموسعة		الفنية	
		المجموع		الأخرى		عام 2020	
		إعادة تقدير التكاليف					
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>							
الموارد المتصلة بالوظائف	4 465,5	4 851,8	-	-	-	-	-
الموارد غير المتصلة بالوظائف	9,7	29,2	(16,1)	(4,7)	(4,7)	-	-
<b>المجموع</b>	<b>4 475,2</b>	<b>4 881,0</b>	<b>(0,1)</b>	<b>(4,7)</b>	<b>(4,7)</b>	<b>-</b>	<b>-</b>
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>							
الفئات الفنية والفئات العليا	19	19	-	-	-	-	-
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	8	8	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>27</b>	<b>27</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>

الشكل الثامن والعشرون من الباب 20

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



#### الموارد الخارجة عن الميزانية

20-258 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 165 400 دولار، وستوفر الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد إدارة المشاريع في مجالات تحديث الإحصاءات الرسمية والإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز القدرة الإحصائية للدول الأعضاء على توفير إحصاءات ومؤشرات عالية الجودة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولم يطرأ أي تغيير على مستوى الموارد المتوقع في عام 2022.

#### البرنامج الفرعي 4

#### التعاون والتكامل الاقتصاديان

20-259 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 2 131 900 دولار وتعكس نقصانا قدره 1 900 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 20-31 والشكل التاسع عشر من الباب 20.

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

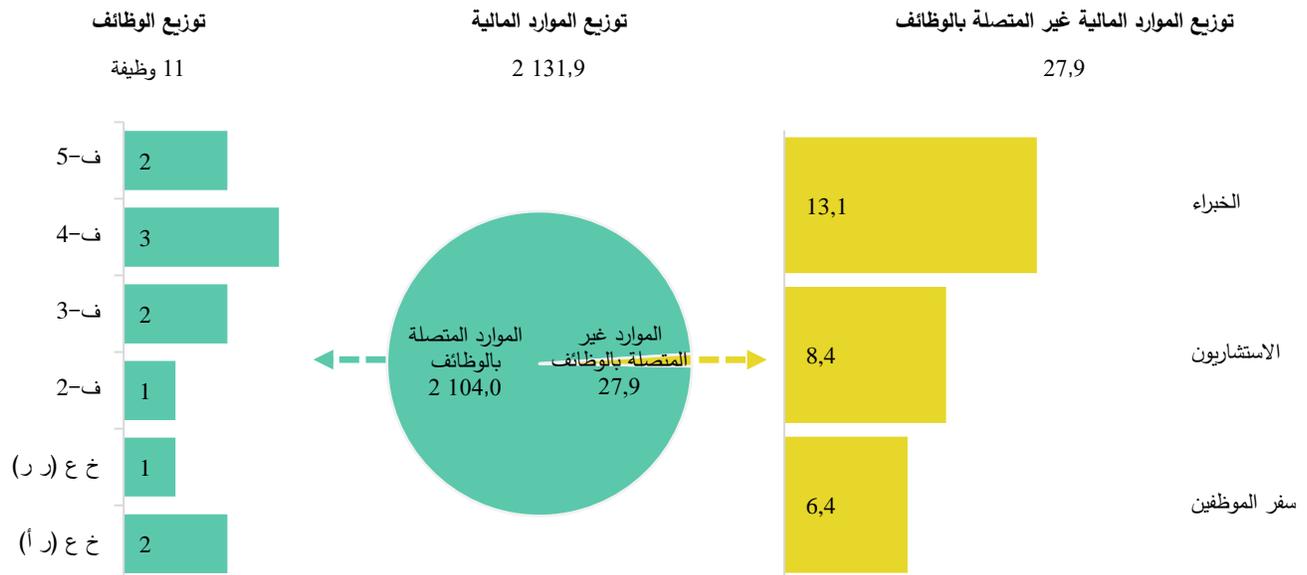
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	التغيرات						2020	2021
	النسبة	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	2 104,0	-	-	-	-	-	2 104,0	1 907,4
الموارد غير المتصلة بالوظائف	27,9	(6,4)	(1,9)	(1,9)	-	-	29,8	11,8
<b>المجموع</b>	<b>2 131,9</b>	<b>(0,1)</b>	<b>(1,9)</b>	<b>(1,9)</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>2 133,8</b>	<b>1 919,2</b>
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا	8	-	-	-	-	-	8	
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	3	-	-	-	-	-	3	
<b>المجموع</b>	<b>11</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>11</b>	

الشكل التاسع عشر من الباب 20

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

260-20 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 673 800 دولار، وستوفر تكاليف وظيفة واحدة (ف-3)، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم هذه الموارد أساسا في تقديم الدعم لمشاريع التعاون التقني المتعلقة بتنفيذ سياسات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الابتكار، والابتكار الإنمائي من أجل استعراضات التنمية المستدامة، ومعايير الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس، وتعزز التعاون دون الإقليمي بشأن التنمية المستدامة في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات وسط آسيا. ويعزى النقصان المتوقع في الموارد البالغ 792 300 دولار في عام 2022 أساسا إلى قرب إنجاز مشروعين جاريتين في عام 2021.

البرنامج الفرعي 5

الطاقة المستدامة

261-20 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 2 261 300 دولار وتعكس نقصانا قدره 1 900 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 20-32 والشكل الثلاثين من الباب 20.

الجدول 20-32

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

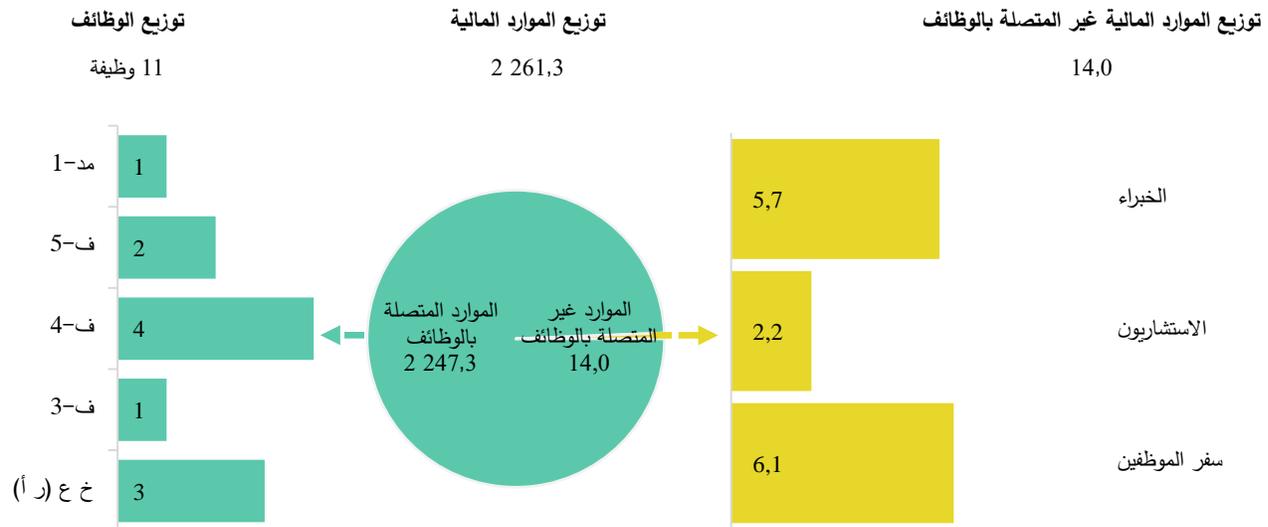
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات					
		النسبة		التغيرات		نفقات عام	
		تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)		الولايات الجديدة/ التغيرات الأخرى		اعتمادات عام 2021 الفنية	
		المجموع	المئوية	الموسعة	الأخرى	2020	2021
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>							
الموارد المتصلة بالوظائف	1 914,5	2 247,3	-	-	-	-	2 247,3
الموارد غير المتصلة بالوظائف	1,8	14,0	(11,9)	(1,9)	(1,9)	-	15,9
<b>المجموع</b>	<b>1 916,3</b>	<b>2 261,3</b>	<b>(0,1)</b>	<b>(1,9)</b>	<b>(1,9)</b>	-	<b>2 263,2</b>
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>							
الفئات الفنية والفئات العليا	8	8	-	-	-	-	8
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	3	3	-	-	-	-	3
<b>المجموع</b>	<b>11</b>	<b>11</b>	-	-	-	-	<b>11</b>

الشكل الثلاثون من الباب 20

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



### الموارد الخارجة عن الميزانية

20-262 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 550 200 دولار، وستوفر تكاليف وظيفتين (1 ف-4 و 1 ف-3)، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم هذه الموارد أساساً للمتكمين من مواصلة تطوير وتنفيذ نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد المستدامة الذي يسمح بالإدارة الدينامية للموارد الطبيعية المتاحة بما يتماشى مع خطة عام 2030، وستوفر تكاليف مشاريع التعاون التقني بشأن المجالات التالية: إدارة الموارد المستدامة؛ وكفاءة استخدام الطاقة في المباني؛ وإدارة الميثان؛ والتعاون عبر الحدود في مجال الطاقة المتجددة؛ وخفض انبعاثات الكربون من قطاع النقل؛ وتحديد أثر انبعاثات الكربون؛ ونظام التتبع العالمي. ويعزى النقصان المتوقع البالغ 546 100 دولار أساساً إلى الإنجاز المقرر لستة مشاريع في عام 2021.

### البرنامج الفرعي 6 التجارة

20-263 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 667 400 دولار وتعكس نقصانا قدره 3 400 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 20-33 والشكل الحادي والثلاثين من الباب 20.

الجدول 20-33

البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

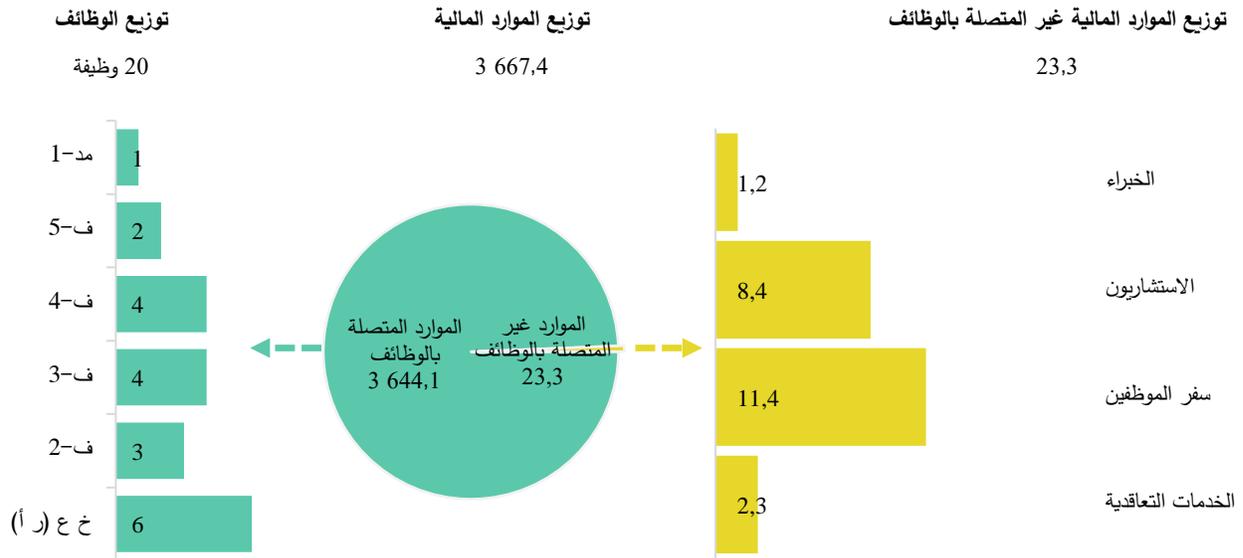
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	التغيرات				التعديلات الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	تغيرات عام 2021	تغيرات عام 2020	تغيرات عام 2021	تغيرات عام 2020				
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	3 644,1	3 395,9	-	-	-	-	-	3 644,1
الموارد غير المتصلة بالوظائف	23,3	11,5	(12,7)	(3,4)	(3,4)	(3,4)	(3,4)	26,7
<b>المجموع</b>	<b>3 667,4</b>	<b>3 407,4</b>	<b>(0,1)</b>	<b>(3,4)</b>	<b>(3,4)</b>	<b>(3,4)</b>	<b>(3,4)</b>	<b>3 670,8</b>
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا	14	14	-	-	-	-	-	14
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	6	6	-	-	-	-	-	6
<b>المجموع</b>	<b>20</b>	<b>20</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>20</b>

الشكل الحادي والثلاثون من الباب 20

البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

264-20 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 712 800 دولار، وستوفر تكاليف وظيفتين (1 ف-4 و 1 من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم هذه الموارد أساسا لدعم مشاريع التعاون

التقني، وأنشطة الدعوة، والدراسات القائمة على الأدلة لتحديد الحواجز التنظيمية والإجرائية أمام التجارة، فضلا عن مشاريع التعاون التقني في مجالات تيسير التجارة، وسلاسل القيمة المستدامة، وإدارة النفايات الغذائية، وتعزيز استخدام معايير التنمية المستدامة. ويعزى النقصان المتوقع في الموارد البالغ 813 300 دولار أساسا إلى قرب إنجاز أربعة مشاريع في عام 2021.

## البرنامج الفرعي 7 الغابات والصناعات الحرجية

20-265 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 542 200 دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره 1 100 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 20-34 والشكل الثاني والثلاثين من الباب 20.

الجدول 20-34

### البرنامج الفرعي 7: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

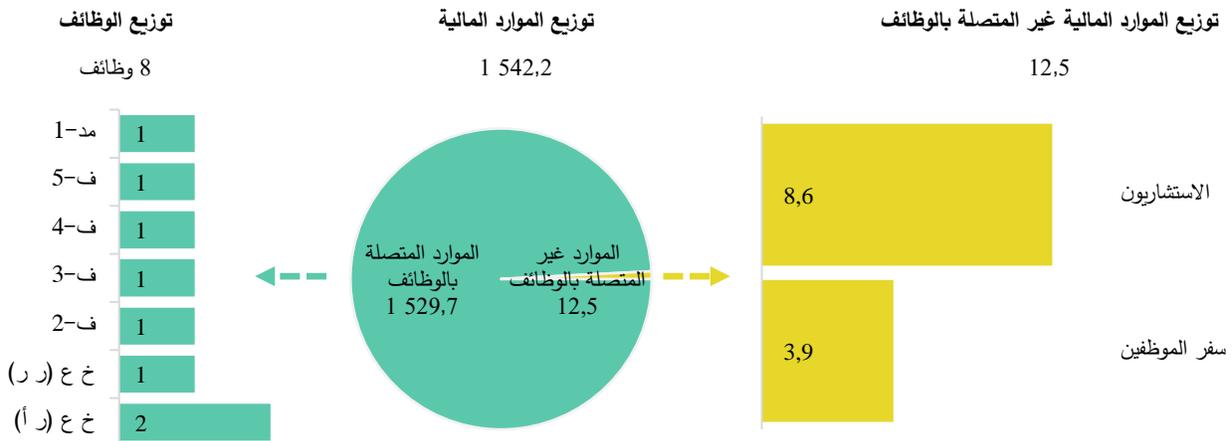
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	التغيرات				التعديلات الموسعة	نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021 الفنية	
	النسبة تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	المجموع المئوية	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ التغيرات				
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	1 529,7	-	-	-	-	1 529,7	1 497,1	
الموارد غير المتصلة بالوظائف	12,5	(8,1)	(1,1)	(1,1)	-	13,6	3,6	
<b>المجموع</b>	<b>1 542,2</b>	<b>(0,1)</b>	<b>(1,1)</b>	<b>(1,1)</b>	-	<b>1 543,3</b>	<b>1 500,7</b>	
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئات الفنية والفئات العليا	5	-	-	-	-	5		
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	3	-	-	-	-	3		
<b>المجموع</b>	<b>8</b>	-	-	-	-	<b>8</b>		

الشكل الثاني والثلاثون من الباب 20

البرنامج الفرعي 7: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



### الموارد الخارجة عن الميزانية

20-266 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 40 500 دولار، وستوفر الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم هذه الموارد أساساً لدعم البحوث والتحليلات ونشر المعلومات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات، والإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات الحرجية، ومشاريع التعاون التقني بشأن الإدارة المستدامة للغابات. ويعزى الانخفاض المتوقع في الموارد البالغ 364 800 دولار في عام 2022 أساساً إلى قرب إنجاز سبعة مشاريع في عام 2021.

### البرنامج الفرعي 8

#### الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

20-267 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 193 300 دولار وتعكس نقصاً قدره 800 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 20-35 والشكل الثالث والثلاثين من الباب 20.

الجدول 20-35

#### البرنامج الفرعي 8: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نقطة عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
1 206,2	1 187,4	-	-	-	-	1 187,4
						الموارد المتصلة بالوظائف

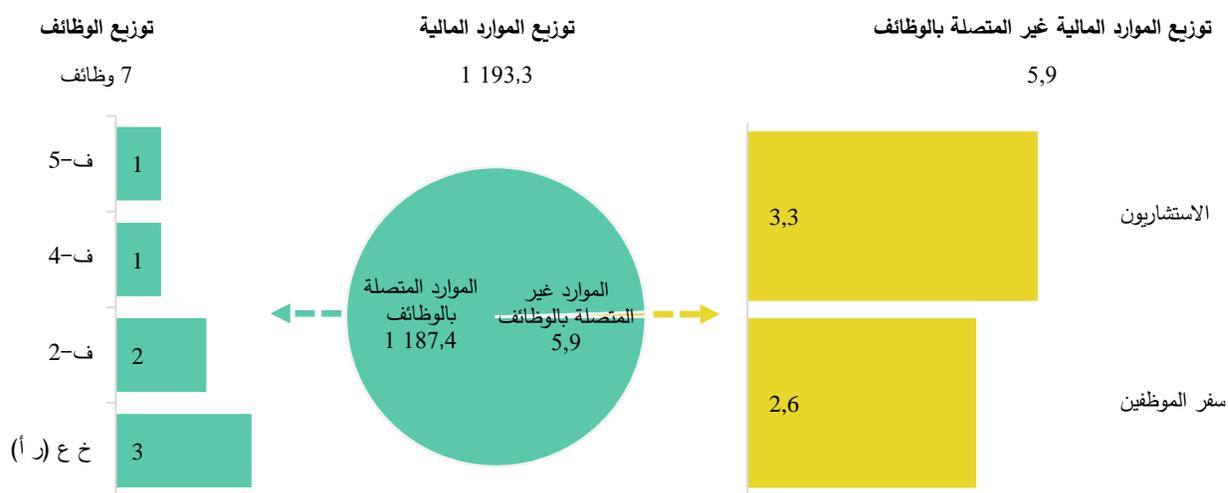
## الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

تغيرات		تغيرات		تغيرات		تغيرات	
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
1,0	6,7	-	-	(0,8)	(11,9)	5,9	الموارد غير المتصلة بالوظائف
<b>1 207,2</b>	<b>1 194,1</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>(0,8)</b>	<b>(0,1)</b>	<b>1 193,3</b>	<b>المجموع</b>
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
4	4	-	-	-	-	4	الفئات الفنية والفئات العليا
3	3	-	-	-	-	3	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
<b>7</b>	<b>7</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>7</b>	<b>المجموع</b>

الشكل الثالث والثلاثون من الباب 20

البرنامج الفرعي 8: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



### الموارد الخارجة عن الميزانية

20-268 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 278 800 دولار، وستوفر الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد أساساً لدعم المشاريع المتعلقة بوضع مواجيز قطرية عن الإسكان وإدارة الأراضي والتخطيط المكاني، وعن التنمية الحضرية المستدامة والمدن الذكية، فضلاً عن دعم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بشيخوخة السكان. ويعزى النقصان المتوقع في الموارد البالغ 151 100 دولار في عام 2022 أساساً إلى قرب إنجاز مشروع واحد في عام 2021.

### الدعم البرنامجي

20-269 تتألف شعبة إدارة البرامج وخدمات الدعم من مكتب المدير، ووحدة إدارة البرامج التي تتدرج تحت عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة، ووحدة الإدارة العامة، ووحدة إدارة الشؤون المالية والميزانية، ووحدة إدارة الموارد البشرية، ووحدة نظم المعلومات.

270-20 وتشمل المسؤوليات العامة لشعبة إدارة البرامج وخدمات الدعم المهام التالية:

- (أ) يرأس مكتب المدير مدير يتولى إدارة جميع جوانب تخطيط البرامج، والرقابة، وتقييم عمل البرامج الفرعية، والإدارة؛
- (ب) يرد في الفقرة 20-238 أعلاه شرح لوحدة إدارة البرامج التي تندرج في إطار عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة؛
- (ج) وحدة الإدارة العامة التي تتولى مسؤولية تنسيق وإدارة وتقديم الخدمات الإدارية العامة، بما في ذلك تنسيق وصياغة وإصدار جميع السياسات الإدارية؛ وإدارة السفر؛ وتنسيق وإدارة التطبيقات المركزية (بما في ذلك نظام أوموجا)؛ وإدارة حيز المكاتب؛ والإشراف والرقابة على إدارة الممتلكات؛ وتنظيم أنشطة الشراء. وتتسق الوحدة مع مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث يقدم المكتب الخدمات والدعم الإداري إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛
- (د) وحدة إدارة الشؤون المالية والميزانية التي تتولى المسؤولية عن جميع جوانب الإدارة المالية وإدارة الميزانية، وإعداد الميزانية السنوية؛ والإبلاغ عن أداء الميزانية، بما في ذلك تجهيز المعاملات المالية والإبلاغ عنها وتقديم التوجيه لمديري البرامج؛ وإدارة برنامج المنح التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وإعداد بيان الرقابة الداخلية؛ وإدارة تقييض السلطة المالية في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتتسق الوحدة مع مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث يقدم المكتب الخدمات والدعم الإداري إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛
- (هـ) وحدة إدارة الموارد البشرية، التي تتولى مسؤولية إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك إدارة جدول ملاك الموظفين، واختيار الموظفين وتدريبهم، وإدارة أداء الموظفين، وإدارة برنامج التدريب الداخلي في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وإدارة شؤون الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين من الأفراد، وتزويد الموظفين بخدمات الرفاه، وإدارة الجداول الزمنية والحضور، وترتيبات العمل المرنة، وتنفيذ السياسة الجنسانية للجنة الاقتصادية لأوروبا. وتتولى الوحدة أيضا المسؤولية عن جميع المسائل المتصلة بنظام إقامة العدل داخل الأمانة. وتتسق الوحدة مع مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث يقدم المكتب الخدمات والدعم الإداري إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛
- (و) وحدة نظم المعلومات، التي تتولى مسؤولية توفير نظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعما للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتقدم وحدة نظم المعلومات خدمات استشارية إلى إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكفل تقديم حلول مناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا. وتتسق الوحدة مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث يقدم المكتب الخدمات إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بالحوسبة الشخصية والخدمات ذات الصلة مثل إدارة الحواسيب المكتبية، واستضافة البيانات وتخزينها، والتداول بالفيديو، وتقنية الاتصال اللاسلكي الواي فاي (Wi-Fi).

271-20 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 395 000 دولار وتعكس زيادة قدرها 58 400 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد تفسير للزيادة المقترحة في الفقرتين 234 (ب) و 235 (ب) أعلاه. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 20-36 والشكل الرابع والثلاثين من الباب 20.

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

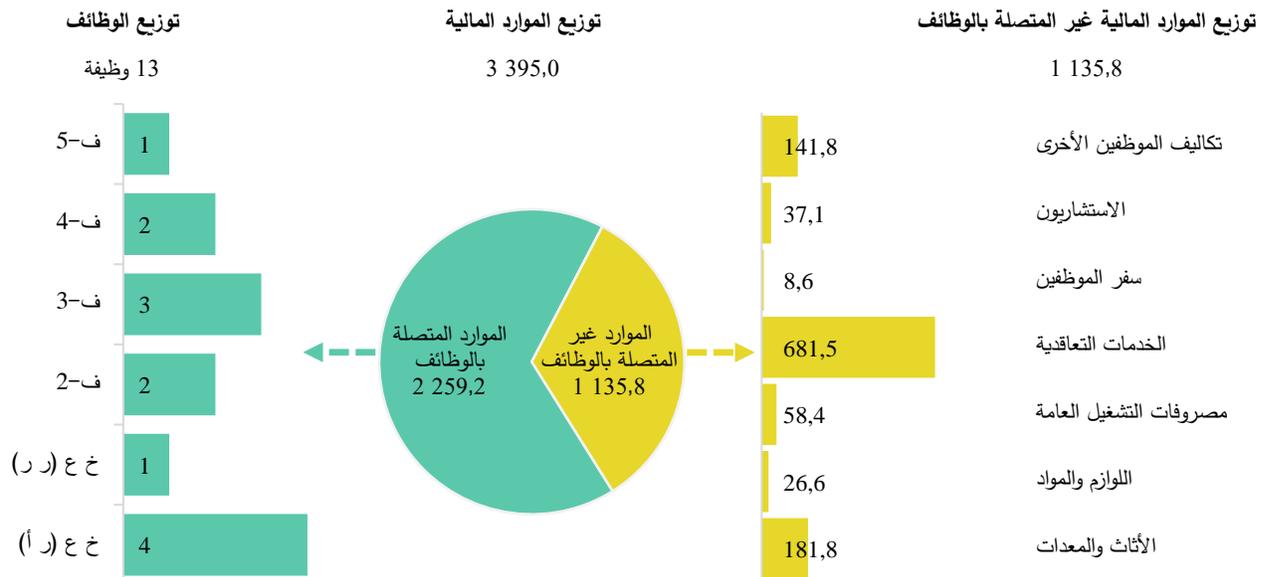
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	التغيرات						نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021
	النسبة	التغيرات	الولايات الجديدة/	التعديلات	التغيرات	النسبة		
تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	المجموع	الأخرى	الموسعة	الفنية	الموسعة	الأخرى	عام 2021	عام 2020
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>								
الموارد المتصلة بالوظائف	82,8	-	-	82,8	2 176,4	2 096,1		
الموارد غير المتصلة بالوظائف	(24,4)	(24,4)	-	-	1 160,2	1 134,7		
<b>المجموع</b>	<b>58,4</b>	<b>(24,4)</b>	<b>-</b>	<b>82,8</b>	<b>3 336,6</b>	<b>3 230,8</b>		
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>								
الفئات الفنية والفئات العليا	-	-	-	-	-	8		
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	-	-	-	-	-	5		
<b>المجموع</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>13</b>		

الشكل الرابع والثلاثون من الباب 20

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



## الموارد الخارجة عن الميزانية

272-20 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للدعم البرنامجي بمبلغ 1 788 000 دولار، وستوفر تكاليف سبع وظائف (1 مد-1 و 2 ف-4 و 1 ف-2 و 3 من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى))، فضلا عن الموارد غير المتصلة بالوظائف. وستستخدم هذه الموارد أساسا لتقديم الدعم في مجالات الميزانية، والشؤون المالية، والموارد البشرية، والإدارة العامة، وتكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الموارد ستزيد من تعزيز المهام المتصلة بالاستراتيجية، وإدارة البرامج، والرقابة، والتقييم، والإدارة المركزية للمخاطر، وتنسيق برامج التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا، وتقديم الدعم إلى بلدان المنسقين المقيمين. ولا يعكس المستوى المتوقع للموارد أي تغير في مستوى الموارد مقارنة بتقديرات عام 2021.

## المرفق الأول

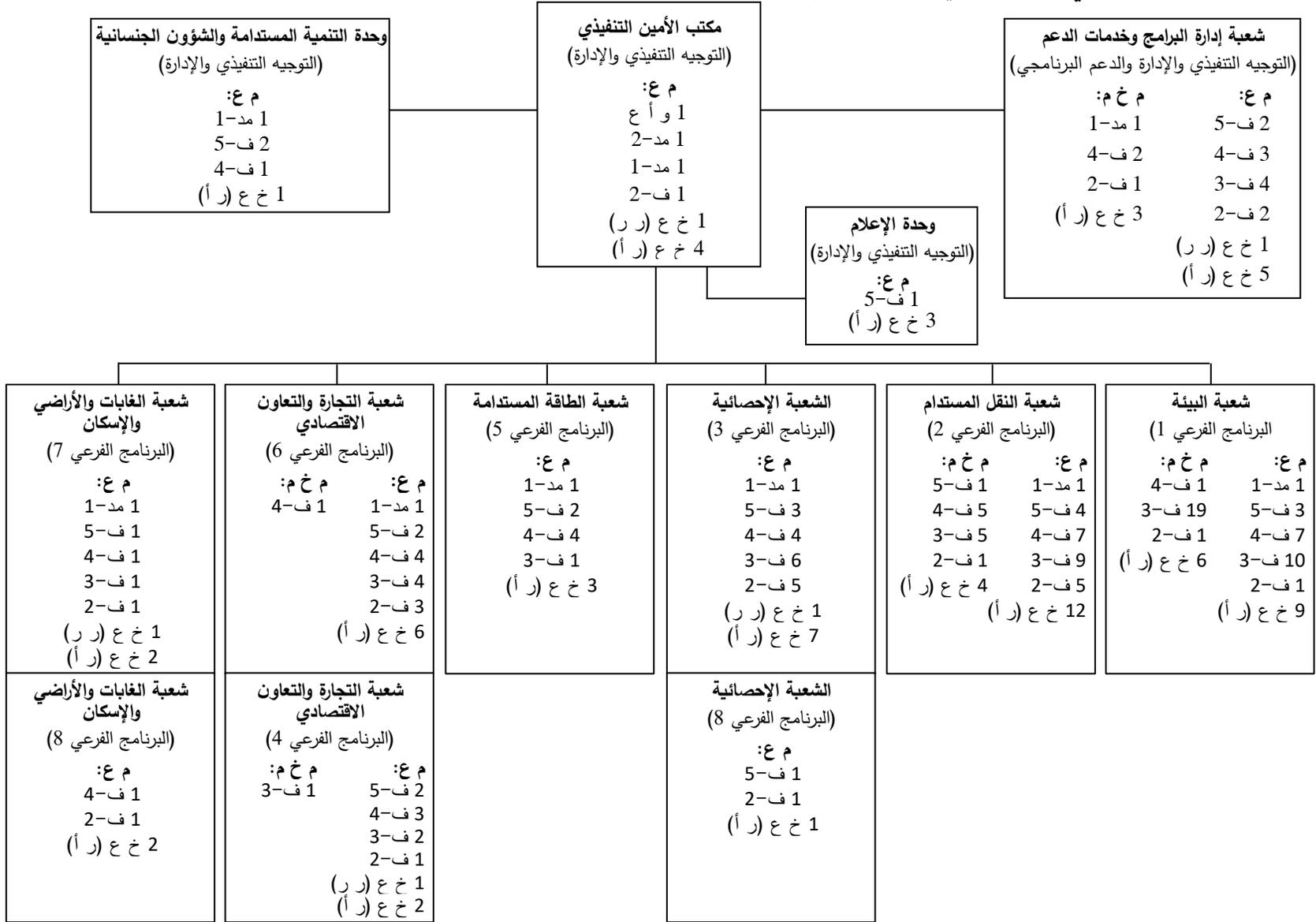
### الهيكل التنظيمي المعتمد وتوزيع الوظائف لعام 2022

يرد أدناه رسمان بيانان يعرضان الهيكل التنظيمي للجنة الاقتصادية لأوروبا. ويستسخ الرسم البياني ألف الهيكل التنظيمي المعتمد لعام 2021، كما هو وارد في الوثيقة (Sect. 20) A/75/6. ويعرض الرسم البياني باء الهيكل التنظيمي المقترح لعام 2022.

#### تبرير التغييرات المقترحة

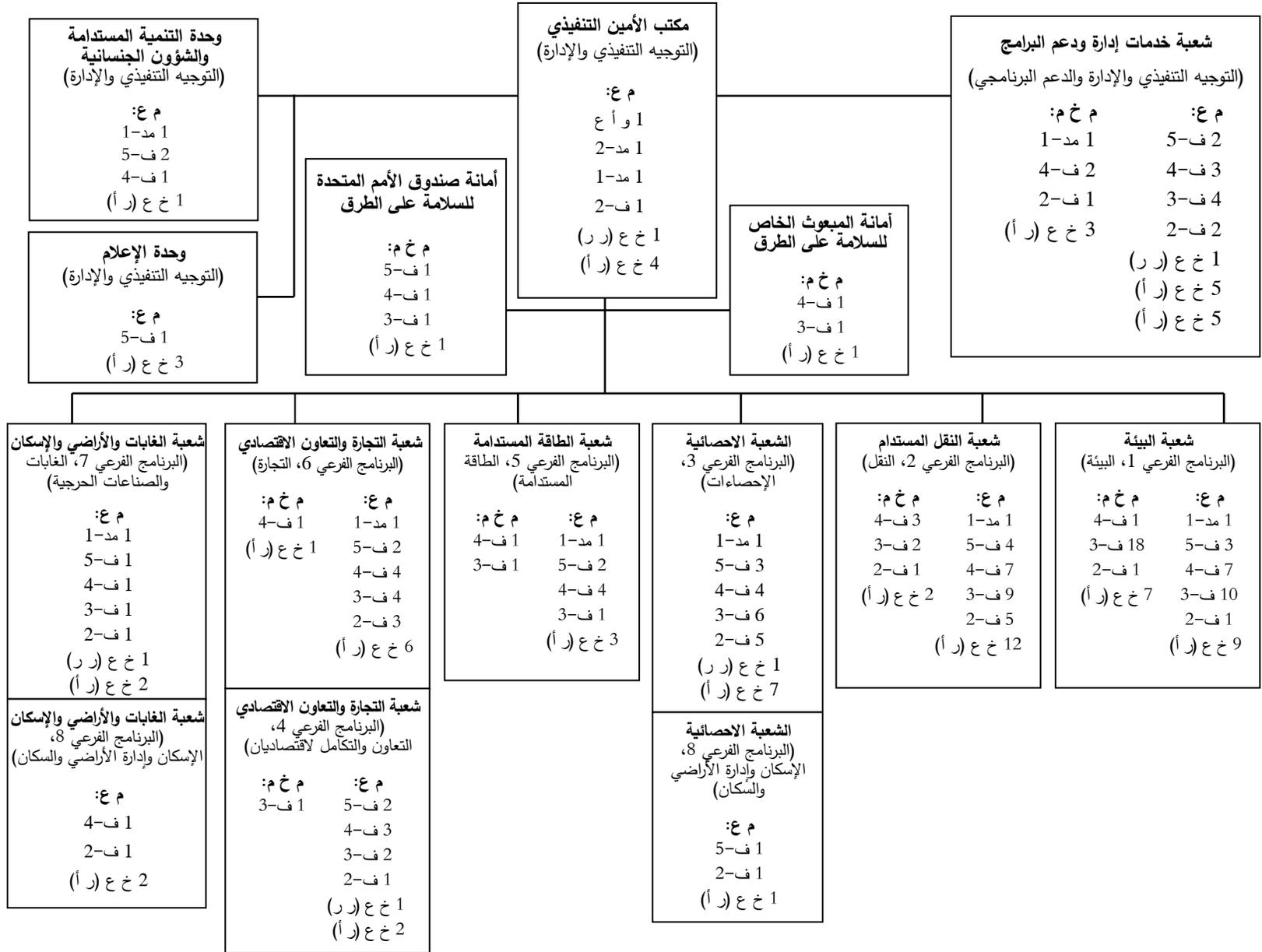
قبل عام 2021، كانت الأمانتان الممولتان من موارد خارجة عن الميزانية للمبعوث الخاص للسلامة على الطرق وللصندوق الاستئماني للسلامة على الطرق، تتبعان رئيس شعبة النقل المستدام. ومن أجل مراعاة جميع أبعاد السلامة على الطرق الشاملة لعدة قطاعات (النقل، وكذلك الصحة، والتنمية الحضرية، والتجارة)، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 271/72، بدأت الأمانتان في عام 2021 في التبعية إلى مكتب الأمين التنفيذي، وهو ما ينعكس في المخطط التنظيمي المقترح لعام 2022.

## ألف - الهيكل التنظيمي المعتمد وتوزيع الوظائف لعام 2021



المختصرات: خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ م ع: الميزانية العادية؛ خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية.

باء - الهيكل التنظيمي المعتمد وتوزيع الوظائف لعام 2022



المختصرات: خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ م ع: الميزانية العادية؛ م خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية.

## المرفق الثاني

## موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تقرير رقم AG2018/720/02

ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تعد معايير مرجعية مستكملة لمراكز التنسيق المعنية بالنقل البري الدولي لكي تنتظر فيها اللجنة الإدارية وتوافق عليها من أجل ضمان الاتساق وتعزيز فعالية مراكز التنسيق (2).

نُفذت، ريثما يؤكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذلك. وقدمت وثيقة تعطي الاختصاصات المستكملة لمراكز التنسيق المعنية بالنقل البري الدولي، سواء من الجمارك أو الرباطات، كوثيقة رسمية إلى اللجنة الإدارية للاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري في دورتها المعقودة في شباط/فبراير 2020. وقدمت وثيقة غير رسمية تكميلية في دورة تشرين الأول/أكتوبر 2020 (ECE/TRANS/WP.30/AC.2/2020/9).

وقد اعتمدت الوثيقة خلال الدورة الرابعة والسبعين للجنة الإدارية للاتفاقية الجمركية، في شباط/فبراير 2021، كما هو مبين في الفقرة 55 من الوثيقة ECE/TRANS/WP.30/AC.2/151.

التنفيذ جارٍ.

في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تلقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا رسالة من مكتب الأخلاقيات توصي فيها باتخاذ ثلاثة إجراءات:

(أ) إنشاء رقابة مستقلة على الأموال المخصصة للجنة الاقتصادية لأوروبا لغرض النظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري. وقد عرضت الأمانة الآلية خلال الدورة الرابعة والسبعين للجنة الإدارية للاتفاقية الجمركية، في شباط/فبراير 2021 (ECE/TRANS/WP.30/AC.2/151، الفقرة 57)، ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز (المرجع نفسه، الفقرة 61)؛

(ب) إعداد مذكرة تفاهم جديدة مع الاتحاد الدولي للنقل على الطرق، تتضمن جميع التوصيات المقدمة من مكتب الأخلاقيات. وستقدم مذكرة التفاهم الجديدة إلى اللجنة الإدارية للاتفاقية الجمركية في وقت لاحق من عام 2021 (المرجع نفسه، الفقرة 59)؛

(ج) مناقشة وإقرار مذكرة التفاهم الجديدة وخطة العمل من جانب المجلس التنفيذي للاتفاقية الجمركية. وأقر المجلس التنفيذي للاتفاقية

ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا طلب المشورة من مكتب الأخلاقيات بشأن التضارب الظاهر في المصالح الناشئ عن الترتيب الذي وضعته مع الشريك الخارجي بشأن مشروع النظام الإلكتروني للنقل البري الدولي، بما في ذلك استلام الأموال من الشريك الخارجي، الذي أصبحت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تخضع للمساءلة أمامه بموجب الاتفاق المتعلق بالمساهمات، على الرغم من الاضطلاع بالمسؤولية عن مساعدة المجلس التنفيذي في الإشراف على عمليات الشريك الخارجي وتقييم امتثاله لاتفاقية النقل البري الدولي (6).

الجمركية، خلال دورته السادسة والثمانين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2020، بأن هذه المسألة ينبغي أن تُنظر على مستوى اللجنة الإدارية للاتفاقية الجمركية. وسيُغلق هذا الجانب من التوصية أيضاً بمجرد أن تقر اللجنة مذكرة التفاهم الجديدة في عام 2021.

الالتزام جارٍ.

وفيما يتعلق بالتوصية 7 (أ)، طلبت الفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجمركية المرتبطة بالنقل في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى الأمانة أن ترسل رسالة تذكيرية إلى مراكز التنسيق المعنية بالنقل البري الدولي من الجمارك والرباطات، تلتزم فيها آراءها بشأن الدراسة المتعلقة بأسباب تراجع بيع دفاتر النقل البري الدولي. وقد قُدمت نسخة منقحة من الدراسة إلى المجلس التنفيذي للاتفاقية الجمركية في كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي طلب تقديم الدراسة إلى اللجنة الإدارية للنظر فيها في عام 2021.

وفيما يتعلق بالتوصية 7 (ب)، نظرت اللجنة الإدارية للاتفاقية الجمركية في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 في وثيقة رسمية بشأن وضع ترتيب تمويل بديل مناسب لضمان استدامة عمليات النقل البري الدولي (ECE/TRANS/WP.30/AC.2/2020/10) ولكن اللجنة قررت أن تواصل في الوقت الراهن آلية التمويل الحالية نظراً لعدم وجود أي ترتيب بديل واقعي. وبهذا القرار، أُغلقت توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية رقم 7 (ب) دون تنفيذ.

الالتزام جارٍ.

ووافقت اللجنة التنفيذية للجنة في 20 أيار/مايو 2020 على استراتيجية منقحة لتعبئة الموارد تتماشى مع التوصية. وأحاطت اللجنة التنفيذية في وقت لاحق علماً بخطط تعبئة الموارد الأولى التي تتضمن مؤشرات أداء قابلة للتحديد والقياس الكمي في الاجتماع — 113 المعقود في 22 كانون الثاني/يناير 2021.

وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن التوصية ستعتبر قد نفذت بمجرد تقديم التقرير الأول عن أثر أنشطة تعبئة الموارد إلى اللجنة التنفيذية.

ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن توجه انتباه اللجنة الإدارية إلى ضرورة القيام بما يلي: (أ) دراسة أسباب انخفاض مبيعات الدفاتر على مر السنين ووضع خطة عمل لمعالجة الأسباب الكامنة وراء ذلك؛ (ب) ووضع ترتيب تمويل بديل مناسب لضمان استدامة عمليات الصندوق الاستئماني للنقل البري الدولي (7).

#### مراجعة إدارة الصناديق الاستئمانية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (AG2018/720/01)

ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تستعرض استراتيجيتها لتعبئة الموارد وخطةها المتعددة السنوات وأن تتخذ الخطوات المناسبة من قبيل: '1' إدراج مؤشرات أداء قابلة للتحديد والقياس الكمي في الاستراتيجية؛ '2' ووضع عملية لتتبع التقدم المحرز؛ '3' وإدراج أثر أنشطة تعبئة الموارد في تقريرها السنوي المقدم إلى اللجنة التنفيذية (1).

ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تقوم بما يلي: '1' وضع قائمة بخدمات التعاون التقني استنادا إلى الخبرة التقنية المتاحة؛ '2' وإنشاء عملية لتأمين مدخول للمشاريع لضمان أن تتدرج المشاريع ضمن الخبرة المتاحة لزيادة تعزيز فعالية أنشطتها في مجال التعاون التقني (6).

الالتفـيز جارٍ .  
وفي عام 2020، قدمت اللجنة استجابة مرنة لطلبات التعاون التقني وعززت الروابط مع مكاتب المنسقين المقيمين في بلدان اللجنة المستفيدة من البرنامج وعددها 17 بلدا. وقد زاد المستشارون الإقليميون من معرفتهم بخدمات التعاون التقني، بما في ذلك الروابط العابرة للحدود والروابط بين القطاعات في إطار ولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وجرى اتباع نهج سريع في ضوء القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة، لضمان استمرار تقديم خدمات التعاون التقني.

وفي ضوء هذه الدروس المستفادة في عام 2020، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقييم استراتيجيتها للتعاون التقني في عام 2021 وإدراج هذه العناصر.